

دراسات اشتراكية

SOCIALISM • СОЦИАЛИЗМ • SOCIALISME • SOZIALISMUS • CHU NGHIA XAHOI • SOZIALIS

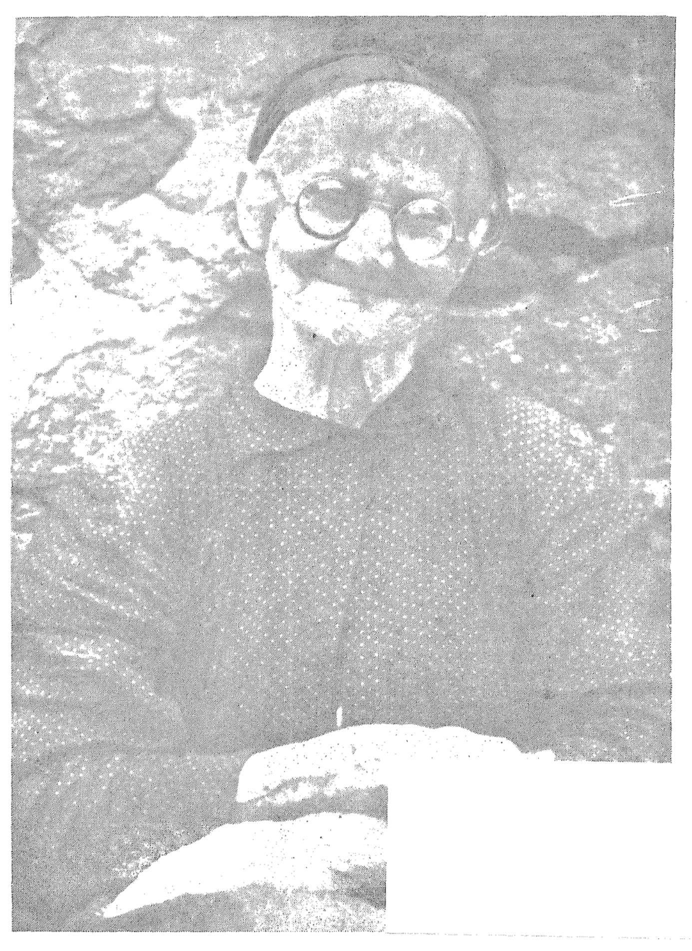
- النظام الاقتصادى الدولى الجديد
- إسرائيل وحكم اليمين المتطرف
- العدل الاجتماعى عند عمر بن الخطاب
- جزء خاص عن :

العلاقات السوفييتية الأمريكية

السنة السادسة

٩

سبتمبر ١٩٧٧



« بلغاريا الجديدة ترعى مع الطفولة
واجيال الشباب كبار السن »

« من تحقيق لمجلة اليونسكو »



دراسات اشتراكية

مجلة شهرية • تصدر عن دار الهلال • السنة السادسة "٩" • سبتمبر ١٩٧٧

● الدراسة الاولى :
المضمون الاجتماعى والسياسى للتاميم ٢

● الدراسة الثانية :
ماذا بعد وصول اليمين المتطرف للسلطة ؟ ١١

● الدراسة الثالثة :
مستقبل الحركة العمالية فى بريطانيا ١٩

● شيلى :
الانقلاب المضاد والعوامل الخارجية ٣٠

● تشيكوسلوفاكيا :
تجربة الجبهة المتحدة ٤١

● اقتصـــاد :
النظام الاقتصادى الدولى الجديد ٥٢

● خبرات الاحزاب :
المغزى التاريخى لمؤتمر برلين ٥٩

● دراسة نظرية :
الحزب والموقف الطبقى من الانتهازية ٧٠

● فى الفن والثقافة :
العدل الاجتماعى عند عمر بن الخطاب ٧٧

● جزء خاص :
العلاقات السوفييتية الامريكية ٩١

● احداث الشهر :
تجارب جديدة لمسرح الاطفال ١١٤

● من عواصم العالم ١١٧

المضمون الاجتماعى والسياسى للتأميم فى الدول حديثة الاستقلال

بقلم : لوبين جورجييف

أن واحدا من أهم الوسائل التى تستخدمها البلدان النامية ضد الاستغلال الامبريالى لمواردهم البشرية والطبيعية ، ومن أجل الاستقلال الاقتصادى ، هو تاميم الممتلكات الاجنبية . كما ان نطاق ومعدل سرعة مثل هـــذا التاميم ، وكذلك مشروعيته وفقا للقانون الدولى ، ترتبط ارتباطا وثيقا بتقدم حركة التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

وتحليل التاميم وآثاره يفترض مقدما دراسة سلســـلة واسعة من المشاكل تتضمن تدخل الحكومة فى الاقتصــاد . ويقتصر هذا المقال على الجوانب الاجتماعية السياسية لنقطة بدء هذه السياسة ، أى، عملية التاميم ذاتها . وهو يتنـــاول أساسا تاميم الممتلكات الاجنبية ، الذى يمارس على نطـــاق واسع فى البلدان النامية مرتبطا بالكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادى وتاميم راس المال المحلى ، الأضيق نطاقا ، يجرى التعرض له فى حالات مفردة نحتاج اليها لتوضيح المشكلة الاساسية .

والتأميم كأداة للسياسة الاقتصادية للدولة ، ليس بجديد ، حتى في العالم الافرو أسيوى . لقد كان عنصراً ملحوظاً لسياسة تدخل الدولة التى اتبعتها تركيا بعد انتصار الثورة البرجوازية القومية المعادية للامبريالية في العشرينات والثلاثينات . بيد ان تدخل الدولة التركية كان في الواقع ظاهرة محلية ، لم تتعد اطار رأسمالية الدولة . واذا ما تحدثنا بشكل عام ، فان المحاولات المحدودة التى تمت قبل وحتى في بداية المرحلة الثالثة من الازمة العامة للراسمالية لتحويل الممتلكات الاجنبية الى ملكية الدولة القومية قد هزمتها القوى الامبريالية الاقوى (كانت تركيا وتأميم شركات البترول الامريكية والبريطانية في المكسيك عام ١٩٣٨ إستثناءات) . ومع ذلك ، فمنذ منتصف الخمسينات فصاعداً على وجه التقريب ، اتسع بالتدريج وباطراد المجال الاقليمى والنوعى لتطبيق هذا الاجراء .

وتوضح البيانات التى تقدمها الامم المتحدة انه خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٤، سجلت ٦٠ من البلدان النامية ٨٧٥ قانونا بتأميم أو فرض الرقابة على المؤسسات الاجنبية ، ومن ١٩٧٠ حتى١٩٧٤ كان معدل التأميم ضعف معدله في الستينات (١) . وتضمن التأميم اساسا اصولا بريطانية وفرنسية وهولندية . وصفيت شركة قناةالسويس، وشركة البترول الانجلوايرانية، ويونيان مينير ، وشركة البترول العراقية ، وغيرها من « الدول داخل الدولة » . واثر التأميم كذلك على مواقع الاحتكارات الامريكية في البلدان النامية رغم أنها كفت عن اتخاذ موقف معاد للاستعمار . وأحد نتائج النضال المعادى للامبريالية هو الالغاء او الاضعاف الكبير لسيطرة الاحتكارات الغربية التى كانت قائمة في صناعة البترول فيالبلدانالنامية(٢) .

ان ما يجعل تأميم الشركات الاجنبية امرا لا غنى عنه هو ان نشاطها يتعارض بشكل عام مع جهود الدول الفتية من اجل الاستقلال الاقتصادى. ومن المعترف به بشكل عام ان هذه الدول تظل هدفا للاستغلال الامبريالى حتى بعد كسب الاستقلال السياسى . ووفقا للاحصائيات الرسمية ،زادت الاستثمارات الامريكية المباشرة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بين ١٩٧١ ، ١٩٧٤ بما يزيد مجموعة على ٥٠٠٠ مليون دولار، وزادت الارباح التى حصلت عليها الولايات المتحدة من هذه المناطق على ٢٥٠٠٠ مليون دولار . ويقدر الخبراء ان الدين الاجنبى للبلدان النامية ، الذى تخطى عام ١٩٧٣ ١٠٠,٠٠٠ مليون دولار ، قد تضاعف تقريبا في اواخر ١٩٧٦ .

---

(١) انظر وثيقة الامم المتحدة ٩٧١٦ / ١ ، ملحق ١٠ .
(٢) المرجع السابق ، ملحق ٤ .

وزادت مدفوعات الفوائد على الديون عام ١٩٧٦ ١٠،٠٠٠ مليون دولار ، او كانت تساوى تقريبا ١ ـ ١٠٠ دخول العملات الصعبة لهذه البلدان . ويتزايد عجزها التجارى (باستثناء البلدان المنتجة للنفط) وقد زاد فى عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ وحده من ٦،١٠٠٠ مليون دولار الى ٣٥،٠٠٠ مليون دولار او حوالى الثلث . وهذا النمو سيستمر اذا ما استمر الاتجاه الحالى لأسعار المواد الخام والسلع الصناعية . وبالمقابل انخفض الدخل القومى بالنسبة للفرد ، الذى كان ٥ ٪ فى ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ الى لا شيء تقريبا فى السنوات اللاحقة .

ويقول الاعلان الاقتصادى الذى أقره المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز (الجزائر ، ١٩٧٣) « لا تزال الامبريالية هى العقبة الأكبر أمام تحرير وتقدم البلدان النامية » . ولا يمكن أن تكون هناك مشكلة فى أنه طالما كان الاستغلال والنهب الاقتصادى هو مصير الشعوب فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فان شرط تطورها سيكون ، كما أشار المؤتمر الخامس لبلدان عدم الانحياز (كولومبو ١٩٧٦) ، أن تمارس حقها الذى لا يبارى فى « السيادة الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية والبشرية » ، بما فى ذلك « حق التأميم » . وأكد المؤتمر من جديد حق البلدان النامية فى ممارسة الاشراف على نشاط « الاحتكارات متعددة الجنسية » وتأميمها « بما يتفق مع أهدافها ومبادئها القومية » .

وتأميم الممتلكات الاحتكارية الامبريالية شرط لازم للنضال من أجل الاستقلال الاقتصادى لأنه يقوض أحد أعمدة الاستغلال والنهب الامبريالى لبلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . ومن الطبيعى اذن أن الأحزاب الشيوعية فى هذه البلدان قد أبدت دائما وبنشاط كبير تأميم الممتلكات الأجنبية ، وفى المحل الاول وسائل الانتاج الاساسية . ويؤمن الشيوعيون بأن هذا الاجراء يتفق مع كل من مصالح الامة ككل ومع المصالح العاجلة للطبقة العاملة وحينما حدد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الهندى (يناير ـ فبراير ١٩٧٥) الخطوط الاساسية للنضال الذى يجب ان يشنه الحزب ومنظماته الجماهيرية على الجبهة الاقتصادية ، خصص احدها على انه حرمان الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسية من مواقعها فى الهند . ووصف تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى العراقى (مايو ١٩٧٦) تأميم شركة بترول العراق على انه انجاز هائل للجبهة التقدمية الوطنية . وأشار الى أنه « وضع ثروة النفط فى أيدى القطاع العام قد وفر للبلاد امكانيات كبيرة للغاية لتنفيذ نشط وسريع لسياسة الدولة

الهادفة الى بناء اقتصاد قومي متنوع ومتوازن ومستقل » (١) .

ولكي نكشف عن المغزى الاجتماعي المتميز لأى حالة خاصة من حالات التأميم (وملكية الدولة الناتجة عنه) يجب أن ندرس أولا الطبيعة الطبقية للدولة باعتبارها موضوع العمل . وبهذه الطريقة يمكننا أن نميز بين التأميم البرجوازى والديموقراطي رغم أن مغزاه ، في عديد من البلدان النامية ، « مائع » للغاية نتيجة للتغيرات العديدة والحادة للغاية في بعض الحالات في البنية العليا السياسية .

وعامل آخر يعتمد عليه التأميم هو المرحلة التى تمر بها حركة التحرر . ومعظم قوانين التأميم التى نفذتها دولة تسيطر عليها البرجوازية الوطنية، صدرت عندما كانت المهمة الاساسية هي التحرير السياسي لاحدى المستعمرات أو اشباه المستعمرات والتوصل الى سيادة الدولة بالنسبة لها.

والتأميم البرجوازى ، في بلد تستغله الامبريالية، عادة ما يهدف في رأينا ، الى الحد من المواقع التى تحتلها الاحتكارات الاجنبية في السوق الداخلية كعقبات امام تشكيل وتراكم راس المال القومي. بيد أن البرجوازية المحلية ، باعتبارها من الناحية الاجتماعية قريبا وثيقا ولو « فقيرا » لرأس المال الاجنبي ، اى ، مجموعة من نفس النمط الاجتماعي للبرجوازية الأجنبية ، تقبل التأميم فقط في حالة الضرورة ، في وقت لا تكون هناك فرصة لمعالجة أقل عنفا للشركاء الاجانب . والشيء المميز ، أن البرجوازية الوطنية تدعم تلك المجالات الاقتصادية التى تسيطر فيها بالفعل على مواقع محددة . وهى تفعل ذلك باستخدام روافع قانون الدولة ،وبتنفيذ«التأميم» بطريقة لا تغير المحتوى الاجتماعي للملكية وانما شكلها القومى فحسب ، أو في كلمات اخرى ، بتحويل الشركات الخاصة الاجنبية الى شركات خاصة قومية أو مختلطة (قومية وأجنبية) ـ ويعرف هذا الاجراء « بالسيلنة » و « التونسة » وهكذا . تلجأ البرجوازية الى التأميم بمعنى (تحويل الممتلكات الخاصة الاجنبية الى ملكية الدولة الوطنية) فحسب حيثما وحينما تفتقر الى الوسائل الاقتصادية « لامتصاص » الصناعة المعنية وحينما تتفاقم تناقضاتها مع رأس المال الاجنبى بشكل عام .

وعند تقييم التأميم البرجوازى من زاوية تشكيل مجموع الملكية الراسمالية ، لا يفوت المرء أن يلاحظ طبيعته المزدوجة المتناقضة . انه موجه ضد الامبريالية (اذ يطرد راس المال الاجنبى) ، ولكنه من الناحية الاخرى ، لا يمكنه أن يلبى مطالب الشعب العامل لانه يمنع من المشاركة في استخدام الاصول القومية ، وهذا التناقض هو انعكاس للدور المزدوج

---

(١) رسالة العراق ، عدد خاص ، العدد ٤ ــ ٥ ، مايو ١٩٧٦ ، ص ٥١ ، ٧٦ ــ ٧٧

للبرجوازية الوطنية فى الثورة المعادية للامبريالية ، وهو دون يرتبط بطبيعة هذه الطبقة ذاتها . وعادة مايسود أحد الاتجاهين ويؤثر هذا الظرف ، على وجه الخصوص ، على توقيت ونطاق التأميم البرجوازى .

بيد أنه حتى حينما يظل فحسب وسيلة لتشكيل مجموع الملكية التى يضعف فيها المواقع الامبريالية فى البلد المعنى ويساعده فى كسب الاستقلال الاقتصادى . وبالطبع، فان المصالح الطبقية للبرجوازية الوطنية تتفق مع مصالح المجموعات الاجتماعية الاخرى لدرجة متباينة . وعلى وجه الخصوص فان التأميم البرجوازى القومى كوسيلة لطرد رأس المال الاحتكارى الاجنبى من مجالات اقتصادية معينـــة فى بلد كسب حريته السياسية يكشف من الناحية النظرية عن اتجاه نحو التأمم يتخطى الحدود البرجوازية كنتيجـة لنضال القوى الديموقراطية ، وفى مقدمتها الاحزاب الشيوعية ، من أجـل تغييرات اقتصادية واجتماعية تقدمية .

والوضع مختلف فى البلدان التى ترتبط انظمتها بالامبريالية . ففى مثل هذه البلدان يتحول التأميم الى استبدال رأس المال الاجنبى بدولة رجعية تعمل كرأسمالى قومى كلى رغم سماتها الاقطاعية الملحوظة . ومن المصادفة، ان مثل هذا النوع من التأميم البرجوازى أو البرجوازى والاقطاعى ، وفى المحل الأول فى البلدان المنتجة للنفط ، هو الذى أدى الى نشـــــأة فكرة « المشاركة » ، التى تعنى عادة شراء ٥١ ٪ من أســـهم المؤسسات الاجنبية وكذلك المشاركة فى استثماراتها ونشاطاتها الاخرى على أرض البلدان التى تستورد الوقود والمواد الخام . والنتيجة ليست مواصلة بل الحـــد من عملية اعادة انتاج العلاقات الاقتصادية القائمة على الخضوع والاستغلال الامبريالى للبلاد (١) ، رغم أن التأميم فى حد ذاته هو نقطة هامة للمواجهة مع الامبريالية .

وحتى اذا ما نفذته البرجوازية الوطنية ، فالتاميم هو نتيجة لعمليات اجتماعية معقدة لا تكون فيه هذه الطبقة هى القوة الدافعة الوحيدة . وكلما زادت قوة تأثير الطبقة العاملة والمثقفين الديموقراطيين والفئات الاجتماعية التقدمية الاخرى ، أى كلما زادت قوة الضغط « من اســـفل » ، زاد وضوح الموقف المعادى للامبريالية للتاميم . وقد أصبح تاميم صناعة النفط وتعدين الحديد ممكنا فى فنزويلا ، التى تبرز بين البلدان النامية بالنسبة

---

(١) التاميم الجزئى ، المماثل من الناحية المظهرية مع « المشاركة » ، له معنى مختلف جوهريا . ويرجع طابعه المحدود فى الاساس الى الفرص التكنولوجية والاقتصادية والمالية المحدودة للتشغيل المستقل لهذه الصناعة او تلك . ومن المهم ، مع ذلك ، ان هذا الاجراء قاصر عن ان يضع الصناعة المعنية تحت الاشراف الحكومى الكامل . وهـــذا هو طبيعة تاميم الجزائر للشركات النفط الفرنسية فى فبراير ١٩٧١ .

لاتساع نطاق التاميم البرجوازي الوطني لراس المال الاجنبي ، نتيجة لنضال طويل لا يكل للشعب ، وفي المحل الاول للشيوعيين، ضد الامبريالية.

ان نمو التاثير الديموقراطي على ابعاد التاميم وطبيعة قطاع الدولة يعتبر هدفا رئيسيا للاحزاب الشيوعية في البلدان النامية التي تكافح للانتقال من التحرر الوطني الى التحرر الاجتماعي . كما انه يعتبر كذلك جانبا للنضال الطبقي الذي يشن حول كيفية تملك (واستخدام) وسائل ونتاج الانتاج والتوزيع التي انتزعت من الاحتكارات الاجنبية . فالبرجوازية الوطنية والفئات الاجتماعية المرتبطة بها تؤيد بوضوح التملك الراسمالي بينما تدافع القوى التقدمية عن التملك الديموقراطي لوسائل الانتاج والتوزيع هذه . وتحت ضغط قوى المجموعة الاخيرة ينتشر التاميم الى هذا او ذاك الجزء من ملكية البرجوازية الوطنية (كما كانت الحال في الهند ، حيث شمل التاميم البنوك ومناجم الفحم ثم مصانع النسيج) .

وعلى خلاف التاميم البرجوازي ، يهدف التاميم الديموقراطي لراس المال الاجنبي الى تسهيل مواصلة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تغييرات تتفق معها في البنية العليا . والذي يقوم بهذا النوع من التاميم في البلدان المتحررة حديثا هو الدولة الديموقراطية الثورية . ويكشف تحليل جوهرها الطبقي كذلك باكثر المعايير عمومية المغزى الاجتماعي الخاص للتاميم المنفذ ، رغم ان هذه العملية تتخذ اشكالا تاريخية معقدة . ويمكننا ان نصف العوامل المحددة للطبقة الاجتماعية للتاميم الديموقراطي بانها معاداة الامبريالية ومعاداة الاقطاع ومعاداة الراسمالية .

لقد اقامت بعض البلدان مثل ، الجزائر وغينيا حكما ديموقراطيا ثوريا مباشرة بعد كسب الاستقلال السياسي . وحققته بلدان اخرى بعد فترة طويلة ومعقدة من التطور ادت الى تحويل سلطة البرجوازية الوطنية الى سلطة ديموقراطية ثورية ، وحدثت كذلك عمليات تتفق مع هذا فيما يتعلق بالمغزى الاجتماعي لتاميم الملكية الخاصة الاجنبية .

ففي الجزائر ، كانت البروليتاريا الريفية والحضرية هي الحافز للتاميمات الاولى . وقد اصبحت نافذة المفعول في اكتوبر ١٩٦٢ ، واساسا في مارس ١٩٦٣ (١) ، في ظل القوانين التي احبطت محاولات البرجوازية

---

(١) شرع القانون لجان التسيير الذاتي التي اقامها العاملون في المؤسسات التي هجرها ملاكها الاجانب .

الجزائرية احتلال مكان ملاك الاراضي الفرنسيين وملاك المصانع الذين هربوا . وكانت تلك التأميمات ديموقراطية منذ البداية .

وينضم سجل التأميمات في العراق وسوريا وبورما ، كما نرى ، حالات « نقية » نسبيا للتطور من التأميم البرجوازي الى التأميم الديموقراطي . وفي المرحلة البرجوازية القومية من الثورة ، نفذت هذه البلدان تأميمات لم تتخط الحدود الرأسمالية رغم مشاركة الشعب النشطة فيها . ومهدت القوى الديموقراطية الثورية ، التي استولت على السلطة واعطت التطور الاجتماعي لبلدانها منحى اشتراكيا ، الطريق لتأميم ديموقراطي ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لنضال القوى التقدمية من أجل الاستقلال عن الامبريالية ، الذي يتضمن ، بين أشياء أخرى ، تجريد الاحتكارات الأجنبية من وسائل الانتاج .

وفي رأينا ، فان الدعوى القائلة بأن المغزى الاجتماعي للتأميم يمكن تعديله مع استمرار العملية انما ينطبق كذلك لدرجة كبيرة على النمط الديموقراطي للتأميم . ففي البلدان المستقلة حديثا ، تتطور الديموقراطية أولا على اساس برجوازي صغير وتحمل بدرجة أو اخرى خصائص طبقية معينة للبرجوازي الصغير ، الذي هو « تجسيد متناقص » (عامل من ناحية ، ومالك ، من ناحية أخرى) . وفي بعض الحالات تستمر هذه الخصائص لفترة طويلة ، وتعوق تقدم الثورة الديموقراطية الوطنية وحتى تهدد بعكس مجراها .

ان سياسة ثابتة من أجل الديموقراطية هي الشرط الداخلي الرئيسي لتوسيع نطاق التأميم كسمة منتظمة للتطور نابعة من المصالح الاقتصادية الجوهرية لغالبية الشعب وليس من المصالح الطبقية المحدودة للبرجوازية الوطنية . وفي رأينا ، فانه في ظل نظام ديموقراطي ثوري فحسب ، وبالاضافة الى ذلك ، في المراحل العليا من تطوره فحسب يمكن الغاء وظيفة سيطرة واستغلال رأس المال الاجنبي تماما ، وجعلها تخدم (تحت رقابة حكومية حازمة) نمو القوى الانتاجية للبلاد ، فلم تعد توجد استثمارات أجنبية « مستقلة » في العراق . ويسيطر قطاع الدولة على الاقتصاد . والوضع مماثل لدرجة كبيرة في الجزائر واليمن والصومال وتنزانيا وغيرها من البلدان ذات المنحى الاشتراكي .

وامكانية أن يتخطى التأميم في البلدان ذات المنحى الرأسمالي حدود الملكية الاجنبية ، تلك الامكانية التي تظهر هناك في ظروف معينة (وتستخدم جزئيا) ، تصبح في رأينا ، سمة منتظمة للتطور في البلدان الديموقراطية الثورية . فالتأميم يؤثر ، قبل كل شيء ، على البرجوازية المحلية الكبيرة ، التي تحاول بشكل عام أن « تنتزع » الاقتصاد من رأس المال الاجنبي ، وتحافظ عليه على اسس رأسمالية . والثورة في مصر ، حيث نفذت أكثر

التأميمات أهمية لراس المال المحلى الـــكبير فى الستينات (مصر ، عبود ، ابو رجيلة وغيرها من المجموعات) هى أبرز مثال فى هذا المجال .

ان قوانين التأميم ودساتير الدول الديموقراطية الثورية تميز بشـــكل عام بين الملكية الوطنية لوسائل الانتاج القائمة على الاســـــتغلال وبين الملكية غير القائمة على مثل هذا الاساس . ورغم ذلك ، فان ما يحدث فى الواقـــع هو أن التأميم يؤثر كذلك على الحرفيين والتجـــار الصغار . واجراءات من هذا النوع تولد مصاعب اقتصادية ضـــخمة وتعطى فكرة خاطئة عن الثورة من الناحية السياسية . وعندئذ تجرى اعادة النظر فيهـا لاعـادة المؤسسات الصغيرة المؤممة الى أصحابها السابقين (قارن . بورما ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) .

والتأميم الديموقراطى يحول دون تراكم راس المال الخـاص كما يعتبر وسيلة فعالة لاعادة تنظيم الاقتصاد وفق خطوط معادية للراسمالية . ونحن نعتقد أنه يحول ملكية البرجوازية الاحتكارية الاجنبية والبرجوازية المحلية الكبيرة وحتى المتوسطة الى ملكية كلية لما يمكن أن يسمى بالفئات الوسطى « غير المستقلة » ، ولدرجة أو أخرى الى ملكية الجماهير العاملة ، بمـا فى ذلك الطبقة العاملة وأشباه البروليتاريا الريفية والحضرية .

وبينما يكون التاميم الديموقراطى عادة سلاحا للطبقة القـومية للفئـات الوسطى ضد الامبريالية ، فاننا مقتنعون انه يتجه لان يصبح اشـــتراكيا باشراك جماهير الشعب فى هذا النضال . وهذا الانتقـــال من التـاميم الديموقراطى الى التاميم الاشتراكى ، هو عملية « اتوماتيكية » على الدوام على اية حال ، بيد أن منطق النضال من اجل التقـــدم الاجتماعى يوحى بحلول صحيحة وصائبة علميا . واحد الامثلة على ذلك هو انتقال كوبا من التاميم الديموقراطى الى التـــاميم الاشتراكى (ملكية الشعب بأسره) فى النصف الاول من الستينات .

واحد الشروط اللازمة لتحويل الملكية المؤممة الى ملكية الشعب باسره ، هى بلا جدال ، حفز وتوسيع مشاركة افراد الطبقة العـــاملة فى ادارة الانتاج والتوزيع فى المجال الذى اتخذ طابعا اشتراكيا من الاقتصاد . وهذه ليست بالمهمة السهلة سواء من وجهة النظر التكنولوجية او الاقتصادية او الســـياسية أو الايديولوجية بسبب التدريب المهنى غير الكافى للشعب فى الغالب والوعى السياسى والتنظيم ، من ناحيـة ، وبسبب تحفظ معين من جانب القيادة القومية فيما يتعلق بافاق أن تلعب الطبقة العـــاملة دورا

سياسيا واجتماعيا أكبر ، كما هي الحال في الجـــزائر (١) ، مما يدل على منحى اشتراكي متزايد بشكل عام ، وعلى تغيير مستمر في علاقات الانتـاج لصالح الطبقة العاملة على وجه الخصوص .

وتأميم رأس المال الاجنبي في المستعمرات واشباه المستعمرات السابقة شيء أكثر من أن يكون « ظاهرة قومية » . انه شكل من النضال ضـــد الامبريالية الدولية . ونحن نعرف من التاريخ أن البلدان المتحررة حديثـا كان بمقدورها مقاومة الامبريالية فحسب عندما بدأت الاشتراكية العالمية تمارس تأثيرا حاسما على العلاقات الدولية والتقـــدم الاجتماعي . « ولولا وجود الاتحاد السوفييتي » ، كما قال فيدل كاسترو في المؤتمر الخـامس والعشرين وهو محق فيما قال « فان الدول الرأسمالية لم تكن لتتردد ، في هذه الفترة التي تتميز بنقص المواد الخام وازمة الطاقة ، في اعادة تقسيم العالم . ودرجة الاستقلال التي تتمتع بها البلدان الصغيرة اليوم والنضال الناجح الذي تواصله الشعوب لاستعادة سيطرتها على مواردها الطبيعية .. ما كان من الممكن التفكير فيها لولا وجود الاتحاد السوفييتي » .

ودور الاشتراكية العالمية باعتبارها العامل الرئيسي الخـــارجي الذي يجعل التاميم ممكنا من الناحية الموضوعية في البلدان النامية ، له جانبان . أولا ، فالمنجزات التاريخية للاتحاد الســـوفييتي والبلدان الاشـتراكية الاخرى في مجال الانتاج المادي قد قوضت لدرجة عميقة الاحتكار الصناعي والتجاري والائتماني للامبريالية في العلاقات الاقتصادية الدولية . وثانيا ، فان وجود البلدان الاشتراكية ذاته ، وقوتها الاقتصادية والعســـكرية ، والسياسية التي تتبعها تؤدي الى فشل اي محاولات امبريالية للقضــــاء على التاميم من خلال التدخل العسكري .

والان ، اذ يزداد الانفراج قوة ، تغير الامبريالية طرق ووسائل صراعها ضد التاميم وتربط اساليبها القديمة بأساليب جديدة . بيد أن هدفها لم يتغير بالطبع ، فالامبريالية كما اشار المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز في اعلانه الاقتصادي ، « لا تقاوم فحسب التقدم الاقتصـــادي والاجتماعي للبلدان النامية ولكنها تتخذ موقفا عدوانيا من هؤلاء الذين يقـــاومون مخططاتها ، وتحاول ان تفرض ابنية سياسية واقتصادية واجتماعية مواتية للسيطرة الاجنبية، او التبعية او الاستعمار الجديد »، وفي هذه الظروف تعمل القوى التقدمية الديموقراطية من اجل تدعيم وحدة العمل المعادية للامبريالية للبلدان النامية والتحالف بين حركة التحرر الوطني والاشتراكية العالمية ، السند الطبيعي في نضـــالها من اجل التحرر من الاســـتغلال الامبريالي .

---

(١) في نوفمبر ١٩٧١ ، اصدرت الجـــزائر قانونا حول « الادارة الاشتراكية » للمؤسسات في القطاع العام . وينص القانون على مشاركة ممثلي الجماهير العـاملة في صناعة القرارات في هذه المؤسسات .

ماذا بعد وصول اليمين المتطرف للسلطة؟

اميل توما

أدهشت الانتخابات البرلمانية فى ١٧ مايو فى اسرائيل دوائر دولية ومحلية معينة ، رغم ان الاجماع العام فى اسرائيل يقول بانها ستغير ميزان القوى السياسية فى البرلمان الاسرائيلى ــ الكنيست . وينبغى رؤية نتائجها على خلفية الوضع المعقد الذى تطور خلال السنوات القليلة الماضية . كانت اسرائيل تمر باسوأ ازمة ــ سياسية واقتصادية وايديولوجية ــ فى تاريخها .

فاشاعة العسكرية ، التى اعطت حافزا للاقتصاد الاسرائيلى بعد حرب ١٩٦٧ ، قد برهنت فى المدى الطويل ، على انها عبء ثقيل على البلاد واضعفت بنيتها الاقتصادية . وميزانية الدولة الاخيرة ـ هذا المؤشر الاكيد ـ قد زادت نفقات الاعداد للحرب (الذى يسمى بالأمن فى اسرائيل) وانقصت النفقات على الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والثقافة) . وخصصت لوزارة الدفاع ٤٥ ٪ من مجموع الميزانية و ١٥ ٪ اخرى لتسديد القروض والفوائد الخاصة بمشتريات السلاح السابقة . ويعنى ذلك أن ٦٠ ٪ من ميزانية الدولة لعام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ قد انفقت على الامن ويمثل ذلك ٤٠ ٪ من اجمالى الناتج القومى .

والاستقطاب الاجتماعى يزداد عمقا ، كما تنمو النزاعات الاجتماعية اكثر حدة . وبينما يزيد كبار الراسماليين من ارباحهم وثروتهم تعانى الجماهير العاملة من الحرمانات كما تتدهور اجورهم الحقيقية بمتوسط سنوى يبلغ ١٠ ٪ (فى عام ١٩٧٦ تدهورت الاجور والمرتبات الحقيقية حوالى ٨ر١٣٪) وخلال السنوات الخمس الاخيرة بلغت الزيادات فى الاسعار ١٨٥ ٪ بينما قفز معدل التضخم بمتوسط سنوى يبلغ ٣٠ ٪ تقريبا . وبينما كان الصراع الطبقى يتصاعد انتقمت الحكومة باجراءات ادارية (أوامر العودة الى العمل) (١) وبدات ترسم خطة لتحكيم اجبارى فى منازعات العمل .

وازدات الازمة التى فاقمتها الحرب الاسرائيلية العربية فى أكتوبر ١٩٧٣ ، سوءا باطراد . وورثت حكومة اسحق رابين الارتباك من رئيسة الوزراء جولدا مايير ـ التى كانت استقالتها تعبيرا عن الازمة السياسية ـ بيد أنها لم تدم حتى حدود توقعات الدوائر التى ساندتها . وبالاضافة الى ذلك فان فضائح الفساد والرشوة التى شملت اعضاء قياديين فى حزب العمل ـ القوة الرئيسية صفوف المعراخ والحكومة ـ قد اضافت وقودا للانتقادات الموجهة الى الحكومة وبخاصة تشويه سمعة حزب العمل .

ورغم أن اسحق رابين أعلن أن حكومته ستكون حكومة استمرار وتغيير ـ مؤكدا الصفة الأخيرة ـ فان مدة حكمه التى دامت ثلاث سنوات برهنت على أن حكومته كانت تخشى أى تغيير . فلم تحل اى مشكلة سياسية أو اقتصادية . وظل النزاع العربى الاسرائيلى الاساسى ، اى ، ازمة الشرق الاوسط ، فى مقدمة المشاكل ، محملا بخطر اندلاع الحرب . ويمكن أن « ينسب » الى رابين ـ بين أشياء أخرى ـ التصريح بأن اسرائيل ستقابل منظمة التحرير الفلسطينية فحسب على أرض المعركة . وكان ذلك فى وقت

---

(١) فى ظل قوانين الطوارىء التى فرضت عندما كانت فلسطين تحت الانتداب البريطانى ، كان للسلطات الاسرائيلية حق اصدار الأمر لأى مضرب بالعودة الى العمل او التعرض للمحاكمة والسجن ـ المحرر .

حظيت فيه منظمة التحرير الفلسطينية باعتراف الدول العربية والغالبية العظمى للدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، بانها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . وواصلت حكومة رابين السياسية القصيرة النظر لاسلافها غير واضعة فى الاعتبار التغير فى توازن القوى فى العالم ، وبالتالى فى منطقتنا .

وكان المناخ العام فى البلاد متشائما ، وكان ذلك نتيجة للازمة الايديولوجية والذين اهتموا بالايديولوجية كانوا يتساءلون عن مصير الصهيونية التى لم تحقق هدفها الرئيسى ــ الامن للشعب اليهودى الذى امكن ان يتركز اقليميا . وكان التعبير المادي عن كل ذلك هو زيادة الهجرة من البلاد . فخلال العام الماضى ، (وسيكون العام الحالي مماثلا) فان عدد المهاجرين من اسرائيل يزيد على عدد المهاجرين اليها .

وفى نفس الوقت امكن لحكومة رابين أن تضيف بعض النقاط لسجلها فى مجال القمع والتمييز القومى . فقد بادرت تلك الحكومة فى بداية عام ١٩٧٦ بعملية انتزاع الاراضى العربية فى الجليل (شمال اسرائيل) بغرض « تهويد » المنطقة . وقد أثار هذا الاجراء العدوانى العنصرى سخط الاقلية القومية العربية فى اسرائيل ، التى حظيت بمساندة القوى الديموقراطية والتقدمية اليهودية فى اسرائيل .

وعندما قررت الاقلية القومية العربية الاضراب العام احتجاجا على هذا الاجراء العنصرى ونفذت قرارها يوم ٣٠ مارس (الذى يسمى الان بيوم الارض) ارسلت السلطات الجيش وبوليس الحدود ضد السكان العرب وسقط ستة اشخاص نتيجة لهذا الهجوم . وبالاضافة الى ذلك فان الانطلاقة النضالية القومية فى الاراضى المحتلة قد ازعجت الحكومة ، التى كانت تأمل فى اقامة مايسمى بالادارة الذاتية ، وبذلك تخلق قيادة محلية طيعة يمكنها أن تتحدى الطابع التمثيلى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، من ناحية ، وتدافع عن اعمال المحتلين ، الذين زادوا من وحشيتهم القمعية الدموية ، من ناحية أخرى .

واشار الشيوعيون الى ان هذه السياسة كانت تعد الارض لتصاعد القوى اليمينية المتطرفة . وفى الحقيقة ، فقد طمست الحكومة ، وبخاصة حزب العمال ، الذى كان العامل الحاسم فيها ، فى مناسبات عديدة ، الخلافات مع اليمينيين المتطرفين ، وفى بعض الاحيان ــ مثل توسيع المستوطنات فى الاراضى العربية المحتلة ــ استسلمت لضغوطهم .

وكان قرار اجراء الانتخابات البرلمانية قبل موعدها بحوالي ستة أشهر والي حد كبير تعبيرا عن الازمة السياسية والسخط الواسع على سياسة حكومة رابين .

ومع ذلك ، حدث قبل الانتخابات اعادة توزيع للقوى السياسية ، وبهذا أعيد تشكيل الخريطة السياسية . وحدد ذلك الاختلافات في المواقف السياسية والاجتماعية داخل الاحزاب والمجموعات بالاضافة الى عوامل ذاتية ترتبط بالنزعة الوصولية والمطامح الشخصية .

وعانى كل من تكتل العمال ـ المابام ـ المعراخ والمركز اليميني حيروت ـ الأحرار ـ ليعم ، ليكود ، لدرجات متباينة في عملية التغيير والمناورة . وفقد المعراخ عضوا في الكنيست (بن فورات) عندما انسحب وقرر أن يكون مرشحا مستقلا ، وترك الحزب عدد من الاعضاء القياديين النشطين في مجالات اقتصادية وحكومية هامة تبرموا من تسويف حزب العمال وفساده .

وفقد ليكود مجموعة صغيرة من عضوين في الكنيست ـ الوسط الحر ـ لأنهم لم يستطيعوا بوضوح أن يتحملوا المواقف المتطرفة لقيادة ليكود ، وبخاصة مناحم بيجين قائد حيروت . وانسحب عضو آخر في الكنيست من حيروت لنفس السبب ولم يرشح آخر نفسه للانتخابات في قائمة ليكود .

وتعرضت الاحزاب الاخرى في المؤسسة الصهيونية لنفس النتائج . وشهد الليبراليون المستقلون بمجموعتهم في الكنيست التي تتشكل من أربعة أعضاء مشاحنات داخلية وانحاز عضو في الكنيست لليكود ، مدعيا أن آراءهم السياسية تتفق معه .

والتجمع السياسي الجديد الذي أصبح اطارا للكثير من العناصر غير المتجانسة ، وأساسا من العناصر القيادية في حزب العمال ، وكذلك من ليكود وغيره ، هو الحركة الديموقراطية من أجل التغيير التي اتخذت موقفا وسطا بين الكتلتين البرجوازية كي تكسب أصواتا من كلا الجانبين . لقد تجمعت حول رئيس الاركان السابق يجال يادين ، عالم الآثار الذي ظل بعيدا عن الحياة العسكرية والعامة طوال الخمسة والعشرين عاما الاخيرة وعاش حياة عالم . ومع تزايد افتضاح الفساد والرشوة والمحسوبية بين قادة حزب العمال الذي كان العامل الحاسم في الكنيست ، وفي الحكومة والحياة السياسية منذ قيام دولة اسرائيل ، قدم يادين كرجل « نظيف » مستقيم قادر على تغيير الامور واعادة النظام الى الدولة . وكانت تصريحاته حول المسائل الاكثر الحاحا ـ مسالة النزاع العربي الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية ـ مختلفة ولكن لدرجة محدودة عن حزب العمال وكان شعاره الاساسي هو التغيير . أما موقفه من المسائل الاجتماعية ـ نزاعات العمل ، مثلا ـ فقد انتقلت بوضوح نحو اليمين .

ومن المهم ان نذكر ان جميع الاحزاب الصهيونية سواء المنضمة الى المعراخ أو ليكود ، او التي تعمل بشكل مستقل مثل الاحزاب الدينية ومجموعة ((السلام الصهيوني)) ، قد اتفقت على ان اسرائيل لن تعود الى

حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، ولن تعترف بحق الفلسطينيين فى تقرير المصير وتعارض حق الشعب العربى الفلسطينى فى تكوين دولته ذات السيادة المستقلة على الاراضى المحتلة ، اى ، الضفة الغربية وقطاع غزة .

وكان الخلاف بين القوتين الرئيسيتين المتنافستين ـ المعراخ والليكود ـ تكتيكيا فى واقع الامر . فبينما اعرب الاول عن تأييده للمساومة اقليمية على كافة الجبهات ، بما فى ذلك الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة ، رفض الاخير بشكل حاسم اية مساومة على الجبهة الشرقية واعتبر كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة جزءا من الارض التاريخية لاسرائيل « تم تحريرها » عام ١٩٦٧ وينبغى أن تكون جزءا من اسرائيل . وخلال المعركة الانتخابية لعب ليكود على الفكرة القائلة بأن الزعماء العرب رفضوا المساومة الاقليمية التى اقترحها قادة المعراخ من أجل تسوية لأزمة الشرق الأوسط ، مما يتطلب ، كما يزعمون ، « خطا متشددا » .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الحملة الانتخابية للأحزاب الصهيونية ازاحت جانبا فى الاساس أهم مشكلة للحرب والسلام وركزت على مسائل ثانوية واعتمدت ـ كما فى حملة ليكود ـ على فساد حزب العمال .

وكانت الجبهة الديموقراطية اليهودية العربية للسلام والمساواة (١) ، مع الحزب الشيوعى الاسرائيلى ، الذى شكلها وكان القوة الاساسية فيها ، هى التى وضعت البديل الحقيقى لسياسة الدوائر الصهيونية الاسرائيلية ، سواء المعراخ او ليكود . وصاغت الجبهة الديموقراطية اليهودية العربية برنامجا من ست نقاط عالج أهم المسائل التى تواجه البلاد والشعب . ودعت خطتها للسلام الى جلاء كافة القوات الاسرائيلية عن كافة الاراضى العربية التى احتلت فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة ذات السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة الى جانب اسرائيل ، واحترام استقلال وسيادة كافة دول المنطقة .

وطالبت نقاط البرنامج الاخرى بالدفاع عن الديموقراطية ، ومساواة الاقلية العربية ، والغاء التمييز الطائفى ، والدفاع عن مصالح الجماهير العاملة ومساواة النساء .

وكانت هناك قائمة اخرى تقدم بها التجمع الليبرالى اليسارى ، المسمى

---

(١) وتضم الفهود السود والمتحدثين الرسميين باسم اليهود الشرقيين من سكان الاحياء الفقيرة الذين يعانون من التمييز الطائفى ، وعديد من رؤساء البلديات العربية والمجالس المحلية ، ودوائر ديمقراطية عربية ويهودية مختلفة ـ المحرر .

شيللى ، وهى تقترب من موقف الجبهـــة الديموقراطية حول المســـألة الفلسطينية . بيد أن زعماءه ، بسبب أفكارهم الخاطئة المعادية للشيوعية والمعادية للسوفييت ، رفضوا دعوة الحزب الشيوعى الاسرائيلى للتعاون مع الجبهة الديموقراطية .

ومن الممكن تقييم نتائج الانتخابات البرلمانية فى ١٧ مايو ١٩٧٧ ، بشكل عام كما يلى :

اليمينيون المتطرفون ، الذين يشار اليهم فى اسرائيل بالتعبير السياسى ((الصقور المتشددون)) ، قد زادوا من قوتهم . وفاز ليكود ب ٤٣ مقعـدا بالمقارنة مع ٣٩ مقعدا كانت فى الكنيسست السابق ، والحـــزب القـومى الدينى الذى وقف عمليا الى جانب الصقور ، فاز ب ١٢ مقعدا بدلا من ١٠ مقاعد وفازت مجموعة ((شـــالوم زيون)) ، التى تعتبر فى الحقيقة مماثلة لليكود ، بمقعدين .

وتكبد المعراخ هزيمة ساحقة ، فقد انخفض عدد نوابه فى الكنيســنت من ٥١ الى ٣٢ ، وحصل الجناح العربى من حزب العمال ، القـــائمة العربية المتحدة ، على مقعد واحد فحسب بدلا من مقاعده الثـــلاثة السابقة .

وبرز التجمع الجديد ، الحركة الديموقراطية من اجـــل التغيير ، كالمجموعة الثالثة فى الكنيسست بعد ليكود والمعراخ وفازا ب ١٥ مقعـــدا . واستفادت الحركة الديموقراطية من أجل التغيير من نتائج فشل حـــزب العمال وجذبت الجماهير من الاحزاب الصغيرة الاخرى . ومن الممكـن أن نقول أن الحركة الديموقراطية من أجل التغيير قد حشـــدت قوى يمين الوسط ، اذا ما أمكننا استخدام هذا التعبير فى وصف القوى السياسية فى اسرائيل . وهزم الليبراليون المســـتقلون الذين كانوا جزءا من الائتلاف الحكومى ، وانخفضت مجموعتهم البرلمانية المكونة من أربعة أعضـــاء الى عضو واحد ، أما حركة حقوق المواطنين التى فازت فى الانتخابات الاخـــيرة بثلاثة مقاعد فلم تحصل الا على مقعد واحد .

واحرزت الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة نجاحا كبيرا رغم كافة الصعوبات التى وضعت أمامها والتهديدات التى وجهت ضدها . وكسبت خمسة مقاعد بالمقارنة مع المقاعد الاربعة التى حصل عليها الحزب الشيوعى الاسرائيلى وقائمة غير الحزبيين فى الانتخابات السابقة . والشىء المهم للغاية هو أن الحزب الشيوعى الاسرائيلى قد زاد من نفوذه بين السكان اليهـــود رغم المناخ العسكرى والشوفينى . وضمنت الجبهة الديموقراطية مساندة ضخمة من الاقلية العربية القومية ، التى تعانى من القهر القومى والتمييز .

ولاول مرة صوت غالبية الناخبين العرب للجبهة ، التى يشكل فيها الحزب الشيوعى الاسرائيلى القوة الحـــــاسمة . وكان هذا تعبيرا عن النضوج والشجاعة السياسية للسكان العرب ، وتصميمها على تدعيم الاخوة العربية اليهودية والنضال من اجل المساواة .

وبعد الانتخابات ، فى ١٨ مايو ١٩٧٧ ، اعرب المكتب السياسى للحزب الشيوعى الاسرائيلى عن قلقه ، فى قرار خاص ، حول « ان النتائج العـامة للانتخابات للكنيسنت التاسع تكشف عن تحول نحو اليمين وتشكل انتصارا لصقور اليمين المتطرف وهزيمة ساحقة للائتلاف الحاكم ـ المعراخ وتحول ليكود اليمينى المتطرف الى مركز الحزب الاول فى اسرائيل . الذى سوف يشكل الحكومة الجديدة ، يعنى تفاقم خطر الحرب ، وتهديد الحقـــوق الديموقراطية ، وتزايد الهجمات على الاجور ومكاسب العمال من خـــلال التحكيم الاجبارى وحرمان حق الاضراب والبطالة !! ويؤكد القرار طـابع ليكود ، الذى يمثل مصالح البرجوازية والماليين الكبار ، الذين اثروا مـن الاحتلال ، وسباق التسلح ، والتضخم ، وخفض مستوى معيشة العمـال والجماهير الشعبية بشكل عام .

وفى ضوء ذلك ، هل تعنى نتائج الانتخـــابات مساندة شعبية جماهيرية لليمين المتطرف المعادى للعمال ، ليكود ؟

الحقيقة هى أن ائتلاف المعراخ قد فشل فى حل أى مشكلة اســاسية واجهتها البلاد فى الخـــارج أو الداخل ، واتبع سياسة التبعية الـكاملة للامبريالية الامريكية ، وعارض كافة المبادرات لحل مشكلة الشرق الاوسط ، وكان فى خدمة البرجوازية الكبيرة والاحتـــكاريين ـ المحليين والاجانب . وهذا بالاضافة الى تدهور مستوى معيشة الطبقة العاملة وفساد كبــــار المسئولين فى حزب العمال ، قد ابعد عن الائتلاف مجموعات ضخمة ، تحولت الى جانب الحركة الديموقراطية من أجل التغيير ، بينما تحولت مجموعات اخرى لم تؤمن بقدرة المعراخ على تحقيق السلام للبلاد ، مؤقتا نحو ليكود وليس مجرد صيغة بلاغية أن نؤكد ـ وهو ما فعله الحزب الشـــيوعى الاسرائيلى فى عديد من المناسبات ـ ان السياسة غير المبدئية للمعراخ كانت تمهد الارض لانتصار ليكود .

وكما حدث فى بلدان اخرى فى العالم الراسمالى ، فان تغيير حزب حاكم

لا يعنى أن عواطف النـاخبين أيديولوجية أو انهم يرتبطون بالحزب الفائز . انه يعنى رغبة ، وأملا فى التغيير نحو الافضل ، وفى نفس الوقت فهنـــالك عنصر احتجاج ضد السياسة السابقة . ومع ذلك ، ففى اسرائيل على وجه **الخصوص لا يعنى نجاح ليكود تغييرا نحو الافضل وانما تغيير نحـــــو الاسوء .**

وتصريحات بيجين ، زعيم الائتلاف ، ذات النزعة الحربية ، ورفضـــه القاطع لاية مساومات اقليمية فيما يختص بالضفة الغربية وقطـــاع غزة والموقف المتصلب العام حول النزاع العربى الاسرائيلى يزيد من اخطار حرب جديدة فى المنطقة .

اما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية للحكومة الجديدة ، فقـــد قال اهرليك زعيم الحزب الليبرالى (الحزب الثانى الهام المكون للائتلاف) ، والذى عين وزيرا للمالية ، انه سيحارب التضخم بالحـــد من الصراع الطبقى ، وحظر الاضرابات وفرض التحكيم الاجبارى فى منازعات العمل . ومثل هذا العدوان على حقوق العمال والهجوم المباشر على سلاحهم الرئيسى لتحقيق حقوقهم ، انما هو عدوان على الديموقراطية ويمكن أن يكون بداية لهجوم واسع على الحريات الديموقراطية وحقوق الجماهير العاملة ، وليس من الصعب أن نتصور أن حكومة ليكود سوف تشـدد من القهر القـومى **والتمييز الذى تعانى منه الاقلية العربية منذ اقامة دولة اسرائيل .**

وكل ذلك يشير الى الحاجة الى مقـاومة واسـعة لليكود وسياسته المتطرفة ، وانطلاقا من المسئولية الوطنية دعا الحزب الشيوعى الاسرائيلى كافة العمال والاحزاب والمنظمات الديموقراطية ، وكافة الشخصيات العامة الى توحيد قواهم فى النضال من اجل ردع اليمين المتطرف ، الذى ستكون سياسته اكثر تدميرا فى المجالين السياسى والاقتصادى ، وتزيد من اعبـــاء الجماهير العاملة ، وتحمل لدرجة كبيرة خطر الحرب . وبهـــذه الطـريقة وحدها سيكون فى الامكان تلبية مصالح الجماهير العاملة فى اسرائيل والتقدم على الطريق الصعب ولكنه الطـــريق الوحيد الصحيح نحو تسوية سلمية وطيدة فى هذه المنطقة .

مستقبل الحركة العمالية في بريطانيا

بقلم : ديف بريسكوت

ان الصورة السياسية في بريطانيا اليوم صورة معقدة . فخارج البرلمان ، يتعاظم تمرد جماهيرى نتيجة لسياسة حكومة العمال اليمينية ـ تدنى الاجور الحقيقية ، وتدهور الخدمات الاجتماعية ، ونمو البطالة . وفى داخل البرلمان ، تسعى الرجعية للاستفادة من ضعف الحكومة العددى في مجلس العموم ((والذى يرجع جزئيا الى سياستها)) لدفع الحكومة بدرجة اكبر نحو اليمين . وفي داخل حزب العمال نفسه هناك صراع حاد بين اليسار واليمين . والازمات البرلمانية المتكررة يمكن ان تؤدى فى أى وقت الى انتخابات برلمانية مبكرة .

وليس الهدف الرئيسى من هذا المقال تتبع تفاصيل الاحداث الجارية في بريطانيا وانما معالجة بعض المشاكل التى تكمن خلفها ، وبشكل خاص معالجة هذه السمات فى الحركة العمالية البريطانية التى يتوجب على الشيوعيين البريطانيين أن يأخذوها في الاعتبار عند تحديد استراتيجيتهم .

حزب العمال والنقابات

يعتبر حزب العمال البريطاني تنظيما فريدا من زوايا عديدة . فقد تأسس في بداية هذا القرن بواسطة الحركة النقابية البريطانية، التي كان يوجد بها ادراك متنام بأن مصالح الطبقة العاملة لا يمكن أن يمثلها بشكل كاف في البرلمان حزب الاحرار ، وبأن العمال المنظمين يحتاجون الى تمثيلهم الخاص في البرلمان .

ومنذ البداية الأولى احتلت النقابات مركزا رئيسيا في حزب العمال. وفي السنوات الأولى كان حزب العمال يتكون كلية من التنظيمات المنضمة اليه ، واساسا النقابات ، ولم تنظم أقسام للعضوية الفردية على نطاق قومي حتى ١٩١٨ ، ورغم انها تشكل جزءا حيويا من جهاز الحزب الانتخابي « وتقدم بعض « أيديولوجي » الحزب الرئيسيين » لا يزال تأثير النقابات عاملا سائدا . وأدى نمو عضوية النقابات في السنوات الاخيرة واتساع التنظيمات النقابية الى مجالات جديدة « لذوى الياقات البيضاء » الى تدعيم هذا التأثير . وفي عام ١٩٧٥ بلغ مجموع عضوية النقابات المنضمة الى مؤتمر النقابات أكثر من عشرة ملايين . وفي نفس العام أعلن ان عضوية حزب العمال تتكون من ٥٫٧٥٠٫٠٣٩ عضوا منضما الى النقابات، ٤٣٫٩٣٠ عضوا من المنظمات الاخرى المنضمة، ٦٧٤٫٩١٠٥ من الاعضاء الافراد « ومن المعروف أن الرقم الخاص بالاعضاء الأفراد مبالغ فيه لدرجة ما ، ومن المحتمل بدرجة أكبر أن يكون أقل من نصف مليون » .

بيد أن تأثير النقابات على حزب العمال لا يمكن فهمه من مجرد الاحصاءات انه يأخذ الاشكال التالية : فعلى النطاق القومي تتناسب القوة الانتخابية للنقابات في المؤتمرات السنوية لحزب العمال مع عدد المنضمين اليها ، مما يعطيها صوتا حاسما ، كما انها تمثل مباشرة في اللجنة التنفيذية القومية لحزب العمال . وعلى النطاق المحلي ترسل فروع النقابات مندوبين ، وقرارات حول السياسة ، الى الدوائر الانتخابية لحزب العمال . ويشارك مندوبو النقابات كذلك في المؤتمرات التي تختار مرشحي العمال البرلمانيين، و « تكفل » كثير من النقابات كذلك مرشحي العمال للانتخابات البرلمانية ، وتمدهم بالمساندة المالية وتحتفظ معهم بصلات وثيقة .

وطالما كانت النقابات الرئيسية تحت القيادة اليمينية بشكل حازم، كانت القيادة اليمينية في حزب العمال وطيدة ، الى درجة انه في الثلاثينات اعتقد بعض « اليساريين » في حزب العمال أن مستقبل الحزب يتوقف على الانفصال عن الحركة النقابية — وهو موقف عارضته بشدة

الحزب الشيوعي في ذلك الوقت ، الذي كانت لديه نظرة أبعد لامكانيات بنية الحزب . وفي الحقيقة ، فان بنية حزب العمال تعني أنه ، اذا ما عملت النقابات بشكل ديموقراطي ، فان التطورات في الوعي السياسي للطبقة العاملة المنظمة يمكن أن تؤثر في الحال وبقوة على حزب العمال

والحركة النقابية البريطانية حركة موحدة تنظيميا ، ذات مركز نقابي واحد فحسب ، ويلعب الشيوعيون دورا كاملا في هذه الحركة . وفي الوقت الحاضر ، تمنع لائحة حزب العمال الشيوعيين من ان ينتخبوا كمندوبين عن نقاباتهم الى اجتماعات ومؤتمرات حزب العمال . بيد أن اللائحة لا تمنع ولا يمكنها أن تمنع الشيوعيين من المشاركة في نقاباتهم ، وفي تحديد من الذين سيكونون مندوبي النقابات الى حزب العمال ، وأي السياسات يتوجب عليهم أن يساندوا .

كما أن لائحة حزب العمال لا يمكنها أن تمنع الحزب الشيوعي ، خلال تنظيمه ونشاطه المستقل ـ وبخاصة في اماكن العمل ـ من التأثير على تفكير العمال المنظمين . وفي هذه الفترة من الازمة الرأسمالية العميقة وافلاس الجناح اليميني للعمال في الحكومة ، يجد النشاط الشيوعي المنظم الهادف الى دفع الوعي السياسي للطبقة العاملة ، تعبيرا مباشرا عنه بالضرورة داخل الحركة النقابية وحزب العمال .

« اليمين » و « اليسار » في حزب العمال

لم يكن حزب العمال في نظر مؤسسيه حزبا جديدا يحل محل احزاب الطبقة العاملة القائمة ، وانما كان اتحادا للتنظيمات القائمة ، تحتفظ في ظله كل منها بذاتيتها وتنظيمها داخل الاتحاد . وبينما كانت أكبر التنظيمات المنضمة هي النقابات انضم كذلك عدد من المنظمات الاشتراكية ـ بما في ذلك ، لوقت ما ، المنظمة الماركسية الثورية في تلك الفترة . وقد عدل نمو أقسام العضوية الفردية لدرجة كبيرة من هذه البنية الاتحادية الاصلية ، دون أن يغير طابعها تماما .

ويمثل هذا التاريخ وهذه البنية تطور الصراع بين اليمين واليسار في حزب العمال وأصبح سمة دائمة لتاريخه . وكان التناقض بين المصالح الطبقية الحقيقية للعمال المنظمين الذين يشكلون القاعدة الرئيسية لحزب العمال ، وبين سياسة التعاون الطبقي لقيادته ، قوة دافعة رئيسية في هذا الصراع . كما كان هناك نزاع متكرر بين المثل العليا الاشتراكية ـ مهما كانت مشوهة ـ لاقسام العضوية ، وبين السياسة الفعلية لحكومة العمال عندما تكون في الحكم .

وقد ارتكزت سيطرة اليمين على حزب العمال طوال تاريخه على عدد من العوامل . واكثرها اهمية ، لانها اكثرها جوهرية ، هى العـــوامل الايديولوجية . وتاريخ بريطانيا يتمثل فى ان الانتهازية لها جذور عميقة بشكل خاص فى تقاليد ونظرة اقسام واسعة من طبقتنا العاملة المنظمة . وبينما تم تعرية كثير من الاسس التاريخية الموضوعية للانتهازية فى هذه الفترة من الازمة الحادة للامبريالية ، لا تزال الافكار القــديمة قوية ، وتســعى وسائل الاعلام الجماهيرى القوية لراسمالية الدولة الاحتكارية على الدوام الى تعزيزها . وفى كل معركة بين اليسار واليمين فى حزب العمال ، تقف وسائل الاعلام بقوة الى جانب الجناح اليمينى .

وكانت العوامل الهامة الاخرى التى ساهمت فى سيطرة الجناح اليمينى لفترة طويلة على حزب العمال هى : مساندة البيروقراطية النقابيـــة اليمينية ، واجراءات فصل اليسار العمالى عن اليســـار الماركسى فى الحزب الشيوعى ، واستقلال القيادة البرلمانية عن رقابة الحزب .

وفى السنوات الاخيرة ، تعرضت كل من الاسس الايديولوجيـــة والتنظيمية لسيطرة اليمين لضغط متزايد ، ناجم فى الاساس عن الموقف المتغير جذريا للراسمالية البريطانية .

ازمة بريطانيا و ((اليسار))

تبدو ازمة بريطانيا حادة على وجه الخصوص فى اطار الازمة العامـــة العالمية للراسمالية . فهى تؤدى الى صدامات متـــزايدة الحدة بين الاحتكارات وحكوماتها ــ المضطرة بطبيعة الازمة أن تحاول خفض مستوى المعيشة والحد من الحقوق الديموقراطية ــ من ناحية ، وبين جماهيـر الشعب التى تريد أن تدافع عن مستويات المعيشة والحقوق الديموقراطية وتوسعها ، من ناحية أخرى .

وادى هذا الوضع الى تطورات جديدة هامة سواء داخل أو خـ[illegible] التنظيمات التقليدية للحركة العمالية .

وكانت الحاجة الى الدفاع عن مستويات المعيشة ، والدفاع عـــن الحقوق الديموقراطية القائمة للعمل النقابى ، ضـــد كل من حكـومتى العمال والمحافظين ، قوة دافعة هامة تؤثر على التغيرات داخل الحركـة العمالية . وبدأت مرحلة هامة مع محاولة حكومة العمال فى أواخـــر الستينات فرض تشريع معاد للنقابات . وهزمت موجة ضخمة من النضال الجماهيرى التشريع ، وبدأت موجة جديدة من معارك الأجور ، وزادت

حدة التباين بين اليمين واليسار فى النقابات وحزب العمال ، ودعمت اليسار لدرجة كبيرة .

وحاولت حكومة المحافظين التى جاءت بعد ذلك فرض تشريع معاد للنقابات وهزم هو الاخر ، بعد فترة من المعارك الطبقية الحادة التى دعمت اليسار بدرجة أكبر فى الحركة العمالية . وبعد هزيمتهم فى النهاية امام اضراب عمال المناجم ، أخلى المحافظون مكانهم عام ١٩٧٤ لحكومة عمالية جديدة ، كانت بعض الاتجاهات اليسارية الجديدة ممثلة فيها ، ولكنها كانت لا تزال يمينية فى الاساس فى تركيبها ونظرتها . واعقب ذلك فترة من الارتباك والتذبذب لمعظم اليسار . و « قدمت » الحكومة للحركة النقابية « عقدا اجتماعيا » بدا أنه يعد بحماية الوظائف والخدمات الاجتماعية وخفض التضخم ، مقابل التنازل عن المساومة الجماعية الحرة وقبول وقف زيادة الأجور . وخالت تلك المناورة على كثير من العمال ، وكثير من اليسار ، الذين لم يتبينوا حقيقتها كاحدى الحلقات فى سلسلة محاولات «حل» الازمة على حساب مستويات معيشة الطبقة العاملة . وبعد ذلك بعامين ، لا يزال التضخم ينخر فى الأجور الحقيقية ، وخفض « الأجر الاجتماعي » نتيجة لخفض النفقات العامة ، وبلغت البطالة مليونا ونصفا تقريبا . وكنتيجة لذلك ، تتزايد من جديد المعارضة الجماهيرية ضد سياسة الحكومة ، ويرتبط بها انطلاقة جديدة لليسار .

فما هو طابع هذا « اليسار » ، حيثما وجد ، وكيف يتحدى سيطرة اليمين على الحركة ؟

ان « التحرك نحو اليسار » خلال السنوات الاخيرة كان ملحوظا بدرجة أكبر على مستوى قوة الكادر النشط للحركة العمالية — ملاحظى الورش ، وضباط الفروع النقابية ، واعضاء اللجان الفرعية ، ومجالس النقابات ، و « العناصر النشطة » فى الدوائر الانتخابية لحزب العمال الخ وفوق هذا المستوى حقق اليسار انتشارا هاما فى قيادات النقابات القومية وحزب العمال ، بيد ان الجناح اليمينى لا يزال يحتل مواقع هامة فى القمة وتحت هذا المستوى ، بين هؤلاء العمال المنضمين الى النقابات ولكنهم بشكل عام يلعبون دورا نشطا محدودا ، لم يصاحب الزيادة فى النضالية الصناعية بعد تحرك واسع وهام فى الوعى السياسى نحو اليسار . ومستوى الحركة الذى حقق فيه اليسار اكبر تقدم هو مستوى هام للغاية ، لكنه ليس الحركة باكملها .

واليسار فى الحركة العمالية متباين للغاية فى طابعه ، من الناحية الايديولوجية والتنظيمية . وهو يمتد على طول الطريق من اليسار

المتطرف « الماركسيين الثوريين » الى الناس الذين لا يزالون اصلاحيين في نظرتهم في الاساس ، ولكنهم متمردون على جانب أو اخر من سياسة الجناح اليمنى .

واحد المجموعات ذات النفوذ هى التى ترتبط بالصحيفة الاسبوعية « تريبيون » التى تدعى مساندة مجموعة كبيرة من اعضاء حزب العمال في البرلمان ولها انصار كثيرون فى الاحزاب العمالية التاسيسية . وبينما توجد اختلافات داخل هذه المجموعة ، فانها تتفق بشكل عام على برنامج مضاد للازمة يتفق لدرجة كبيرة مع المقترحات العاجلة المضـادة للازمة التى تقدم بها الشيوعيون ـ والاهم اختلاف هو المساندة المستمرة لكثيرين من مجموعة « تريبيون » للفكرة الاساسية « للعقد الاجتمـاعى » الذى يرفضه الشيوعيون .

وهذا اليسار يتحدى سيطرة الجناح اليمينى على كافة مسـتويات الحركة ، سواء فى النقابات او فى حزب العمال ذاته . ولقد تمت تعرية السند الرئيسى التقليدى للجناح اليمينى لحزب العمال ـ القيادة العليـا للنقابات ـ لدرجة كبيرة بالفعل نتيجة لنمو قوة اليسار . وغير اليسـار ممثلا ، حتى وان لم يكن على الدوام بعد فى مركز الاغلبية ، فى تلـك المستويات كالمجلس العام لمؤتمر النقابات واللجنة التنفيذية القوميـة لحزب العمال . وتدور الان اعنف المعارك حول حزب العمال البرلمانى ذاته ، ومن الجوهرى ان ندرك المكانة الخاصة التى يحتلها هذا التنظيم فى حركة العمال البريطانية .

ويتكون « حزب العمال البرلمانى » من كافة أعضاء حزب العمال فى البرلمان . فهم الذين ينتخبون « الزعيم البرلمانى » ، الذى يصبح رئيس الوزراء حينما يكون حزب العمال فى الحكم . ويطالب حزب العمـال البرلمانى ويمارس درجة كبيرة من الاستقلال عن قـرارات المؤتمر السنوى لحزب العمال واللجنة التنفيذية القومية . وتركيـب حـزب العمال البرلمانى جعله ابطأ من اى مسـتوى اخر فى الحركة بعكس التغيرات فى النظرة السياسية بين الاعضاء العاديين النشـطين . وعلى سبيل المثال ، فان مندوبى المؤتمر السنوى لحزب العمال ينتخبون كل عام ولذلك فانهم يعكسون بشكل واضح تحركات نحـو اليسار بين «نشطاء» الحزب وفى الحركة النقابية ، بيد ان اعضاء البرلمان يحصلون على مقاعدهم فى انتخابات عامة تجرى كل عدة سنوات . وبالاضافة الى ذلك ، فان تقليد الحركة العمالية تقوم على انه اذا ماانتخب مرشح عمالى للبرلمان ، يظل هذا المرشح مرشحا للانتخابات بعد الانتخابات طالمـا يستطيع ان يحتفظ بالمقعد حتى يستقيل أو يموت . ولذلك فان حزب العمال البرلمانى يعتبر واحدا من ابطأ المنظمات العمالية استجابة لمثـل هذه التحركات نحو اليسار كما حدث فى السنوات الاخيرة . وهنـاك

اليوم توترات ونزاعات حادة بين حزب العمال البرلمانى وتنظيمات الحزب خارج البرلمان ، وفى داخل حزب العمال البرلمانى نفسه بين الجناح اليمينى الذى لايزال مسيطرا والجناح اليسارى الذى يشعر بمساندة متزايدة لموقفه خارج البرلمان .

واليسار الان يطرح بشكل حاد كل مسالة العلاقات بين حزب العمال البرلمانى وحزب العمال بشكل عام . وهم يقولون مثلا ان الزعيم البرلمانى يجب أن ينتخبه حزب العمال باسره ، ويكون مسئولا امامه ، وليس مجرد الحزب البرلمانى . وهم يرون انه قبل كل انتخابات عامة ، يجب أن يكون للاحزاب التاسيسية حق اختيار مرشحين جدد اذا ما كانوا يرغبون ، بدلا من تقديم اعضاء البرلمان الموجودين اوتوماتيكيا لاعادة انتخابهم . وفى بعض الأحزاب التأسيسية بالفعل ، تحدت قوى اليسار الجديد بل واستبدلت فى بعض الحالات اعضاء البرلمان اليمينيين الموجودين . والجناح اليمينى الذى يجد مساندة قوية من صحافة اصحاب الملايين ، يقاوم بمرارة كل تلك التطورات بيد أن المد يتقدم ، ببطء ولكن بثقة ، فى صالح اليسار . ويؤيد الشيوعيون تماما كل هذه المطالب من أجل توسيع الديموقراطية فى حزب العمال ، ولكنهم يشيرون كذلك الى أن اهم طريقة فى الوقت الحاضر للتاثير على الامور فى صالح اليسار فى حزب العمال البرلمانى ، هى بناء حركة جماهيرية للسياسة اليسارية خارج البرلمان .

واحد العوامل التى ساعدت فى الماضى الجناح اليمينى على الاحتفاظ بسيطرته ، هو تفكك اليسار ـ وخاصة انفصال اليسار الماركسى الثورى المنظم فى الحزب الشيوعى عن التيارات اليسارية فى حزب العمال . وهناك تاريخ طويل للتخريب اليمينى المتعمد فى هذا المجال .

والحزب الشيوعى ، مرتكزا على التقليد الفيدرالى الشامل لحزب العمال ، تقدم عند تاسيسه بطلب الانتساب لحزب العمال . وكان رفض هذا الطلب مجرد الخطوة الاولى فى نضال طويل مرير قاس من جانب الجناح اليمينى لفرض سلسلة من المحظورات والمحرمات على حزب العمال وحتى الحركة النقابية نفسها ، والموجهة فى المحل الأول ضد الشيوعيين ، ولكنها فى الحقيقة عدوان على الحقوق الديموقراطية لجميع اعضاء النقابات وحزب العمال . وادى التقدم الذى حققه اليسار خلال السنوات الاخيرة الى ازالة كثير من هذه المحظورات ، موسعا من امكانيات العمل الموحد بين الشيوعيين وبين اليسار العمالى .

ورغم ذلك فما زالت بعض المحظورات قائمة . واهمها يقصر اختيار النقابات للمندوبين لاجتماعات حزب العمال على هؤلاء الاعضاء الذين يكونون

كذلك اعضاء افراد فى حزب العمال ـ وبذلك تنكر الحقوق الديموقراطية الكاملة لما يزيد على خمسة ملايين نقابى منتسبين ولكنهم ليسوا اعضاء فرديين فى حزب العمال . ورفع هذا الحظر سيعنى دون شك ان عديدا من المناضلين النقابيين واليساريين ـ بما فى ذلك الشيوعيين ـ سوف ينتخبون كمندوبين لاجتماعات ومؤتمرات حزب العمال، مما يعطى فرصة ضخمة لقوة اليسار فى حزب العمال . ومن الطبيعى أن يعارض الجناح اليمينى بحرارة أيا من هذه التطورات ، وحتى فى الوقت الحاضر لم يتم كسب العديد من اليسار العمالى لمساندتها . بيد أن الشيوعيين يعتقدون بان مثل هذه التحفظات التى قد تعوق اليسار فى الوقت الحاضر عن الكفاح من اجل هذه المسألة ، يمكن تحطيمها خلال العمل المشترك بين الشيوعيين واليسار العمالى . ومثل « وحدة اليسار » هذه فى العمل حول مسائل متفق عليها ، هى الطريق لازالة عناصر سوء الفهم وانعدام الثقة المتبادلين ، وزيادة تقريب اليسار العمالى من الماركسية ، وفى نفس الوقت ازالة الخلفية المتبقية التى لا تزال موجودة بين الشيوعيين .

ولذلك فالشيوعيون البريطانيون يؤمنون بثقة بالرأى القائل بأن قبضة الافكار اليمينية والزعماء اليمينيين على الحركة العمالية البريطانية يمكن أن تتحطم وسوف تتحطم ، وبأن هناك امكانية حقيقية لتحويل حزب العمال ـ وكسبه لصف السياسة اليسارية ، لسياسة تسعى الى معالجة ازمة بريطانيا بالتدخل فى سلطة وارباح الاحتكارات . وتحقيق هذا الهدف يرتبط بشكل وثيق مع ذلك بعاملين آخرين يحتاجان الى دراسة ـ تطور عدد من الحركات الديموقراطية العريضة خارج اطار المنظمات التقليدية للحركة العمالية ودور وطابع الحزب الشيوعى ذاته .

الحركات الديموقراطية فى بريطانيا اليوم

ان الفترة الحالية من الازمة العامة ، على النطاق العالمى وفى بريطانيا نفسها ، لم توفر فحسب الاساس لتطور اليسار فى حركة العمال ، ولكنها حفزت كذلك نمو عدد من القوى والاتجاهات والحركات الاجتماعية ، المتباينة للغاية فى اهدافها وطابعها ، ولكنها بدرجة أو اخرى تطرح بعض جوانب النضال من أجل الحريات الديموقراطية .

وهذه تشمل، على سبيل المثال : تزايد طلب شعب اسكتلندا وويلز بالاعتراف العملى بحقوقهما ومطامحهما القومية ، وتزايد الوعى بين النساء بالحاجة الى النضال على جبهات عديدة من أجل التحرر من كافة أشكال التمييز والقهر الجنسى ، وحركات السود والمهاجرين ضد التمييز العنصرى، والتيارات التقدمية القوية فى حركة الطلبة ، الخ .

ويؤمن الشيوعيون بالرأى القائل بأن الحركة العمالية ينبغي أن تصبح المدافع الأول عن كل ما هو ديموقراطي وتقدمي في مطالب هذه الحركات اذا ما قدر لها أن تكسب وتحظى بتأييد غالبية الشعب البريطاني • وغالبا ما يبرر الجناح اليميني سياسته في الماضي بقوله أنها كانت تهـدف الى كسب « الارض المتوسطة » في السياسة ، لكن هذا المفهوم مفلس بشكل واضح • أنها لم تفشل تماما فحسب في كسب « الارض المتوسطة » ـ ولكنها فقدت حتى قدرا كبيرا من تأييد الطبقة العـاملة • وفاز العمـال بـ ٣٨٪ من الاصوات عام ١٩٣٥ ، وزادوا الى ٤٩٪ عام ١٩٥١ ، ثم تراجعوا الى ٣٩٪ عام ١٩٧٤ ـ وهي صورة مأسوية للفشل الكامل لسياسة الجناح اليميني في بلد كان من الضروري فيه أن يضمن العدد الضخم من السكان الذين ينتمون للطبقة العاملة اغلبية سياسية ثابتة لحزب العمـال ضـد المحافظين • ويرى الشيوعيون أن اليسار في حاجة الى كسـب الحـركة العمالية الى صف برنامج يساري وديموقراطي ، وأن هـذا هو الطـريق الوحيد لتوحيد كل الطبقة العاملة وكسب حلفاء •

وقد قدمت الازمة البرلمانية الاخيرة صورة حية للحاجة الى مثل هـذا المفهوم • فغالبية الحركة العمالية البريطانية قد أهملت بشكل مشين على الدوام المسألة القومية في بريطانيا • وبالتالي ، فقد تحول الاف من الناخبين العمال في ويلز واستكلندا ، في السنوات الاخيرة ، عن حزب العمـال ، كي يساندوا مرشحي الحزب القومي ، مما أضعف بشكل خطير من المركز البرلماني للعمال • والان فان الموقف الانتهازي لحكومة العمال من مسألة الحكم الذاتي في استكلندا وويلز ، وفشلها حتى في الحصول على موافقة البرلمان على قانون الحكم الذاتي المعيب ، قد ساهم في أزمة برلمانية قدتفرض انتخابات عامة في ظروف يحتمل أن يحصل فيها المرشحون القوميون على مزيد من مقاعد العمال البرلمانية • وليس هناك ما يوضح بصورة أكبر أن البرنامج الذى يمكنه أن يكسب التأييد الموحد للجماهير في استكلندا وويلز ينبغي أن يتضمن الى جانب اجراءاته لمواجهة الازمة ، مساندة كاملة للمطالب القومية التي لها ما يبررها لشعوب ويلز واستكلندا ، وينطبق نفس الشيء من حيث المبدأ ، على الحركات الديموقراطية الاخرى المشار اليها •

ان البنية الطبقية والمشاكل الاجتماعية لبريطانيا في المرحلة الحالية من الازمة العامة للراسمالية توفر الاساس الموضوعي لكسب الغالبية العظمى من الشعب البريطاني الى صـف برنامج ديموقراطي معاد للاحتكار • وما يعترض ذلك هو السيطرة المستمرة للجناح اليميني على الحركة العمالية ، وضيق معين في الفهم حتى من جانب جزء من اليسـار ، يعرقل الوحدة الديموقراطية الاعرض يمكن أن تكون الحركة العمالية المتغيرة محـورها • وتحويل الامكانيات الموضوعية الكامنة في ظروف بريطانيا الى واقع يتوقف لدرجة كبيرة على دور وطابع الحزب الشيوعي •

وعلى الشيوعيين البريطانيين أن يضعوا استراتيجيتهم في النضال ضد اتجاهين متعارضين في الحركة العمالية ٠

واحد الاتجاهين يرى فقط السمات السلبية لحزب العمال ـ السجل الطويل للقيادة اليمينية، والتذبذبات العرضية لجزء من اليسار. ويتمثل هذا الاتجاه في شكله الاكثر تطرفا في هؤلاء اليساريين المتطرفين الذين يقولون أن الطريق الى الاشتراكية في بريطانيا يسير في الواقع ، على انقاض حزب العمال ، وهذا الاتجاه في شكل أقل تطرفا يتمثل في حزبنا في المواقف الحلقية من حزب العمال ، ومن اليسار ٠

والاتجاه الاخر لا يقل خطورة بالنسبة لنا ٠ انه يتمثل في شكله الاكثر تطرفا في هؤلاء اليساريين المخلصين في حزب العمال ، الذين يقولون أن التصرف الافضل هو أن ننضم الى حزب العمال ، حتى لو كان ذلك يعني حل تنظيم حزبنا ٠ ويتمثل هذا الاتجاه في شكله الاقل تطرفا في الاتجاهات التي تريد أن تجعل الحزب مجرد « مجموعة نشطة » ـ أي مجرد تنظيم صغير يعمل في حدود ضيقة في اطار الحركة العمالية المنظمة ، ساعيا الى « تنشيط » هذه الحركة ٠

ونحن نعارض كلا هذين الاتجاهين ٠ فالاتجاه الاول يتجاهل القاعدة الجماهيرية الحقة نفسها لحزب العمال في الطبقة العاملة المنظمة . بينما يعجز الاتجاه الثاني تماما عن فهم ما يجب عمله لكسب هذه القاعدة حتى لصف سياسة يسارية داخل حزب العمال ، مهما كان مخلصا ، وجادا ومتفانيا ، ليس بكاف ٠ وما نحتاجه هو عمل سياسي جماهيري يمكن أن يقوم به فحسب حزب سياسي منظم ٠ ورغم أن حزبنا صغير ، فان خبرة السنوات القليلة الماضية توضح بالفعل بشكل قاطع أهمية دوره ٠

اولا ، ان حزبنا قد كافح في كل مرحلة ، وكان في الغالب مبادرا في المعارك الجماهيرية خارج البرلمان التي كانت القوة الدافعة الكامنة خلف كل التطورات اليسارية ، فمثلا ، حينما هددنا لاول مرة التشريع المعادي للنقابات كان حزبنا هو الذي بدأ على الفور العمل الهادف مباشرة الى العمل الصناعي من أجل الغرض السياسي وهو هزيمة التشريع ، وفي تلك المرحلة الاولية ، كان جزء من اليسار ، الذين لعبوا فيما بعد دورا مشرفا في المعارك ، مترددا في اتخاذ النهج الذي دافعنا عنه وكافحنا من اجله بنجاح ٠

وثانيا ، لقد خاض حزبنا معركة ايديولوجية ثابتة خلال مجرى كل هذه المعارك ٠ ورغم صغر حزبنا ، فقد دارت على نطاق أعرض واكثر فعالية مما كان في امكان المجموعات اليسارية في حزب العمال ، الذين لايملكون

ـ مثلنا ـ صحيفة يومية يعبر تحريرها عن موقفنا ، والذين ليست لهم ـ كما لدينا ـ شبكة من الفروع قادرة على نقل منشـــــوراتنا وأدبياتنا الى الحركة وعلى نطاق واسع .

وثالثا ، لاننا حزب ماركسي ، فهناك فترات من التشويش يمكننا فيها رؤية الطريق أمامنا بوضوح أكبر من كثير من اليساريين غير الماركسيين ومن الطبيعي أنه لا يوجد ضمان مطلق على الدوام بالا نقـع في أخطـاء ولكننا ، على سبيل المثال ، لم نقع في الخطأ الذى وقع فيه معظم اليسار منذ عامين ونصف عندما قبل غالبيتهم « العقد الاجتماعي » بينما كافحنا نحن ضده ، وقد وصلت الحركة باسرها الان ، وليست هـذه هي المرة الاولى ، الى الرأى الذى كنا وحدنا تقريبا الذين ندافع عنه في البداية . وفي المدى الطويل سيصبح من المهم بصورة متزايدة كسب الحركة بعيدا عن الاوهام الاصلاحية التى لا تزال سائدة حتى بين اليسـار .

ورابعا ، اننا حزب له بعض الصلات بكل الطبقة العاملة والاتجـــاهات الديموقراطية التى يمكن لوحدتها ان تضع بريطانيا على طريق جديد . وكان لحزبنا على الدوام جذور عميقة في الطبقة العاملة المنظمة ، ونحن نعمـل من أجل تعميق وتعزيز هذه الجذور ببناء منظمات اكثر في أماكن العمل ـ ليس فقط في الصناعات الاساسية التقليدية ، وانما كذلك في الاقسام الجديدة لذوى الياقات البيضاء . وخلال السنوات الاخيرة وفدالى صفوفنا رفاق شبان ممن يعملون في الحركة النسائية ، وحركة الطلبة ، وغيرهما من الحركات الديموقراطية .

واكبر جوانب ضعفنا الحالية ، انه بينما قدم عملنـــا في الســـنوات الاخيرة الكثير من أجل تعزيز اليسار باسره في حركة العمال البريطـانية فانه لم يؤد بعد الى التدعيم العددى والتنظيمي لحزبنا كما يتطلبه الوضع ان حزبا شيوعيا اقوى لن يكون ((على حساب)) حزب العمال ، أو اليسار العمالي ، بل على العكس ، فان حزبا شيوعيا اقوى سيكون قادرا بفاعلية اكبر على جذب جماهير الى النضال ، وسيكون قادرا بفعالية أكبر على رفع الوعى السياسى للجماهير وتوحيد تيارات متباينة للنضال ، وبذلك سيسهم بشكل حاسم في التحولات التى طال انتظارها في حركة العمال البريطانية

وفي هذا الوضع ذى المشاكل المعقدة بالنسبة للشـــعب البريطـاني ، نشرت اللجنة التنفيذية القومية للحزب الشيوعي للمناقشة الواسعة مشروعا جديدا لبرنامج حزبها ((طريق بريطانيا نحو الاشتراكية)) ، اســـتعدادا لمؤتمره القومي في نوفمبر . وتعتقد اللجنة التنفيذية القومية أن المناقشة الواسعة لهذا المشروع ستساعد على أن توضح لكل من الحزب والحركات الديموقراطية والعمالية الاعرض الطريق الى الامام .



الانقلاب المضاد والعوامل الخارجية

بقلم : مانويل كاستيرو

اتسمت السياسة الخارجية لحكومة الوحدة الشعبية بالجمع بين تقاليد النضال العظيمة من أجل الاستقلال ومتطلبات عصرنا وهي سياسة ذات طابع وطني عميق ومعادية للامبريالية بحزم ·

وكانت الحكومة الشعبية على صواب عندما قررت تعزيز التعاون والصداقة مع البلدان الاشتراكية بهدف تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي لشيلي ، وقد نجحت في ذلك الى حد بعيد · وكذلك وسعت صلاتها مع البلدان الاخرى على أساس حق تقرير المصير وبما يتفق مع مصالح الشعب الشيلي · وقد أصبحت هذه السياسة الخارجية المعادية بوضوح للامبريالية الاساس لتعزيز العلاقات مع البلدان غير المنحازة ولتدعيم الصداقة والتضامن مع الشعوب التابعة والمستعمرة وبالتحديد الشعوب المناضلة في سبيل تحررها · ورفعت الحكومة الشعبية بجسارة مبدأ عدم التدخل وكافحت جميع محاولات التمييز والتفرقة والضغوط أو الحصار الذي تفرضه القوى الامبريالية وشنت نضالا نشطا وحازما من أجل السلام ·

ودعا البرنامج الأساسى لحكومة الوحدة الشعبية الى التحــرر الوطنى والاجتماعى والنضال ضد الاحتكارات والاقطاع التى تتحمل المســئولية الاساسية فى تخلف البلاد وفقر الشعب العامل ، وعبر البرنامج بوضــوح عن رغبة الشعب فى أن يرى شيلى مستقلة وقوية • ومتلاحمة ســياسة الحكومة الشعبية تلاحما عضويا مع نشاطات كل القوى التقدمية الساعية الى الانفراج والسلام والاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى وحظيت بالتأييد الشعبى فى جميع أنحاء العالم ، وكان اجتماع الرئيس الليندى مع الرئيس لانوسى (رئيس الارجنتين) بمثابة ضربة للسياسة الامبريالية ، سياسة « الجبهات الأيديولوجية » • وكانت زيارات الرئيس الليندى لكل من بيرو والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا واكوادور وكوبا والجزائر والاتحاد السوفييتى تعبيرا عن الصداقة العميقة والرغبة المخلصة فى التعاون • وكان الاستقبال الحافل الذى قوبل به الرئيس الليندى من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة فى ديسمبر ١٩٧٢ والصدى الواسع للخطاب الذى ألقاه دليلا حيا على ما وصلت اليه السياسة الخارجية للحكومة الشعبية من تأثير ومدى •

ورفعت الحكومة الشعبية الى مستوى كيفى جديد وعال ، يتفق تماما مع مصالحنا الوطنية ، علاقات شيلى السياسية والاقتصادية والثقافية مع البلدان الاخرى وذلك بمواصلة تقاليد النضال التاريخى الطويل لشــيلى فى سبيل الاستقلال والديموقراطية • ولم يحدث أبدا من قبل أن تمتعت بلادنا بمثل هذه العلاقات الوثيقة والمتسقة والمحترمة مع باقى العالم •

وخلقت مختلف التدابير التى أتخذت هذه السياسية ظروفا أكثر مواتاة لتنفيذ اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة الجــذور ودعمت الإستقلال الوطنى لشيلى •

وصلت الحكومة الشعبية الى الســلطة فى شــيلى وشرعت فى ادخال اصلاحاتها الأولية فى مرحلة تميزت بتغير علاقات القوى فى العــالم وتمثلت فى نمو قوة البلــدان الاشــتراكية وازدياد نفوذ وجاذبية الأفكار الاشتراكية بالنسبة للشعوب بمختلف درجات تطورها ، والسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى وما تمثلة من جهود مثابرة وحازمة وفعالة من أجل السلام ومثال كوبا الاشتراكية الذى أظهر امكانية احراز انتصارات وتحولات مشابهة فى القارة ، واتساع وتعدد الحركات المعــادية للامبرياليــية فى أمريكــا اللاتينية ، ونهوض حركة الاستقلال فى المستعمرات ، والدور الكبير للطبقة العاملة الأوروبية وتصاعد نفوذ الاحزاب الشيوعية فى هذا النضال ، وأخيرا نمو الحركة الديموقراطية فى قلعة الامبريالية ــ الولايات المتحدة • ولاشك أن جميع هذه التحولات باعتبارها أحد مكونات الوضع الدولى الجديد قد أحدثت تأثيرا ايجابيا على الأحداث الشيلية وسهلت انتصار الشعب وعمقت العملية الثورية وبلورت مغزاها العالمى •

ولم يكن من الممكن ان تتطور العملية الثورية في شيلي اذا لم تكن هناك في العالم قوى ضخمة تعمل من أجل السلام والانفراج فمن ناحية لم يكن من الممكن أن نشهد التعاطف والصداقة والآمال التي فجرتها الأحــداث الشيلية اذا كانت الامبريالية ما زالت محتفظة بسيطرتها المطلقة على العالم .

وقدم الاتحاد السوفييتي ومعظم البلدان الاشتراكية الأخرى انطـلاقا من الاخلاص لمبادىء الأممية البروليتارية مساعدة حاسمة لشيلي لتنفيذ التحولات الاقتصادية وغيرها من التحولات . ويقدر الشعب الشيلي تقديرا عاليا هذه المساعدة الملموسة والحقيقة . فلم يكن خافيا على الشــعب كيف عاونت السفن السوفييتية فى زيادة انتاج الأغذية الغنية بالبروتين وكيف أدخلت تحسينات تكنولوجية فى صناعة النحاس وكيف بدأت عملية بناء ضـخمة للاسكان الشعبي وكيف شرع العمــل في مجمعــات صناعية ــ زراعية جديدة معاونة للاصلاح الزراعي ، وكيف تم تدريب الكــوادر الجديد . وعبرت كوبا عن تضامنها الأخوى المخلص بالمعــونات التى قدمتهـــا فى المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والخدمات الاجتماعية . وتلقت الحكومة الشيلية مساعدات قيمة من المكسيك وعدد من البلدان غير المنحازة وقد عبر كل هذا عن المصالح الموضوعية المشتركة للشعوب فى ان توسع بصورة متواصلة النضال ضد الامبريالية وفى سبيل الســلام والتقــدم الإجتماعى .

وهكذا ، وضعت الأسس للتحسين المستمر للمستويات المعيشية بالاستناد الى عمل وجهد الشعب والامكانيات الواقعية لوضــع نهاية للاعتمـــاد الاقتصادى والتكنولوجي على الامبريالية بالتأييد والتضامن من جانب القوى التقدمية . وفى هذا كله يكمن السبب فى الحكم بالموت الذى أصـــدرته الامبريالية على التجربة الشيلية .

ويوما بعدم يتضح بصورة متزايدة أن تآمر الامبرياليـــة مع الرجعيـة الداخلية مع عدم التحرك الكافي من جانب الحكومة الشعبية هو الــذى أوقف العملية الثورية . فالامبريالية هي التي خططت واشرفت على الأعمال المضادة ــ للثورة التي كانت تشن بانتظام ضد حكومة الوحدة الشـعبية والتى كان يجرى تنفيذها جزئيا عن طريق تجنيد العمـــلاء . والامبريالية هى التى رسمت الاستراتيجية وحددت مراحل واشكال هــذا الصراع وأوكلت الى المخابرات الأمريكية مهمة تنفيذ مخططاتها الارهابية .

وكانت هناك استراتيجية واحدة تحكم جميع نشـــــاطات المخطط الامبريالي وكانت تنفذ من قبل مركز واحد تحت تصرفه أموال طائلـة لا حد لها وتأكدت هذه الحقائق فى تقرير لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى برئاسة السناتور فرانك تشيرش التى تولت فحص نشـاط المخابرات المركزية الامريكية فى شيلى فى فترة تولى الحكومة الشعبية السلطة . وقد

لعبت الأجهزة التالية دورا نشطا في صياغة وتنفيذ السياسات الموجهة ضد الحكومة الشعبية : مجلس الأمن القومي و « لجنة الـ ٤٠ » التابعة له التي تولت التنسيق بين نشاطات الأجهزة الحكومية ، والمخابرات المركزية ، والبنتاجون ، ووزارة الخارجية والقوات المسلحة « وكان يترأس هذه اللجنة **هنري كيسنجر** وكانت جميع أعمالها تتم بالموافقة المباشرة من جانب الرئيس نيكسون » . وقد أزاح النقاب عن جزء من هذا المخطط التخريبي الرئيس **سالفادور الليندي** عندما نشر وأذاع الوثائق السرية لل « آي تي لا تي » ، وكان هذا المخطط التخريبي يتضمن ضمن ما يتضمن الخطط التي وضعت بعناية لمنع تولى **الليندي** الرئاسة في عام ١٩٧٠ .

إستغرق العمل ضد الحكومة الشعبية في تخطيطه وإعداده سنوات عدة • وفي خلال هذه السنوات لجأت الامبريالية الى استخدام مختلف أنواع التكتيك : « فرق السلام » التي أستخدمت كمركز استخبارات للتغلغل في صفوف الجماهير ، والمنظمات النقابية الأمريكية استخدمت لتسلل وإحداث انقسام في الحركة النقابية الشيلية ، وتولت الولايات المتحدة بعض الابحاث التي اشرفت عليها الجامعات الشيلية .. الخ . وبدأت « لجنة الـ ٤٠ » عملها في شيلي في فترة تسبق بكثير انتخاب الليندي وفي الفترة التي تلت ذلك . ولكن الدعاية البورجوازية حاولت أن تشيع الفكرة بأن الامبريالية لم تبدأ التحرك والعمل الا ردا على التدابير والاجراءات التي اتخذتها الحكومة الشعبية ضد المصالح الأمريكية . وقد سجل تقرير تشيرش أن « لجنة الـ ٣٠٣ » التي سبقت تكوين « لجنة الـ ٤٠ » قد ناقشت التدابير العملية لمنع انتصار الشعب في انتخابات الرئاسة .

وكان احد التدابير ، ان لم يكن اكثرها فعالية هو التسلل الى القوات المسلحة بمختلف الوسائل وشتى الطرق. ووضعت استراتيجية رجعية لصبغ الجيش بصبغة العداء للشيوعية واعداد كوادره لمحاربة « التخريب » ولم تترك وسيلة ما دون ان تستخدم لوضع الجيش في خدمة الامبرياليين

في عام ١٩٥٢ ابرمت حكومة فيديلا الخائنة اتفاقية ثنائية للدفاع مع الولايات المتحدة وبذلك وضعت البلاد في اطار برنامج المعونة العسكرية الأمريكية . وقد وجه الجزء الأكبر في هذه المعونة في نشرة لاحقة بعد انتصار الثورة الكوبية الى شيلي من أجل اعداد قواها المسلحة لكبت وسحق « الانتفاضات » ، اي ، لمحاربة شعبها . وفي الواقع كانت شيلي تتلقى « معونة » أكبر من المعونة التي كانت تقدم الى بلدان امريكا اللاتينية الأخرى سواء في حجمها الكلي أو في حجمها بالنسبة للفرد . وفي أعوام ١٩٥٠ - ١٩٦٨ تلقى ٢٠٦٤ شيليا تدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية وتلقى ٥٤٩١ آخرون تدريبهم في منطقة قناة بنما . وطبقا للوثائق الرسمية الامريكية اتسع برنامج التدريب في بنما في عام ١٩٦٨ وحدث

توسيع الآخر في اعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ . وقد صاحب هذا كله امدادات اضخم من الأسلحة . ويسجل تقرير تشيرش انه في عام ١٩٦٩ « طلب مركز « المخابرات المركزية الأمريكية » في سانتياجو واجيب الى طلبه بأن يتولى انشاء شبكة مخابرات في القوات المسلحة الشيلية للاعداد لانقلاب . وقد شمل هذا البرنامج السرى ـ في خلال اربعة اعوام ـ تجنيد عملاء في الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة الشيلية من صفوف قواد الفرق وصفوف الضباط الصغار وأيضا من صفوف الجنرالات المتقاعدين وضباط الخدمة الادارية والعساكر . ومع نهاية عام ١٩٧١ وفي بداية عام ١٩٧٢ كانت المخابرات المركزية الأمريكية قد كشفت برنامج تغلغلها العسكرى . وأشارت تقارير المخابرات عن التقدم في عملية التخطيط لإحداث انقلاب الى فترتين حاسمتين : الفترة الأولى في الأسبوع الاخير من شهر يونيو عام ١٩٧٣ ، والفترة الأخرى في نهاية شهر اغسطس والأسبوعين الأولين من شهر سبتمبر » .

وقد مولت الامبريالية بانتظام زعماء سياسيين وصحفاوجمية ونقابات ومنظمات نقابية في جميع ارجاء القارة . ويقول تقرير تشيرش ان«لجنة الـ ٤٠» قد خصصت اموال ضخمة لمساندة وسائل الاعلام المعارضة في حملاتها الدعائية العنيفة . وقد كانت هذه « المعونة » تدفع تحت الادعاء المزيف بأن حرية الصحافة مهددة من قبل الحكومة الشعبية.

ووفقا لوثائق المخابرات المركزية ـ كما جاء في تقرير تشيرش ـ فان هذا لعب دورا كبيراً في تهيئة المناخ للانقلاب العسكرى في عام١٩٧٣»

وكانت الامبريالية تضع في أولى المهام قلب الحكومة الشعبية . ولم يكن هذا راجعا فقط الى رغبتها في المحافظة على مصالحها الاقتصادية في شيلي بل كان راجعا اساسا الى رغبتها المحمومة في منع انتشار التجربة الثورية الشيلية في البلدان الأخرى ومنع تاثيرها على مستقبل أمريكا اللاتينية . وتفضح هذا أحد المذكرات الخاصة بوكالة المخابرات المركزية الامريكية وقد كتبت بعد انتخاب سلفادور الليندى كرئيس للجمهورية بايام قليلة . وتقول المذكرة « فيما يتعلق بالتهديد للمصالح الأمريكية .. نضع النتائج التالية : « ١ » لا توجد للولايات المتحدةمصالح وطنية حيوية في شيلي ، ومع ذلك فخسائرها الاقتصادية ستكون كبيرة (٢) لن يتأثر كثيرا ميزان القوى العسكرى العالمي بوصول حكومة الليندى للحكم (٣) غير أن انتصار الليندى يجلب خسائر سياسية وسيكولوجية كبيرة: «أ» التأثير ورد الفعل الذى يحدثه في البلدان الاخرى والتحدى الذى يمثله لمنظمة دول أمريكا اللاتينية مما يعرض وحدة شبه القارة للخطر : «ب» انتصار الليندى وما يمثله من هزيمةسيكلوجية اكيدة للولايات المتحدة ونجاح سيكولوجى حاسم للآيديولوجية الماركسية»

وكان للصدى العالمي للعملية الثورية في شيلي ، تلك العملية التي كشفت عن وجود امكانية حقيقية وواقعية لاستيلاء الشعب على السلطة بطريقة سلمية ولاحداث تغيرات هيكلية عميقة في جهاز الدولة البورجوازي حافز للامبريالية للتحرك .

وكانت الامبريالية وهي تسعى الى تحقيق هدفها الأساسي ، تضع في اعتبارها الدفاع عن مصالح الاحتكارات المتعددة ـ القومية العاملة في شيلي . ففي عام ١٩٧٠ كانت شيلي تعتبر بلدا تابعا يعتمد لدرجة كبيرة في صادراته على سلعة واحدة . وكان جزءا كبيرا من البضائع المستوردة وخاصة السلع الاستراتيجية يأتي من الولايات المتحدة . وكان النظام المالي الشيلي يعتبر ذيلا تابعا لأمريكا . وكان العجز في التجارة التقليدية وميزان المدفوعات يغطى عن طريق الحصول على المزيد من القروض الأجنبية والتدفق غير المقيد وغير المحدود لرأس المال الأجنبي وخاصة في الصناعات الأساسية . ومع أن الامبريالية كثفت في الستينات من تغلغلها في الصناعات المتطورة الأكثر ديناميكية ، الا أن احتكارات الولايات المتحدة حافظت مع ذلك على مراكزها التقليدية في المناجم والتعدين . وفي عام ١٩٦٨ كانت الشركات الأجنبية تسيطر على اكثر من ٦/١ من رأس المال المستثمر في الانتاج ، ومن بين مائة مؤسسة كبرى تعمل في البلاد كان هناك ٦١ مؤسسة يشترك فيها رأس المال الأجنبي و ٤٠ منها خاضع تماما للادارة الأجنبية .

ولهذا كان المستثمرون الأجانب يحققون ارباحا عالية . وقد اكد الرئيس الليندي يوم أن أعلن تأميم شركات النحاس أن الأرباح التي جنتها الشركات الامريكية في الفترة ما بين ١٩٣٠ حتى عام ١٩٧٠ بلغت ١٥٧٦ر١ مليون دولار ، بينما أن الاستثمارات الأولية لهذه الشركات الأجنبية لم تتعدى ٥٠ مليونا او ٨٠ مليون دولار .

ولجأت الامبريالية لكل الوسائل المتاحة لتقويض الاصلاحات التي كانت شيلي تنفذها ، ولكن اهتمامها الاكبر كان منصبا على الحيلولة دون انتشار « مبدأ الليندي » الى البلدان الاخرى .

وبلا شك فان نتائج غير سارة على الاطلاق للاحتكارات المتعددة القومية التي تعمل في البلدان التابعة الأخرى كانت ستحدث لو انتشرت التجربة الشيلية في تأميم شركات النحاس الكبرى . ويدرك الامبرياليون جيدا ان نجاح التأميمات في بلدنا سيكون له صدى وأسع خارج حدود شيلي

ويمثل تأميم الاستثمارات الأجنبية في بلدان العالم الثالث ضربة قاصمة للاحتكارات المتعددة ـ القومية ، حيث ان التأميم لا يشمل فقط الاصول

الثابتة لهذه الاستثمارات بل ايضا الأرباح الجشعة التى تراكمت لدى هذه الاستثمارات . ومن هنا فان « مبدأ الليندى » القائم على هذه الصورة يؤدى تطبيقه الى تقويض الركائز الاساسية لرأس المال الاستعمارى . وقد فوض قانون تأميم شركات النحاس الذى وافق عليه البرلمان بالاجماع ، فوض الرئيس الليندى فى تقرير التعويضات التى تمنح لهذه الشركات فى ضوء الأرباح الزائدة التى حصلت عليهاهذه الشركات الأجنبية « بما فيها الأرباح السنوية للاحتكارات الأمريكية الشمالية فى شيلى محسوبة من بداية شهر مايو ١٩٥٥ » .

وفوض الرئيس الليندى في تحديد مستوى الربح العادى وما زادعن ذلك يعتبر من الأرباح الاستثنائية . وقد جعل هذا فى الامكان أى تستعيد شيلى على الأقل اجزءا من الأرباح الهائلة التى جمعتهما الاحتكارات الأمريكية على مدار ١٥ عاما .

وكانت أرباح الاحتكارات الأمريكية الشمالية « المحولة » الى الولايات المتحدة عدة مرات من استثماراتها فى شيلى . وفوق ذلك ، فان آناكوندا وكينيكوت « الشركات الأمريكية الكبرى المستغلة لمستودعات النحاس فى بلادنا » كانت تحقق ارباحا فى شيلى أكبر كثيرا من الارباح التى تحققها فى أى مكان آخر من العالم . وعلى سبيل المثال فان أحد فروع آنا كوندا فى شيلى حققت فى الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٧٠ رباحا سنوية يقدر ب ٢١ر٥ فى المائة بينما كانت تحقق ٣ر٦ ٪ فى بلدان أخرى . أما شركة كينيكوت فقد تفوقت فى هذا المجال ، فقد بلغ متوسط الربح السنوى المحقق لديها ٥٢ر٨ ٪ ، وفى بعض السنوات إرتفع الى ١٠٠ ٪ ، وفى عام ١٩٦٠ وصل الى ٢٠٠ ٪ ، هذا بينما كان متوسط الربح السنوى المحقق فى البلدان الأخرى لا يتعدى ١٠ ٪ . وفى هذا الصدد ، اعلن الرئيس **سالفادور الليندى** أن أرباح بعض المشاريع المؤممة فى خلال السنوات الـ ١٥ الماضية قد حققت ارقاما قياسية لدرجة أننا بعد ان أدخلنا قيودا معتدلة على الربح — ١٢ ٪ سنويا — تمكننا من استرجاع مبالغ كبيرة . وهكذا فقد اصبحت كل من آنا كوندا وكينيكوت مدينة للحكومة الشيلية بعد إن خصمت هذه المبالغ من التعويضات .

وشنت الاحتكارات الأمريكية والحكومة الأمريكية حملة ضغوط هائلة ضد شيلى وذلك بهدف منع انتشار التجربة الشيلية الى البلدان التابعة الأخرى . وفرضت آنا كوندا حظرا على الاصول الشيلية فى الولايات المتحدة . وصادرت كينيكوت شحنة من النحاس الشيلى وباعتها فى فرنسا وهولندا والسويد . وكان الهدف هو منع شيلى من الحصول على النقد الأجنبى وبث الاختلال فى صادراتها من النحاس وخنق البلاد بفرض حصار مالى عليها .

وعلقت مجلة « التايم » فى عددها بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٢ قائلة :
« أن المسئولين فى شركة كينيكوت عازمون على تصعيد اجراءاتهم ضد شيلى . واصبح مكتب الشركة فى مانهاتان والذى يعمل فيه المستشار القانونى بيبرس ماكريرى والذى يقود الحملة أشبه بغرفة العمليات العسكرية . فالتقارير عن سفن الشحن تغطى مكتبة وتوجد على أحد جدرانه خريطة كبيرة توضح مسارات السفن . . وفى الوقت الحالى يقوم بمراقبة تحركات ست سفن على الأقل متجهة لأوروبا وهى محملة بالمعادن وعندما ستصل الى الموانى الأوروبية ستجد فى انتظارها وكلاءه ومعهم أحكام من المحاكم بالحجز عليها . »

ولم تقف هذه الاحتكارات المتعددة ــ القومية التى مستها قرارات التأميم وحدها فى هذه الحملة الهجومية المنسقة فقد انضمت اليها الحكومة الأمريكية وجاء فى اثرها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

وبالطبع لم تكن هذه الحملة الموجهة ضد تأميم النحاس وضد « مبدأ الليندى » مثار دهشة أو مفاجاة كبيرة .. فالامبرياليون لن يتوانوا فى خوض صراع حياة أو موت عندما تتعرض مصالحهم للخطر .

وكان على شيلى لكى تواجه هذا الهجوم أن تتبع سياسة خارجية من نوع جديد ، سياسة تتفق مع مصالحها الوطنية فى مجال التجارة الخارجية وتحمى احتياطيها من النقد الأجنبى ويتطلب هذا اجراء وتنفيذ اصلاحات تستهدف تأكيد الاستقلالية فى السياسة الخارجية.
وأصبحت أجهزة الدولة تتولى عملية تصدير الجزء الأكبر من تجارتنا بعد تأميم النحاس والحديد والنترات . وفى عام ١٩٧١ بلغت حصة الدولة من مجمل الصادرات ٨٤ فى المائة ووصل الرقم الى ٩٣ ٪ فى عام ١٩٧٣ . وفى مجال الواردات بلغت حصة أجهزة الدولة من مجمل الواردات ٥٥ ٪ فى عام ١٩٧١ ووصلت الى ٧٦ ٪ فى عام ١٩٧٣ . ولعبت رقابة الدولة دورا هاما فى تخطيط وتنمية التجارة الخارجية واصلاح هيكلها المختل ، وأيضا فى مقاومة السياسات الامبريالية العدوانية .

وساعدنا أيضا تأميم النحاس وتأميم البنوك فى اتخاذ خطوات كبيرة نحو تحقيق الادارة المركزية لاحتياطينا فى العملات ، الذى كان معظمة محجوزا فى حسابات شركتى اناكوندا وكينيكوت لدى البنوك الأجنبية وحققنا بذلك تقدما هاما فى تحقيق الادارة المركزية للتجارة الخارجية ولعمليات النقد الأجنبى . وبدأ يتبلور جهاز حكومى للتجارة الخارجية وهذا الجهاز جنبا لجنب مع عدد من الاجراءات الاخرى مكن الحكومة من اعادة صياغة علاقاتها الدولية .

ويجب أن نعرف أنه اذا كانت الامبريالية قد تمكنت في النهاية من تنظيم عمليات مضادة للثورة على نطاق واسـع وذات فعالية تهـدد الحكومة الشعبية فان هذا يرجع الى أن التدابير التى اتخذتها القوى الثورية وحلفاؤها لم تكن على درجة كافية من الحزم . وحدث في الواقع تهوين واضح من قوة العدو الرئيسي نابع من عدم الادراك الكافي سواء من الناحية النظرية أو العملية لدور وخطر الامبريالية . ويمكن استقراء سوء التقدير هذا في افتقادنا الى المعرفة الدقيقة للسمات الهيكلية الأساسية للمجتمع الشيلي . ويرجع هذا بدوره الى المبالغة في تقـدير بعض السمات الخاصة بالمجتمع الشيلي . فمن ناحية كانت هناك مبالغة في التحول الثورى الذى تم على أساس من الشرعية المشكوك فيها ، ومن الناحية الاخرى ساد الاعتقاد بأن الطبقة العاملة تستطيع وحدها وبدون اية مساعدة خارجية ان تؤمن التقدم الظافر للعملية الثورية . وفـي التحليل النهائي حدثت هذه الأخطاء نتيجة للتقليل من اهميـة اعتماد القوى الثورية على الجماهير اعتمادا كاملا .

وهناك عامل سلبي آخر تمثل في النظرة المتميزة لدى بعض الدوائر التى لا ترى في حل المشاكل الاقتصادية عنصرا رئيسيا في الصراع من اجل السلطة وكذلك تقليل اهمية المعونة من جانب البلدان الاشتراكية . وفي الواقع فقد خلق هذا ظروفا مواتية للاعمال التخريبية من جـانب الامبريالية والأوليجاركية وخاصة في الاقتصاد ، ولازدياد عملية اشاعة الارتباك في جميع نواحي حياتنا القومية .

وكانت سياسة « اشاعة عدم الاستقرار » التى نفذتها الامبريالية بحزم تعتمد على معرفة دقيقة بالهيكل الاقتصادى لشيلي ولطاقاتها المحدودة وهي نتاج سنوات طويلة من التبعية . وعندما قال نيكسون اننا يجب ان نجعل الاقتصاد الشيلي «يعلو صراخه » لم تكن هذه العبارة جوفاء ، فروابط التبعية كانت قوية جدا ولم يكن كسرها سوى عمليـة صعبة ومعقدة . ويكفي أن نذكر في هذا الصدد انه في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٧٠ كانت ٣٧٪ من مجمل وارداتنا وحوالى ٥٠٪ من البضائـع الانتاجية تأتي من الولايات المتحدة . ولكن هذه الأرقام لا تكفي لاعطـاء صورة واضحة عن مدلول القرار الذى اتخذ ضد بلادنا بهدف « منع وصول صامولة واحدة أو بندقية واحدة الى شيلي . » ولكي ندرك النتائج المترتبة على مثل هذا القرار يجب علينا أن نضع في اعتبارنا تركيب وارداتنا والتى تشتمل على مواد كثيرة ليست موجودة في الداخل ، فأكثر من ٩٠٪ من تجهيزات صناعة النحاس و ٨٧٪ من قطع الغيـار لصناعة البترول كانت تستورد من الولايات المتحدة وينطبق نفس الشيء علـى صناعة التعدين .

وكان للتبعية المالية التقليدية للولايات المتحدة تأثير ضخم أيضاً . فجميع العمليات المالية القصيرة - الأجل كانت تتم عن طريق البنوك الأمريكية الكبيرة ووفقاً لشروطها . وكانت القروض الطويلة الأجل تأتي أساساً من حكومة الولايات المتحدة أو المؤسسات المالية الدولية التي تخضع لدرجة كبيرة لها . وعلاوة على هذا ، كانت هذه القروض لاتمنح الا وفقاً للشروط الملائمة الأهداف ومصالح الامبريالية في شيلي .

وتنفيذاً لسياسة « اشاعة عدم الاستقرار » خفضت البنوك الأمريكية عمليات التحويل القصيرة الأجل من أكثر من ٣٠٠ مليون دولار قبيل ٤ سبتمبر ١٩٧٠ الى ٣٢ مليون دولار فقط . وكذلك أوقفت معظم المؤسسات التمويلية الدولية التي تتلقى الوحي من الولايات المتحدة منح القروض لشيلي . وأدت سياسة « اشاعة عدم الاستقرار » في التجارة الى زيادة الصعوبات في طريق الواردات حتى من قبل البلدان الأخرى .

ويضاف الى ذلك ، الحظر وغيره من الاجراءات التي اتخذت لسد الطريق أمام الصادرات الشيلية من النحاس والبضائع الأخرى .

وتسبب الحصار الاقتصادي في خسائر كبيرة . ولا يوجد أدنى شك في أن سياسة ((اشاعة عدم الاستقرار)) والمشاكل والصعوبات التي خلقتها قد سهلت الطريق أمام الانقلابيين ومكنتهم - ضمن الأشياء أخرى - من الاعتماد على أقسام معينة من السكان . ومع ذلك ، فقد أمكن افشال الحصار المفروض لدرجة كبيرة . ويكتسب هذا أهمية خاصة لأنه يبرهن أنه في ظل الظروف الدولية الراهنة هناك امكانيات متاحة أمام البلدان الشبيهة لشيلي لأتباع سياسة مستقلة في النضال ضد العدوان الاقتصادي الامبريالي . وتجحنا بالتدريج في احداث تغيير جوهري في الطابع الجغرافي لتجارتنا الخارجية .

وهبطت وارداتنا من الولايات المتحدة هبوطاً حاداً وحصلنا على المواد الخام وقطع الغيار والالات من بلدان أخرى . وباستثناء الحظر الذي فرضه احتكار كينيكوت ، فان صادراتنا استمرت في مجراها العادي. وكذلك أحدثنا تغييراً أساسياً في نظام التمويل القصير الأجل وابرمنا اتفاقيات مع البنوك في البلدان الاشتراكية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الأوروبية الرأسمالية .

وبرهن فشل الحصار الاقتصادي - الذي أكدته التجربة الثورية الكوبية والتجربة الثورية في عدد من البلدان الأخرى - أن الاحتكارات

الأمريكية لم تعد تتمتع بالسيطرة المطلقة . فالآن ، مع تغير ميزان القوى العالمي ، أصبح في وسع القطر الذي يحدد نهجا مستقلا لمساره بعد تخلصه من التبعية الامبريالية ـ أن يعتمد على المساعدة من جهات عديدة أولا ، يمكنه الاعتماد على مساندة البلدان الاشتراكية . وكذلك كشف المثال الذي ضربته شيلي عن وجود فرص متاحة لقيام تبادل اقتصادي أوسع مع بلدان أمريكا اللاتينية ، هذا رغم أن هذه الفرص لم تستغل بالكامل نظرا لأن الروابط الاقتصادية لهذه البلدان في معظمها مع الولايات المتحدة . وأوضحت أيضا تجربتنا امكانية اقامة علاقات اقتصادية مع بعض بلدان المعسكر الامبريالي بالاستفادة من التناقضات في داخل هذا المعسكر . وتطورت علاقات شيلي مع عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة بصورة طبيعية وتوسعت في بعض الحالات لدرجة كبيرة .

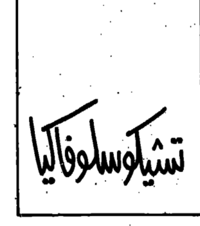
وتجسدت حركة التضامن الدولي مع حكومة الوحدة الشعبية في أشكال عديدة من فضح المخططات الامبريالية مثل فرض الحظر على صادرات النحاس الشيلية الى البلدان الأخرى وتنظيم «متحف التضامن» الذي شارك الفنانون العالميون المشهورون في اعداده .

وهناك ارتباط وثيق بين التضامن الدولي مع شعبنا بعد الانقلاب الفاشي والمغزى الدولي للحكم الشعبي في شيلي . ويشارك في هذا التضامن قسم واسعة من الناس دون أن تقدم أي تنازل من جانبنا في المسائل المبدئية . وعلى العكس فان هذا التضامن هو نتاج للسياسة الدولية الحازمة التي اتبعتها حكومة سالفادور الليندي .

فلقد تشكلت الوحدة الشعبية ، ذلك التحالف السياسي والاجتماعي العريض ، وانصهرت وكسبت السلطة ، وأجرت تحولات عميقة الجذور ، ووسعت باضطراد علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ولم تقدم أي نوع من التهاون مع سياسة المعاداة للسوفييت .

وكانت الحكومة الشعبية في شيلي ونجاحاتها مثالا ملهما لجميع الشعوب المناضلة في سبيل استقلالها وتقدمها الاجتماعي . وبرهنت تجربة شيلي من جديد وفي التطبيق أن الحصار والتخريب الامبريالي قد يخلق مصاعب عديدة ، ولكن هذه المصاعب يمكن التغلب عليها عندما تنصهر جهود الشعب ووعيه مع التضامن والمعونة من كافة أرجاء العالم .

●



تجربة الجبهة المتحدة

بقلم: توماس ترافنيتشك

اظهرت بجلاء تجربتنا في تشيكوسلوفاكيا ان التعاون بين الشيوعيين وغيرهم من القوى الثورية والديموقراطية في جبهة وطنية او شعبية يلعب دورا بالغ الاهمية في النضال في سبيل تحقيق سلطة الطبقة العاملة وفي بناء الاشتراكية .

كان لينين هو اول من طرح فكرة الجبهة المتحدة . وقد توصل لينين الى ان وحدة جميع القوى المعادية للامبريالية والقوى الديموقراطية والتقدمية ووحدة تنظيماتها واحزابها في النضال من اجل احداث تغيرات ثورية وديموقراطية ذو اهمية قصوى بالنسبة للشيوعيين ، وقد استند في هذا الى التحليل الذي قام به للثورات الروسية وتطور الحركة العمالية في البلدان الاخرى في فترة مابعد الحرب العالمية الاولى.

وكتب لينين يقول انه من الخطأ ان يعتقد المرء أن « الثورة يمكن أن يصنعها الثوريون وحدهم .. وبدون تحالف مع غير الشيوعيين في أكثر مجالات النشاط تشعبا لا يمكن الحديث عن امكانية نجاح البناء الشيوعي ومفهوم لينين عن الجبهة المتحدة قد شهد عددا من الاختبارات في مختلف الظروف التاريخية والوطنية .

ويتناول هذا المقال نشوء ونمو الجبهة الوطنية في تشيكوسلوفاكيا وبالتحديد دورها في نضال الطبقة العاملة والشعب العامل كله ضد القهر الاجتماعي والسياسي في سنوات ما قبل الحرب ، وفي حركة المقاومة ضد الاحتلال النازي وفي المرحلة الديموقراطية ومرحلة الاشتراكية التي تلتها . ومن أهم دروس تجربتنا ان تكوين الجبهة الوطنية وتحولها الى سلاح في التحولات الديموقراطية والاشتراكية التي تلتها كان ممكنا فقط عن طريق تحقيق الدور القيادي للحزب الشيوعي الذي يعمل في تحالف مع الأحزاب والمنظمات الجماهيرية الممثلة للقوى الديموقراطية والثورية في البلاد . وبكلمات اخرى فان سياسة العمل الموحد في اطار مثل هذه الجبهة التي تجمع بين الشيوعيين والاحزاب الشعبية الاخرى لا يمكن ان تكون ناجحة الا اذا لعب الحزب الشيوعي دور المحرك للنضال الحازم سواء « من القمة » او «من القاعدة » من اجل عزل العناصر والقادة الاكثر رجعية في الأحزاب المتحالفة ، والا اذا استطاع الحزب الشيوعي ان يصبح موضوعيا القوة القيادية في الجبهة الوطنية بفضل دفاعه الحازم عن الديموقراطية دون اهدار للاهداف الثورية الاشتراكية والعمل الدءوب لتطبيقها ، والا اذا كان قادرا على التقييم السليم للاوضاع واتباع سياسة صائبة تتفق مع مصالح الشعب العامل وتعبئة الشعب العامل لدعم وتنفيذ هذه السياسة ، والا اذا كان قادرا على المحافظة على تقوية دوره القيادي رغم كل المحاولات التي تبذل لحرفه الى اتجاهات اصلاحية او يسارية او تمييع دوره في اطار تكتلات انتخابية عريضة .. الخ .

ولا بد لنا ان نقول انه حدث في الثلاثينات اختلافات في داخل الحزب حول طبيعة وهدف الجبهة الشعبية . فمن ناحية ، كان هناك اتجاه يميني انتهازي يدعو للتعاون مع أقسام معينة من الأحزاب الاصلاحية والبورجوازية ، ومن الناحية الأخرى كان هناك اتجاه يساري انتهازي يرفض اى تحالف مع الجماعات غير الشيوعية باعتبار ان مثل هذا العمل خيانة للثورة .

لقد خلقت ظروف موالية نتيجة لاستيلاء الفاشيست على الحكم فى المانيا وبفضل قرارات المؤتمر السابع للكومنترن والنشاط السياسي الجماهيرى للحزب لقيام عمل موحد للطبقة العاملة وغيرها من القوى الديموقراطية والتقدمية . وكانت الحاجة الى مثل هذه الوحدة قوية

بصورة خاصة عندما اصبحت تشيكوسلوفاكيا البورجوازية ـ الديموقراطية مواجهة بالخطر الحقيقي في فقد اســتقلالها الوطني . اننا لم ننجح في تلك الايام في خلق جبهة شعبية اذا تجاوزنا عن ذكر حكومة الجبهـــة الشعبية ».

لماذا ؟ يكمن السبب الرئيسي ، كما أعلن الحزب الشيوعي ، في خيانة البورجوازية التي لم تتردد ـ مثلها مثل حلفاء تشــيكوسلوفاكيـــا الرأسماليين ـ في التضحية باستقلال الجمهورية خدمة لمصالحها الطبقية الخشعة الخاصة . ولكن المسئولية تقع أيضا على هؤلاء القادة للاحزاب والمنظمات « التي تتكون اساسا من العمال الصــــناعيين وغيرهم من أقسام الشعب العامل » الذين عارضوا وحدة الطبقة العاملة وبالتالي اضعفوا مركزها السياسي ».

وبكلمات اخرى فان تشيكوسلوفاكيا البورجوازية رغم انها كانت نموذجا كلاسيكيا لتعدد التنظيمات السياسية في المجتمع البورجوازي ((وهــو النموذج الذي يعتبره الان المعادون للماركسية كما كان الحال في الماضي النموذج الحي الوحيد للديموقراطية الحقيقية والعريضة)) ، الا انهـا لم تستطع ان تحول دون حدوث هذه المأساة الوطنية . وقد حــرم نظام الأحزاب السياسية في تشيكوسلوفاكيا في تلك الفترة الطبقة العاملة وقطاعات أخرى من الشعب الكادح من اية فرصة لكي تؤثر بفعاليــــة على مجريات السياسة الداخلية والخارجية للبلاد ، حيث أن هـــذا النظام بطبيعته كان يعبر ويدافع عن مصالح رأس المال . وفي تلك الأيام التراجيدية للشعبين التشيك والسلوفاك كانت القرارات لا تصدر عــن الشعب بل عن هؤلاء الذين يتلاعبون بنظام تعدد الأحزاب السياسية وهم من البورجوازية الكبيرة . وتجوهلت تماما وجهة نظر المعارضة من قبل هؤلاء البورجوزايين والاصلاحيين الذين يروجون أن جوهر الديموقراطية يكمن في وجود المعارضة وحريتها ، هذا بالرغم في ان المعارضة كانـت تمثل غالبية الشعب التشيكوسلوفاكي . وبالرغم من كل الجهـود التي بذلها الحزب الشيوعي والعروض التي قدمها الاتحاد الســــوفييتي للمساعدة فان هذه السياسة التي اتبعت قد ادت الى خيانة ميونيــخ وما نتج عنها من تمزيق أوصال البلاد واحتلالها وخطر الابادة الجماعية للشعبين التشيكي والسلوفاكي .

وكان الحزب الشيوعي ، في تلك الأيام ، هو القوة المنظمة الوحيـــدة التي شنت نضالا فعالا وحازما . وأدت سياسته التي صاغتها قيـــادة الحزب **وكليمنت جوتوالد** شخصيا الى تكوين **جبهة وطنية** واسعـــــة التمثيل . وكان هدفها هو طرد الغزاة النازيين واعادة استقلال وسـيادة تشيكوسلوفاكيا وتوسيع الحقوق الديموقراطية للشعب ـ وباختصار الكفاح من أجل انتصار الثورة الوطنية الديموقراطية . واكد الحـــزب

الشيوعى فى كل مرحلة من مراحل نضاله الشجاع الدور الحاسم للطبقة العاملة ولم ينس ابدا ان الثورة الوطنية والديموقراطية هى المقدمة للثورة الاشتراكية . وتشكلت فى جميع ارجاء البلاد حتى فى فترة الاحتلال النازى لجان وطنية سرية تضم ممثلين لجميع القوى الوطنية ـ العمال والفلاحين والمثقفين وحتى ممثلى البورجوازية المعادية للفاشية

وقد اثبتت الاحداث التى تلت ذلك صحة هذا المفهوم عن **الجبهة الوطنية** ففى هذه الفترة الحاسمة من تاريخ شعبنا كان العامل الحاسم فى النضال من أجل التقدم الاجتماعى يكمن فى المركز الايديولوجى والسياسى الذى تحتله الطبقة العاملة وحزبها الماركسى ـ اللينينى ودور ووزن الحزب الشيوعى ونفوذه الجماهيرى . واقام الحزب الشيوعى صلات وثيقة مع الجماهير وتولى قيادتها واضعا فى اعتباره وجهات نظرها وحدد لها الأهداف التى تتفق مع احتياجات الشعب . واوضح الشيوعيون للشعب ان التحالف مع الاتحاد السوفييتى هو السبيل الوحيد لهزيمة النازية وتحرير بلادنا وتأمين حريتها وسيادتها . وتصدر الشيوعيون الصفوف الأمامية فى النضال من أجل الحرية وقدموا اعظم التضحيات مما أكسب الحزب ثقة الجماهير ومكنه من ممارسة تأثير حاسم وفعال فى الفترة التى تلت تحرير تشيكوسلوفاكيا بواسطة الجيش السوفييتى .

وابتداء من مايو ١٩٤٥ عمل الحزب الشيوعى على توجيه سياسة تشيكوسلوفاكيا الخارجية نحو التحالف والتعاون مع الاتحاد السوفييتى

وفى مجال السياسة الداخلية عمل حزبنا على انجاز مهام الثورة الوطنية ـ الديموقراطية ، أى ، التاميم والاصلاح الزراعى وتحويل اللجان الوطنية الى أدوات وأجهزة للحكم الشعبى والادارة ، ووضع مشروع الدستور الجديد واقراره ، معاقبة المتعاونين مع النازى ومجرمى الحرب . ولم يكن من الممكن تنفيذ هذه المهام الا من خلال معارك قاسية فى أعوام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨ ومن خلال السياسة التى مارسها الحزب بثبات فى داخل الجبهة الوطنية وحكومتها . وفى هذه الفترة أيضا كان الحزب الشيوعى المدافع الصلب عن المصالح الحيوية للشعب العامل ولم يكن من قبيل الصدفة ان الحزب حصل على أعلى الأصوات فى انتخابات ١٩٤٦ للجمعية الوطنية التاسيسية .

ويوضح استقراء احداث الصراع الطبقى فى القرن العشرين ان البورجوازية لم تتردد مطلقا حال نشوب أى نزاع حاد فى استخدام جميع الوسائل المتاحة لمنع الطبقة العاملة من الاستيلاء على السلطة والحيلولة دون التقدم نحو الثورة الاشتراكية . وقد استخدم هذا التكتيك فى تشيكوسلوفاكيا ايضا . ففى فبراير ١٩٤٨ استقال الوزراء الرجعيون عن عمد من حكومة الجبهة الوطنية وذلك فى اطار المؤامرة المضادة للثورة .

ولكن هذه المؤامرة احبطت بفضل يقظة الحزب الشيوعي لحماية المكاسب الثورية للشعب وبفضل صلاته الوثيقة مع الشعب وبفضل التدعيم الدائم لتحالفه مع القوى الديموقراطية والقوى المتعاطفة مع الاشتراكية في صفوف الاحزاب غير الشيوعية ومع النقابات الثورية ومع لجان الفلاحين التي تتولى الاشراف على الاصلاح الزراعي . ولما كانت السياسة الشيوعية تخدم مصالح الطبقة العاملة وكل الشعب العامل فان الملايين قد استجابوا لنداء الحزب الشيوعي للدفاع عن الثورة والحقت بالرجعية هزيمة ساحقة .

واكدت من جديد احداث عام ١٩٤٨ الفكرة اللينينية القائلة بأن الانتقال الى الاشتراكية من خلال جبهة وطنية شعبية يمكن انجازه – على أن يؤخذ في الاعتبار الوضع المحدد – من خلال نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب ، فان تحقيق مشاركة الأحزاب غير الشيوعية التي تؤيد أهداف الثورة في ادارة شئون البلاد لا يتعارض مع مصالح الاشتراكية . أن الشيء الذي يضر مصالح الاشتراكية هو اتخاذ موقف سلمي من نشاطات الأحزاب والجماعات المعادية للاشتراكية . وقد برهنت تجربتنا بوضوح أن الدور القيادي للحزب الشيوعي في التحولات الاشتراكية يكمن بالتحديد في تنفيذ سياسة تتفق مع مصالح الجماهير أداتها ديكتاتورية البروليتاريا التي تكمن وظيفتها في التغلب على مقاومة مناهضي الاشتراكية على أن تعتمد في الوقت نفسه على مساندة القوى التقدمية العريضة بمن فيها غير الشيوعيين ، وهي القوى المنضمة الى برنامج الجبهة الوطنية التي تم تطهيرها من العناصر الرجعية .

بوصول الطبقة العاملة الى السلطة انفتح الطريق امام الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا . وقد كانت هذه المرحلة هي المرحلة التي تجلى فيها بصورة كاملة دور الجبهة الوطنية كأداة رئيسية للتحولات الاشتراكية من طريق توحيد الجماهير حول البرنامج لبناء مجتمع جديد تحت قيادة الحزب الشيوعي . وعززت الجبهة الوطنية نشاط ومبادرات الشعب العامل في كافة مجالات البناء الاشتراكي وساعدت كذلك في تدعيم صلات الحزب الشيوعي بالجماهير وتطوير التعاون مع الأحزاب غير الشيوعية والمنظمات الجماهيرية غير الشيوعية .

بيد أن العوامل السلبية لعبت تأثيرا متزايدا في داخل الحزب وداخل المجتمع مما أدى الى نشوب ازمة ١٩٦٨ التي كان لها تأثيرها أيضا على الجبهة الوطنية .

وقد أشار البيان حول دروس تطورات الازمة في الحزب والمجتمع بعد المؤتمر الـ ١٣ للحزب الى انه لفترة طويلة قبل ١٩٦٨ كانت هناك عملية اضعاف لدور الحزب ولتحالفه وصلاته بالجماهير وكان من الطبيعي ان

اكتسب عمل الجبهة الوطنية طابعا شكليا متزايدا وبالتدريج هجرت منظماتها المكونة لها عن رؤية المهام والاهداف المطروحة أمام مجتمعنا، وبالتالي ازدادت عزلتها . وفي هذا يكمن احد اسباب ازمة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ومما له مغزى كبير للغاية ان القوى المعادية ـ للاشتراكية بمساندة من الانتهازيين اليمينيين والمراجعين داخل الحزب والمجتمع ركزوا هجماتهم على المبادىء الأساسية للجبهة الوطنية وبصورة خاصة الـــدور القيادي للحزب الشيوعي . وحاولوا بعث الحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي « الذي اندمج باختياره عام ١٩٤٨ مع الشيوعيين » وذلك بهدف تحطيم الوحدة السياسية للطبقة العاملة التي يجسدها الحزب الشيوعي ودفع الاشتراكيين الديموقراطيين الى مركز المعارضة للحزب الشيوعي . كما كانت هنالك هجمات محمومة على الاتحاد السوفييتي وكانت تستهدف تمزيق الصداقة الاخوية بين تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي وغيره في بلدان الأسرة الاشتراكية . وتعرضت كذلك مبـــادىء الاممية البروليتارية والتضامن مع القوى العاملة من أجل الســـلام والحرية والاستقلال والديموقراطية والتقدم الاجتماعي لحملات التشكيك .

وحاول الانتهازيون اليمينيون والمراجعون الذين كانوا قبل عام ١٩٦٨ يقللون من قيمة الجبهة الوطنية ، حاولوا تحويل الجبهة الى اداة لاحياء النظام السياسي القديم نظام ما قبل فبراير بل ما قبل ميونيخ . وللوصول الى هذا الهدف اتخذوا اجراءات تستهدف اضعاف الأجهزة المنتخبة وغيرها من اجهزة سلطة الدولة ، كذلك تقويض المنظمات الجماهيرية واحداث انقسام في النقابات وحركة الشباب .. الخ . وكان يختفي وراء هذا الاهتمام المبالغ فيه ((والمحموم)) بالجبهة الوطنية خطة تستهدف تجريدها من دورها كاداة الوحدة المعنوية والسياسية للمجتمع التشيكوسلوفاكي باعتبارها الرمز والتجسيد لتحالف الطبقات والاحزاب والمنظمات التي تسعى الى تحقيق الاشتراكية تحت القيادة الشيوعية.

بيد أن الموقف المبدئي الذي اتخذته القوى الماركسية ـ اللينينية في داخل الحزب والمجتمع والمعونة الأممية قد مكنتنا من مواجهة هـــذه الازمة . وبفضل السياسة التي صاغتها ونفذتها بثبات قيادة الحزب الجديدة برئاسة **جوستاف هوساك** اصبح في الامكان تدعيم المجتمع التشيكوسلوفاكي واعادة جميع المكاسب الاشتراكية لشعبنا ، بما فيها مبادىء جوتوالد ، المبادىء الاشتراكية للجبهة الوطنية .

وتدرك الطبقة العاملة ويدرك الشعب العامل في تجربته معنى تصـــدد التنظيمات البورجوازية في اطار الحكم البورجوازي وما الذي يعنيه شعار التعددية عندما يطرحه المتحدثون باسم رأس المال ومناهضي النظـــام الاشتراكي ودعاة التلقائية البورجوازية الصغيرة . وهذه التجربة قـــد

اكتسبها الشعب العامل والطبقة العاملة خلال سنوات الجمهورية البورجوازية وفي خلال المعارك السياسية في فبراير ١٩٤٨ وفي خلال ازمة ١٩٦٨ـ ١٩٦٩ ، وهي توضح انه في كل تحول طبقي وصراع سياسي حاد فان التعددية التي تدعو اليها البورجوازية سواء في اطار حكمها او في اطار محاولتها لاستعادة حكمها ليست سوى غطاء تختفي خلفه الأعمال والتحركات المعادية ـ للوطنية والمعادية ـ للديموقراطية وبالتأكيد المعادية للاشتراكية . وهذا هو السبب في ان شعبنا رفض بصورة حاسمة تطبيقات ومفاهيم التعددية بمختلف ، مسمياتها البورجوازية والاصلاحية .

ونحن نعتبر هذه المفاهيم وتطبيقاتهم غير مقبولة لان محتواها بالتحديد معاد لمصالح الطبقة العاملة والاشتراكية . ولكننا كما اشرنا قبلا لا نرفض مقدما امكانية تعدد الأحزاب والمنافسة بين الاراء في ظل المجتمع الاشتراكي . وعلى النقيض من ذلك فاننا نعتمد على هذا في نظامنا الوطني للقيادة السياسية للبلاد . بيد ان الشعب العامل التشيكوسلوفاكي يرفض نماذج التعددية التي تسمح « بفرص متساوية » للقوى المعارضة للاشتراكية . وهذا هو السبب في ان الحملة الصاخبة التي يشنها الغرب الراسمالي حول « خرق حقوق الانسان » في تشيكوسلوفاكيا لم تجد اي تاييد في مجتمعنا حيث ان الهدف الواضح لتلك الحملة هو اعطاء الشرعية للنشاط المعادي للاشتراكية .

تكتسب حقوق الانسان في ظل الاشتراكية مضمونا حقيقيا وليس شكليا ، فحقوق الانسان مكفولة من خلال الملكية العامة لوسائل الانتاج التي تمنع الاستغلال والظلم الاجتماعي وكذلك من خلال علاقات الصداقة بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية ومن خلال التطوير الشامل للنظام السياسي والتوسيع المطرد للديموقراطية الاشتراكية التي تعطي الشعب العامل دورا اكمل واكثر فعالية في ادارة الصناعة والدولة والمجتمع ككل . وفي المجتمع الاشتراكي لامكان هناك للمعارضة في التركيب السياسي للمجتمع ، ولا يرجع هذا الى خوف الشيوعيين منها ولكن ببساطة لان الاساس الاجتماعي للمعارضة يختفي باختفاء الطبقات المستغلة . اما فيما يتعلق بالمصالح المتميزة للاقسام الاجتماعية المختلفة فانها تتحقق من خلال النقابات والتعاونيات ومنظمات الشباب والجمعيات العلمية وغيرها التي تعتبر احد المكونات العضوية للنظام السياسي الاشتراكي .

لقد استعادت الآن وبالكامل الجبهة الوطنية دورها ووظائفها . وحدد المؤتمر الـ ١٥ للحزب الشيوعي دورها في ضوء خبرة السنوات الأخيرة فيما يلي : « الجبهة الوطنية هي التجسيد السياسي للتحالف السياسي للعمال والفلاحين والمثقفين ولكل الشعب وللمجتمع الأممي لشعوبنا

وقومياتنا . وستظل الجبهة الوطنية فى المستقبل ايضا احد المكونات المختبرة والموثوق بها لنظامنا السياسى . فهى عن طريق شبكة المنظمات المنضوية تحت لوائها تفتح بالكامل المجال امام المصالح والنشاطات والمبادرات المتنوعة للمشاركة فى ادارة الشئون العامة وتركيز الجهود فى بناء الاشتراكية . والجبهة الوطنية من خلال احزابها السياسية والمنظمات الاخرى تمكن كل مواطن من ممارسته حقوقه وحريته السياسية حيث انها تقدم برنامجا عريضا للديموقراطية الاشتراكية التى نعمل على توسيعها وتطويرها .

« يعتبر هذا البرنامج الذى يعكس بصورة كاملة الدور القيادى للطبقة العاملة والدور الطليعى للحزب الشيوعى فى مجتمعنا الاساس لنشاط وتطوير الاجهزة التمثيلية لنظامنا كله — اللجان الوطنية ، والمجالس الوطنية والجمعية الفيدرالية — والاجهزة التنفيذية للدولة الاشتراكية»

وهكذا فان الجبهة الوطنية كما نشأت وتطورت على مدار السنين تعتبر عنصرا رئيسيا — فى النظام السياسى الاشتراكى بوصفها تنظيما وبرنامجا وحركة فى نفس الوقت . ويعتبر عملها فى تنظيم المشاركة الشعبية فى بناء المجتمع الاشتراكى المتطور وانجاز خطة السنوات الخمس احد الجوانب الهامة لنشاط جميع منظماتها . ويجد هذا الدور تعبيرا مجسدا عنه فى فرق العمل الاشتراكى التى تضم اعضاء من جميع منظمات الجبهة الوطنية .

ويعتبر التثقيف الاشتراكى من الوظائف المهمة للجبهة الوطنية ويتضمن هذا غرس وتنمية موقف جديد فى العمل ، والوطنية الاشتراكية ، والأممية البروليتارية ، ونظرة اخلاقية جديدة .

وتركز الجبهة الوطنية الان على جذب اعداد اكبر من الناس فى عملية صياغة وتنفيذ السياسة الوطنية ، وادارة شئون الدولة والمجتمع ، والرقابة على انجاز هذه المهام — وهذا يعنى باختصار الأشياء المرتبطة بالديموقراطية الاشتراكية . ويتم هذا بأساليب واشكال كثيرة وعديدة ، ولكن السمة الأساسية لهذا الجانب من جوانب نشاط الجبهة الوطنية هو أن جميع اعضاء تنظيمات الجبهة الوطنية يلعبون دورا بناء فى وضع السياسات على كافة المستويات .

وتستشار الجبهة الوطنية فى جميع القرارات التى تتخذها الحكومة الفيدرالية وحكومتا الجمهوريتين فى المسائل المتعلقة بعمل المنظمات العامة . وكقاعدة تتم مناقشة المسالة المطروحة اولا مع اجهزة الجبهة الوطنية أو المنظمات العامة المختصة . وعلى سبيل المثال فان

البيانات السياسية للحكومة الفيدرالية وحكومتى الجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية قد ناقشتها الجبهة الوطنية قبل طرحها أمام البرلمان . ولما كانت هذه البيانات الحكومية تتوافق تماما مع الخط السياسى للحزب الشيوعى والجبهة الوطنية ، وتتفق مع مصالح الشعب فقد حظيت بالتأييد والموافقة من جانب جميع منظمات الجبهة الوطنية.

ويمكننا ان نتحقق وجود ديموقراطية اشتراكية حقيقية عندما نعلم أن ما يقرب من ٧ ملايين نقابى لهم الحق والفرصة الحقيقية فى المشاركة فى وضع وتنفيذ الخطط الاقتصادية والمراقبة على انجازها. وتشارك النقابات بالرأى فى جميع المسائل التى تمس مصالح العمال فى أماكن عملهم واقامتهم .

وقد ناقشت منظمات **الجبهة الوطنية** كافة وثائق التطور الاقتصادى ـ الاجتماعى التى طرحت أمام **المؤتمر الـ ١٥ للحزب الشيوعى** مع الشعب الذى عبر عن آرائه وقدم مقترحاته . وحدث نفس الشىء فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المؤتمر وطرق ووسائل تطبيقها فقد ناقشتها منظمات الجبهة الوطنية .

وبالاضافة الى هذا ، لا يمكن لاية جهة تشريعية او ادارية بحث أى قانون تشريعى أو قرار أو رسوم يمس مصالح اية منظمة عامة بدون مشاركة ممثلى هذه المنظمات وجميع اعضاء الاجهزة المنتخبة ينتمون الى الجبهة الوطنية ويمثل كل منهم المنظمة التى رشحته ومن ثم فان النواب يعبرون عن آراء ومصالح المنظمات التى ينتمون اليها . وعلى سبيل المثال فان النواب المرشحين من قبل النقابات يبدون اهتماما خاصا بالتشريعات والقرارات الحكومية والمحلية التى تؤثر على ظروف العمل والاسكان .. الخ . وينطبق الشىء نفسه على المنظمات العامة الأخرى .

وتمثل تعاونياتنا الزراعية وتعاونيات المنتجين والمستهلكين وتعاونيات الاسكان وغيرها التى تضم الآن فى عضويتها ما يقرب من ٤ ملايين عضو ، عنصرا هاما فى نظام الحكم الشعبى الاشتراكى . وتدار هذه التعاونيات بالأساليب الديموقراطية وتتمتع بالاستقلال الكامل فى اطار قوانين دولتنا الاشتراكية .

وتراعى منظماتنا العامة تطبيق الديموقراطية القائمة على مبدا الديموقراطية المركزية فى داخلها ، ويعتبر هذا احد المكونات اللصيقة بالديموقراطية الاشتراكية .

وتلعب الجبهة الوطنية فى تعاون مع الاجهزة التمثيلية وغيرها من اجهزة الحكم الشعبى وتحت قيادة الحزب الشيوعى دوراً رئيسيا فى تنظيم الانتخابات على كافة المستويات ، كما تشارك فى وضع البرامج الانتخابية وفى تسمية المرشحين . وتعقد اجتماعات عامة يحضرها مرشحو الجبهة الوطنية ويعبر فيها كل فرد بحرية من آرائه وتثار الاعتراضات على المرشح واذا ثبتت وجاهة الاعتراضات يحذف اسم المرشح من القائمة ويوضع اسم مرشح جديد محله . وبالاضافة الى هذا فان للناخبين الحق فى سحب الثقة من نائبهم اذا لم يؤد عمله بصورة ملائمة او خرق القوانين او مبادىء الاخلاقيات الاشتراكية

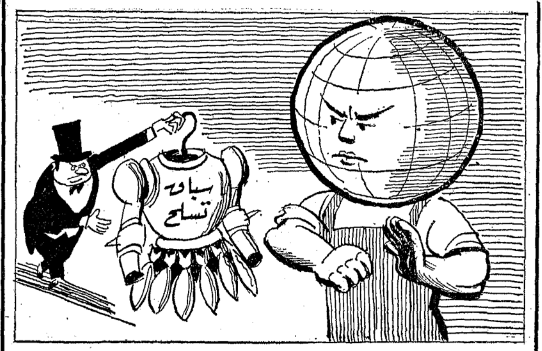
وكل هذا ، بالاضافة الى كفالة حق العمل والتعليم والرعاية الصحية وعلاج المرضى ورعاية المسنين والاستمتاع بكل القيم الثقافية والاشباع المتزايد لكل الاحتياجات المادية والثقافية للفرد وتوفير السلام والثقة فى المستقبل يشكل الصدق والضمان للحرية الحقيقية للفرد . وفى هذا يتبلور مفهومنا وتصورنا للديموقراطية .

وتعمل الجبهة الوطنية بدأب لتحقيق أحد الاهداف الحيوية للبشرية الا وهو تنفيذ برنامج النضال فى سبيل السلام والتعاون الدولى وحرية واستقلال الشعوب الذى طرحه المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفييتى ووافق عليه المؤتمر الـ ١٥ لحزبنا .

يقوم نظامنا الاجتماعى والسياسى على اساس وحدة أهداف ومجهودات الشعب لتحقيق التطور المضطرد للمجتمع الاشتراكى ، والجبهة الوطنية بكافة المنظمات المنضمة اليها جزء لايتجزأ فى هذا النظام

وستواصل الجبهة الوطنية تحت قيادة الطبقة العاملة والحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى دورها فى تقوية الوحدة السياسية والمعنوية لشعبنا ، وتوثيق الصلات بين جميع طبقات وفئات مجتمعنا وتوسيع الديموقراطية الاشتراكية على طريق المستقبل لتحقيق الادارة الذاتية الشيوعية .

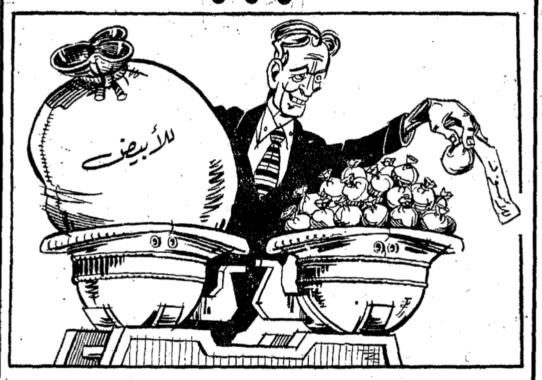
● كاريكاتير ●



العالم: لهذه الملابس لا تناسبني

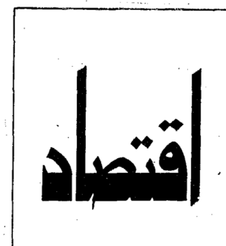
يو. تشيرديانوف

● ● ●



بالتساوى ..!

يو. كيرشين



النظام الاقتصادى الدولى الجديد

بقلم: بوريس راتشكوف

فى مايو ١٩٧٥ عقدت بمبادرة من البلدان النامية الدورة السادسة الاستثنائية للامم المتحدة . واوصت الدورة جميع بلدان العالم بالعمل على اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . ويعتبر هذا الاصطلاح اليوم من اكثر المصطلحات استخداما فى قاموس العلاقات الدولية .ورغم التفسيرات المختلفة التى يقدمها مختلف المراقبين ، فان محتواه الاساسى لا يتغير . انه يعنى تصفية مخلفات الاستعمار وحماية دخول صادرات البلدان النامية من تقلبات الاسعار الدورية واقامة نظام عادل ومتبادل النفع لتحديد الاسعار فى السوق الراسمالية العالمية وتخفيف اعباء ديون البلدان النامية للغرب وتقديم مساعدات فعالة لتلك البلدان .

ويمكننا أن نلاحظ بسهولة ان كل هذه المسائل تتعلق بمجال العلاقات المتبادلة بين البلدان الراسمالية والنامية . فالاحتكارات متعددة الجنسية هي القلاع الرئيسية لسياسة الاستعمار الجديد التي تمارسها الدول الامبريالية . وارتفاع وهبوط الاسعار دوريا أمر يتعلق بطبيعة صادرات الدول النامية إلى بلدان الغرب وحدها . وتخفيض أسعار المواد الخام التي تصدرها البلدان النامية ورفع أسعار الالات والمعدات التي تضطر الى شرائها يتم على الدوام من جانب البلدان الراسمالية المتطورة . وتمثل ديون العالم الثالث للدول والاحتكارات الغربية عبئا ثقيلا للغاية على كاهل البلدان النامية . وحتى المساعدات المالية والتكنيكية والاقتصادية فان البنوك والاحتكارات الامبريالية تستخدمها كاداة لاستغلال اضافي للعالم الثالث .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي وبلدان الأسرة الاشتراكية الاخرى فقد قضت على كافة اشكال الاستغلال داخل بلدانها ، كما تحرم استغلال ثروات الاخرين ومواردهم . وتبني الاشتراكية علاقاتها الاقتصادية الخارجية على أساس المنفعة المتبادلة والمساواة التامة في الحقوق وعدم التدخل في الشئون الداخلية . وما يسمونه اليوم بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يعتبر جديدا فحسب بالنسبة لعالم رأس المال . أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي فان الطابع الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية قد بدأ منذ أكتوبر ١٩١٧ مع المراسيم اللينينية التي وضعت الى الابد حدا لكافة أشكال الاستغلال .

وتؤيد البلدان الاشتراكية طموح الدول النامية الى نظام جديد عادل في العلاقات مع البلدان الراسمالية وتسهم على الدوام في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية على أساس متكافىء حقا .

وخلال الشهور الأولى التي تلت الدورة السادسة الاستثنائية للامم المتحدة ، وفور انتهاء الدورة السابعة الاستثنائية التي انعقدت في سبتمبر ١٩٧٥ ، والتي اكدت كذلك أهمية اقامة نظام اقتصادي جديد أبدى العالم الرأسمالي استعداده لتفهم موقف البلدان النامية والاسهام في توطيد مثل هذا النظام . وفي أواخر عام ١٩٧٥ وافق على البدء في مفاوضات على قدم المساواة مع العالم الثالث من أجل تسوية التناقضات الاقتصادية الملحة بينهما . وقد عرفت تلك المفاوضات التي انتهت مؤخرا في باريس «بحوار الشمال والجنوب» . وكشف تطور تلك المفاوضات ونتائجها بشكل واضح من هو العدو الحقيقي لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد في عالمنا المعاصر .

لقد حاول ممثلو البلدان النامية مثلا اقناع الغرب بضرورة اعطاء طابع اكثر ثباتا لوارداته من المواد الخام والاسهام بذلك في النمو

المستقر لدرجة ما لدخول صادراتها . ويبدو وكان الغرب يعترف بشكل عام بضرورة ضمان النمو المتواصل لتلك الدخول او على الاقل الحيلولة دون تدهورها ، ويوافق بشكل اساسي على انشاء ما يسمى بصندوق استقرار الاسعار بهدف التعويض عن خسائر مصدري المواد الخام في حالة انخفاض الطلب عليها . وترى البلدان النامية انه يجب ان يوجد تحت تصرف مثل هذا الصندوق في اسوء الحالات ٦ مليارات دولار . ويمكن بشكل عام بمساعدة هذا الصندوق التعويض بعض الشيء عن خسائر البلدان النامية في مراحل التقلبات غير الكبيرة في حالة السوق والهبوط غير الكبير في الطلب على المواد الخام في الاسواق . ولكن هل يستطيع مثل هذا الصندوق في حال انشائه ان يصمد امام مضاعفات الازمات الاقتصادية التي تهز بصورة منتظمة الاقتصاد الراسمالي .

وكما هو معروف فقد هزت الراسمالية عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ازمة اقتصادية جديدة ادت الى انخفاض كبير في طلبيات الغرب على موارد الطاقة والوقود في بلدان العالم الثالث . واستنادا الى حسابات البنك الفرنسي «باريبا» خفضت الازمة دخول بلدان الاوبيك من تصدير النفط عام ١٩٧٥ بما يقارب ٥ مليارات دولار . وبالاضافة الى ذلك ، واستنادا الى معطيات الامم المتحدة انخفضت دخول البلدان النامية — المصدرة لـ ١٨ نوعا من اهم المواد الخام ، عدا النفط — بمقدار ١٠ مليارات دولار . وبهذا الشكل بلغت الاضرار التي الحقتها الازمة الراسمالية بالبلدان المصدرة لتلك المواد الخام ١٥ مليار دولار . وبالتالي كان على صندوق الاستقرار ان يغطي ٤٠٪ فقط من الاضرار الحقيقية التي تلحقها الازمة الراسمالية بتلك البلدان . لكننا نجد أن غالبية دول الغرب ليست في عجلة من امرها لدفع حصتها في هذا الصندوق لانها تعتبرها امرا مبالغا فيه .

ومن السهل توضيح ذلك . فالازمات الاقتصادية في منطقة الراسمالية المتطورة لا تقضي في الواقع فحسب على صغار رجال الاعمال ومتوسطهم وانما تقضي في معظم الاحيان على الشركات الكبرى كذلك . وفي سبيل تفادي الافلاس او التخفيف من اعباء الازمة تسعى الاحتكارات في مثل تلك المراحل الى الحصول قدر المستطاع على مبالغ نقدية اكبر وهي تستنزف تماما مختلف انواع الرصدتها لمواجهة الازمات ، ولا تكفي رغم ذلك .

منذ اكثر من قرن ونصف بعد الازمة الاولى وافضل العقول البرجوازية تبذل قصارى جهدها لاكتشاف علاج ما لهذه الظاهرة الملازمة للراسمالية ، ولكن دون جدوى . والانتعاش الاقتصادي الذي عادة ما ينتهي بازمة دورية هو الشكل الوحيد لوجود الاقتصاد الراسمالي . وتلحق الازمات

اضرارا بالغة تقدر في العالم الراسمالي بمئات المليارات من الدولارات. ولا يوجد أي صندوق يمكنه ان يعوض عن مثل هذه الاضرار . والتكوين الاجتماعي الاقتصادي للاشتراكية بتخطيطها العلمي للحياة الاقتصادية لمصلحة المجتمع باسره وليس لمصلحة فئات احتكارية معينة هو وحده القادر على التخلص من تلك الاضرار .

لقد كانت الرأسمالية ولا تزال هي العدو الرئيسي للنظام الجديد في الاقتصاد العالمي ، هذا النظام القائم على المساواة في الحقوق والعدالة. وقد ادركت دول نامية كثيرة ذلك منذ ازمن بعيد فاختارت لتطورهـا اتجاها اشتراكيا . وهذه الدول لا تنتظر عطاء من الاحتكارات الغربية وانما تحقق في الداخل تحولات تقدمية تفتح الطريق لتطور تقدمي دون ازمات ومن اجل زيادة رفاهية شعوبها .

وتسعى الدول النامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على المساواة في الحقوق والعدالة . وهي اذ تحظى في سعيها هذا الى دعم ومساندة بلدان الاسرة الاشتراكية تواجه مقاومة ضارية من جانب العالم الراسمالي .

والنظام الاقتصادي الدولي الجديد يتطلب من الامبرياليين والمستعمرين الجدد تنازلات خطيرة واساسية . بيد ان السنوات الثلاث الماضية قد اوضحت ان الامبريالية والاستعمار الجديد غير مستعدين لمثل هـذه التنازلات . وتجلى ذلك بصورة خاصة خلال ما يسمى « بحوار الشمال والجنوب » الذي استمر ثمانية عشر شهرا ، ونعني بذلك المؤتمـر الاقتصادي للبلدان الغربية والنامية الذي بدا في باريس في اواخـر عام ١٩٧٥ . وقد اكد المؤتمر من جديد تلك الحقيقة الواضحـة الماثلة في انه من المستحيل تقرير مصير البلدان النامية اليوم من على مائـدة المفاوضات مع المستعمرين الجدد .

وخلال الحوار المستمر سعت البلدان النامية الى اقناع الغرب بضروره جعل الاسعار العالمية لخاماتها اكثر ثباتا والتوفيق بين هذه الاسعـار واسعار المنتجات الصناعية الغربية مما يساعد العالم الثالث على التخلص من التقلبات الحادة في دخول الصادرات ويحول دون تخفيضها كذلك بسبب الارتفاع المتواصل لاسعار السلع الصناعية الغربية . وبالاضافة الى ذلك سعت البلدان النامية من على مائدة واحدة مع البلدان الراسمالية الى وضع شروط مقبولة بالنسبة لها لتغطية الديون الكبيرة للغرب وارادت التوصل الى زيادة مساعدته الاقتصادية والمالية والتكنولوجيـة وغير ذلك من التنازلات .

وفيما يتعلق بعدد من هذه المسائل اعربت بلدان غربية عديدة عن رغبتها في مساعدة العالم الثالث . ولقد اتضح بجلاء خلال ١٨ شهرا من الحوار أن طبيعة الرأسمالية ذاتها وجوهر اقتصادها السوقي هما اللذان يعرقلان على وجه التحديد اتخاذ حل فعال لاى من هذه المسائل

ولناخذ على سبيل المثال مسألة الاسعار وضرورة ربط اسعار المواد الخام المتقلبة في الغالب بالاسعار المرتفعة للمنتجات الصناعية التي تشتريها بلدان العالم الثالث من الغرب .

وتجدر الاشارة الى ان السبب الاساسي لارتفاع اسعار منتجات الغرب الصناعية دون انقطاع هو التضخم المالي اى التدهور المزمن لقيمة النقد . والسبب الرئيسي للتضخم المالي هو النفقات الضخمة للدول الامبريالية على سباق التسلح . ففي العام الماضي وحده بلغت النفقات العسكرية لبلدان حلف الاطلنطي ١٥٧ مليار دولار . ويزيد ذلك المرة والنصف عما انفقه الغرب على شراء سلعة حيوية للغاية هي النفط وللتعويض عن نفقاتها العسكرية المتعاظمة تضطر الدولة البرجوازية الى زيادة الضرائب بما فيها الضرائب على الاحتكارات . بيد انها سرعان ما تلقى اعباء الضرائب المتعاظمة على كاهل مستهلكي منتجاتها عن طريق رفع اسعارها .

وذلك هو الميكانيزم العام للتضخم المالي . وهو موجود في جوهر السياسة العسكرية العدوانية للامبريالية ذاتها . والتضخم المالي يقلق بصورة خطيرة حتى الرأسماليين انفسهم اذ انه يخل بعمل الاقتصاد كله . ومنذ فترة طويلة يجهد المفكرون البرجوازيون عقولهم للتوصل الى حل يرضى الاحتكارات العسكرية ولا يؤدى الى رفع الاسعار بيدان هذين الهدفين لا يتطابقان . وفى نفس الوقت تواصل الشركات الغربية دفاعا عن ارباحها ازاء هبوط قيمة النقد ، رفع الاسعار بما فيها اسعار الالات والمعدات وغيرها من المنتجات الصناعية التى يشتريها العالم الثالث .

واستنادا الى معطيات الامم المتحدة ارتفعت خلال عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ اسعار المنتجات الغربية التى تشتريها البلدان النامية بحوالى ١٠٪ ويعنى ذلك ان الدولار الحالى الذى يحصل عليه العالم الثالث من الغرب مقابل الوقود والخامات لا يشكل سوى ٩٠ ٪ من قيمة الدولار قبل الازمة . وبالتالى فاذا ماحصلت البلدان المنتجة للنفط فى هذا العام مثلا على ١٠٠ مليار دولار لقاء النفط ، فان ذلك سيكون فى الواقع اقل بـ

١٠ مليارات دولار بالمقارنة مع قيمة الدولار قبل الازمة . واذاماحصلت البلدان النامية الاخرى على ٥٠ مليارا مقابل ال ١٨ نوعا من المواد الخام التي تصدرها فان قيمتها الحقيقية ستكون اقل ١٠ ٪ او ٥مليارات دولار والنتيجة هي ان التضخم الحالي يلحق بالدول الفتية اضرارا تقدر بخمسة عشر مليار دولار وهذا ضرر بالنسبة للعالم الثالث ولـــكنه بالنسبة للاحتكارات الغربية تخفيف ملموس من حدة التضخم المالى التى كانت هي نفسها من اسبابه .

وقد بينت الايام الاولى من الحوار فى باريس ان الغرب غير موافـق على ربط أسعار الخامات التى يستوردها من البلدان النامية باسعار المنتجات الصناعية المرتفعة باستمرار . ولو فعل ذلك ، لكان عليـــه بالطبع أن يخسر في العام الحالي وحده ، أو بالاحرى ان يعيد للعالم الثالث ١٥ مليار دولار كحد ادني .

وهكذا تاكد العالم الثالث من ان ممارسة الامبريالية تتناقض مع روح الوثيقة الختامية التي تنص على السعى الى التقليل او التغلب تدريجيا على كافة العقبات التيتعترض طريق تطور التجارة .

وكيف كان الوضع فيما يتعلق بديون البلدان النامية الحالية للغرب؟ ان السبب الرئيسى لتلك الديون يكمن فى الواقع فى عدم المســـاواة الاقتصادية بين هذه الدول وبلدان الراسمالية المتطورة . واستنادا الى التقديرات الاخيرة بلغت ديون العالم الثالث للدول الغربية حتى اوائـل العام الحالى من ١٨٠ الى ١٩٠ مليار دولار . كما ان العالم الثالـث مدين باكثر من ١٠٠ مليار دولار لمؤسسات غربية خاصة . وهكذا يبلـغ مجموع ديونه حوالى ٣٠٠ مليار دولار ، اى حوالى ١٥٠ دولارا بالنسبة لكل فرد من سكان العالم الثالث .

واصبح تسديد هذه الديون وفوائدها يستنزف من البلدان النامية حوالى ٢٥ مليار دولار سنويا . وتعطى هذه البلدان عمليا للاحتكارات والدول الغربية ما يقارب ١٥ ٪ من متوسط دخلها السنوى من صادرات

كل السلع بما فيها النفط . وقد تحول منح القروض للبلدان النامية بهدف الحصول على ارباح اضافية منها الى وسيلة من وسائل نهب العالم الثالث من قبل المستعمرين الجدد . ومن البديهى ان تبدى البنوك ومقرضو الشمال الامبريالى الاخرون فى باريس مقاومة ضارية فى وجه محاولات الجنوب الشمالى التخفيف من شروط القروض الجائرة وشروط تسديدها التى لا تحتمل .

لقد انتهى الحوار بين البلدان الغربية والنامية فى باريس عمليا دون نتيجة . والاجراء الوحيد الذى تم التوصل اليه هو القرار بانشاء صندوق لمساعدة البلدان الاقل تطورا فى حدود مليار دولار . وهكذا وبعد مرور عام ونصف على المحادثات ستتلقى هذه البلدان «مساعدة» فى حدود دولار واحد لكل فرد من سكانها . حقا لقد تمخض الجبل فولد فأرا .

ان حوار باريس العقيم قد عكس بوضوح فشل النظام الرأسمالى للادارة الاقتصادية . وبين أنه اذا قبل الغرب القيام ببعض التنازلات للعالم الثالث فان هذه التنازلات ليست بذات أهمية .

وتدافع عن هذا الرأى الاوساط التقدمية فى العالم الثالث ، وتدعو البلدان النامية الى عدم المبالغة فى تقدير المحادثات بالنسبة لمصير العالم الثالث وعدم انتظار حل لقضاياها من الرأسمالية . وهى تؤكد كذلك ان اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية لا يمكن فصلها عن التحولات الاقتصادية فى البلدان النامية ذاتها وانه اذا ما تم التوصل الى اى تقدم فى المجال الاقتصادى الخارجى فان نمو الدخول الخارجية قد يؤدى بدون اصلاحات اقتصادية اجتماعية تقدمية فى البلدان النامية ذاتها الى اثراء الصفوة الحاكمة والى تفاقم الظلم الاجتماعى فى هذه البلدان .

●

المغـزى التـاريـخى لمؤتـمر برليـن

بقـلم : هـيرمان آكـسـن

هناك بعض الاحداث التاريخية التى لا تبرز قيمتها بالكامل الا مع مرور الزمن . وينطبق هذا تماما على مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الاوروبية ال ٢٩ الذى انعقد فى برلين فى الفترة ما بين ٢٩ و ٣٠ يونيو ١٩٧٦ .

اولا : حقق مؤتمر برلين الامال التى علقتها عليـــه الطبقة العاملة الاوروبية والشعوب الاوروبية . وانهى اعماله باصدار وثيقة مشتركة من جانب جميـــع الاحزاب التى شاركت فى المؤتمر وتضمنت هذه الوثيقة تقييما للوضع فى اوروبا بعد مؤتمر هيلسنكى كما حددت الخطوط العامة لبرنامج عمـــل محدد وبعيد المدى لتدعيم وتوسيع عملية الانفراج ، وتخفيض التسلح ودفع عملية نزع السلاح والتعاون والتقدم الاجتماعى .

وقدم البيان الختامي لمؤتمر البلدان الـ ٣٥ في هيلسنكي اساسا صالحا لتحقيق الامن والتعاون في أوروبا كما اتخذت الاحزاب الشيوعية والعمالية الاوروبية خطوة متقدمة أخرى في هذا الاتجاه . وتعتبر وثيقة برلين برنامجا شاملا وواقعيا يطرح أمام الشعوب هدفا واضحا لتنفيذ اتفاقيات هيلسنكي والتحرك قدما نحو أوروبا السلام الدائم وأوروبا التقدم الاجتماعي ».

وهكذا فان الاحزاب الشيوعية والعمالية لم تتخذ فقط مبادرة تاريخية في التحرك نحو السلام والامن ولكنها دفعته الى مستوى أعلى واعطت صياغة واضحة محددة للأهداف الحالية والمستقبلة . وابرزت مرة أخرى الاحزاب الشيوعية والعمالية بصورة واضحة ومقنعة دورها التاريخي كطليعة للشعوب في النضال من أجل السلام والتقدم . وكذلك تعتبر وثيقة برلين برهانا مقنعا ومفحما جديداً على أن هدف الشيوعيين الاسمى هو هدف الطبقة العاملة والشعب .

وعبرت قيادات جميع الاحزاب المشتركة في المؤتمر عن تقييمها الكبير للمؤتمر ونتائجه . وجاء في القرار الذي أصدره المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي بتاريخ ٦ يوليو (نشر في جريدة « لومانيتيه ») : « أكدت من جديد الاحزاب الشيوعية الـ ١٩ المشتركة في المؤتمر دورها كطليعة في النضال من أجل السلام ونزع السلاح والتعاون الدولي وانطلاقا من المسئولية الكبرى التي تشعر بها هذه الاحزاب فقد وضعت لنفسها مهاما تستهدف تحقيق نجاحات جديدة للانفراج في أوروبا » .

لقد كان مؤتمر هيلسنكي نجاحا هائلا لقضية الشعوب : فقد وضع مبادىء الامن والتعاون في العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وهو الامر الذي يعتبر انجازا وانجازا ضخما . ولكن من الطبيعي أن التقييم الطبقي للوضع في أوروبا وخاصة فيما يتعلق بالتطورات الجديدة والتحول من الحرب الباردة الى الانفراج لم يكن من اختصاصه أو مسئوليته ، بل أجرت هذا التقييم الاحزاب الشيوعية والعمالية وذلك في الوثيقة التي لخصت فيها عملها الجماعي . واليوم تكتسب **وثيقة برلين** اهمية قصوى كبوصلة مرشدة للطبقة العاملة ولكل القوى الديموقراطية في قارتنا في ضوء الجدل الحاد الدائر حول مغزى ومحتوى الانفراج .

ثانيا : كان هناك تمثيل أكبر للأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية في **مؤتمر برلين** . ويجدر بنا أن نذكر أن **مؤتمر كارلوفاري** ١٩٦٧ قد حضره ٢٤ حزبا كان من بينها اثنان ـ الحزب الشيوعي بشمال ايرلندا وحزب العمال الايرلندي ـ وقد اندمجا في ١٥ مارس ١٩٠٧ وكونا الحزب الشيوعي الايرلندي . اما في **مؤتمر برلين** فقد حضره ستة أحزاب أخرى بالاضافة

الى الاحزاب السابقة حيث اشتركت فى أعمـــاله رابطـــة الشيوعيين اليوغوسلافى ، والحزب الشيوعي الرومانى ، والحزب الشيوعى الهولندى الواطئة ، والحزب الشيوعى النرويجى والحزب الشيوعى التركى والحزب اليسارى الشيوعى فى السويد الذى كان قد حضر مؤتمر كارلو فارى بوصـــفه مراقبـــا .

وبالاضافة الى نجاح المؤتمر والموافقة الاجماعية على وثيقته الختامية « من أجل السلام والامن والتعاون والتقدم الاجتماعى فى أوروبا الأمن الضرورى أن نقرر ثالثا أن المؤتمر فى اعداده ومداولاته تميز بالمناقشات الديموقراطيـــة والعمل الجماعى والتعاون . فالاحزاب طوال عامين تقريبا من العمـــــل التحضيرى المشترك والمكثف وتبادل الخبرات والآراء قامت بمراجعـــــة واستعراض جدول الاعمال الذى تمت الموافقة عليه فى مؤتمر وارسو الاستشارى . وقد مكنت المناقشة الديموقراطية الجماعية المشتركين فى المؤتمر من صياغة موقف مشترك فى القضايا الاساسية المدرجة بجدول الاعمال وتجسد ذلك فى وثيقـــة برلين . ويقدم هذا دليلا واضحا على نضج الحركة الشيوعية وقدرتها الخلاقة الدائمة على تطبيق النظرية العـــالمية لماركس وانجلز ولينين واضعة فى اعتبارها الظروف المختلفة التى تعمـــل فى اطارها هذه الاحزاب وأن تضع وتنسق فى الوقت نفسه المهام المشتركة للنضال من أجل السلام والتقدم الاجتماعى . وفى هذا الصدد أكـــــد الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحـــزب الشيوعى البلجيكى ان الاحزاب الشيوعية والعمالية قد أظهرت قدرتهـــا على خلق موقف موحد من الآراء المتباينة ... فى اطار الهدف المشترك : ضمان التقدم المستمر لقــــوى السلام ، ومساعدة الشعوب فى النضال ضد السياسة المتأزمة للمشاريع الكبرى ، وتسهيل انتصار التقدم والحرية والاستقلال والرخاء للشعوب .
(نقلا عن العلم الاحمر ــ عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦) .

واخيرا ، قوى لدرجة كبيرة نجـــــاح مؤتمر برلين بعد التحضيـــرات الديموقراطية الجماعية ، العمل الموحـــــد للاحزاب الشيوعية والعمالية الاوروبية . وعبر المؤتمر تعبيرا قويا عن الرغبة الملحة لتحقيق وحدة العمل وكان المؤتمر نفسه نموذجا للعمل الموحد من قبل شيوعيى قارتنا . ولم تقف الظروف النضالية المختلفة للاحزاب الشيوعية كعقبة كئود لا يمكن تخطيها فى طريق العمل الرفاقى الموحد المنسق من أجل السلام والتقدم الاجتماعى . وبهذا المعنى فان مؤتمر برلين يعتبر برهانا آخر لا يمكن دحضه عن رغبـــة الأحزاب الشيوعية والعمالية فى العمل الموحد والنـــابعة من واقع الصراع الطبقى العالمى ، وأن هذه الرغبة قد اثبتت أنها أقوى من كل المخططـــات الانقسامية لاعدائنا الطبقيين . لقد كان مؤتمر برلين مفعما بروح التضامن الدولى وواعيا بالمسئولية المشتركة لكافة الاحزاب الشيوعية والعمالية ازاء مصائر أوروبا .

ولا شك أن كل ما أوردناه يدلل على قوة حركتنا الشيوعية ودورها كأكبر قوة سياسية مؤثرة فى عصرنا .

عملية الانفراج ـ عام من النضال المكثف

كيف أصبح الوضع فى أوروبا والعالم منذ انعقاد مؤتمر برلين ؟ وهل أكدت الاحداث صحة استنتاجاته ؟

أشار اجتماع برلين ألى التغيرات الموضوعية الكبرى فى العالم منذ مؤتمر هيلسنكى والتطلع الى التعاون المثمر بين جميع البلدان الاوروبية لتعزيز السلام والامن . ومع ذلك ، فقد حذرت البلدان المشتركة فى الاجتماع فى الوقت نفسه من أن الانفراج لم يصبح بعد غير قابل للانتكاس والارتداد وانه « ما زالت هناك عقبات جادة لابد من التغلب عليها فى الطريق المؤدى الى الأمن والتعاون الدائمين « مجلة السلم والاشتراكية ـ أغسطس ١٩٧٦ » .

وقد أكد سجل الاحداث الـ ١٤ شهرا الماضية تأكيدا كاملا هذه النظرة الواقعية عن الطبيعة المتناقضة لعملية الانفراج فى أوروبا . وأصبح التحول من الحرب الباردة الى الانفراج الاتجاه السائد فى السياسة الدولية . وظلت شعوب أوروبا على مدى ٣٢ عاما تقريبا تعيش فى ظروف من السلام المتصل . وأصبحت العناصر المتحكمة فى العلاقات الدولية هى تلك العناصر التى وصفتها وثيقة برلين بأنها ذات أهمية حاسمة فى تغيير خريطة القوى وتوكيد التحول نحو الانفراج : القوة المتنامية والنفوذ الدولى للبلدان الاشتراكية ، ونهوض الحركة المعادية للامبريالية سواء فى البلدان الرأسمالية أو البلدان النامية .

وهناك دلائل واضحة تفضح محاولات رأس المال الدولى لوقف عملية الانفراج وتعويضها ان أمكن والرجوع بعجلة التاريخ الى الوراء تتمثل فى مؤتمر القمة الذى عقدته فى لندن الدول الرأسمالية الكبرى ، واجتماع مجلس حلف الاطلنطى فى بروكسل ، « وحوار الشمال ـ والجنوب » فى باريس تحت رعاية الامبريالية والذى لم يكن الا محاولة لوضع البلدان النامية فى « قميص أكتاف » جديد من صنع الامبريالية الحديثة .

وفى أوروبا تتمثل الهجمات المضادة للقوى الامبريالية العدوانية ضد الانفراج فى زيادة سباق التسلح ، والتدعيم الشامل لحلف الاطلنطى ، وتحويل السوق الاوروبية المشتركة الى مركز لتنسيق سياسة الدول الرأسمالية الاوروبية الغربية . وفى هذا المجال تمارس جمهورية ألمانيا الاتحادية نفوذا متزايدا . وتتسع دائرة هذه الهجمات المضادة ضد الانفراج لتشمل شن الحملات الايديولوجية والسياسية والدبلوماسية الكبرى

بهدف التدخل فى الشئون الداخلية للبدان الاشتراكية وغيرها من البلدان ، ولتشمل أيضا التحركات السياسية ضد احتمال اشـــــتراك الاحزاب الشيوعية فى حكومات البلدان الاوروبية الغربية .

وقد شن السياسيون الرأسماليون ووسائل الاعلام الرسمالية فى اطـار هذه الحملة على مؤتمر بلغراد سلسلة من الهجمات الافترائية لتشويه بيـان هيلسنكى الختامى وللحيلولة دون التنفيذ الكامل للبيان .

وليس هنالك ثمة جديد فى هذه المقاومة الشرسة والعنيفة التى يبديها أعداء الانفراج . فالتجربة قد بينت ان جميع المقترحات المبرمجـــة التى قدمتهـا الاحزاب الشيوعية والعمالية حول هذا الموضوع ، وعلى سبيل المثال المقترحات التى وضعتها فى مؤتمر كارلوفاوى لعام ١٩٦٧ ، أو التى طرحتها فى الاجتماع الدولى فى موسكو عام ١٩٦٩ قد قوبلت بالرفض الفورى العنيف من جانب الاحتكارات الصناعية ـ الحربية والعسكريين . واليوم نشاهد الشىء نفسه يحدث أمامنا ، عنـــــدما وضعت الأحزاب الشيوعية والعمالية الاوروبية فى مؤتمرها ببرلين اهدافا جديدة للنضال فى معـركة السلام والتقدم .

نتيجتان هامتان

ويطرح الوضع نتيجتان هامتان .

الاولى ، انه لابد من مواصلة الهجوم السلمى للاحزاب الشيوعية والعمالية فى قارتنا ويجب تعبئة الشعوب لكسر الموجة الرجعية للهجمات المضادة الخطرة ضد الانفراج .

والثانية ، انه لابد من تدعيم وحدة العمل للحركة الشيوعية ولكل القوى الديموقراطية فى النضال العملى المعادى للامبريالية .

ويحتوى البرنامج ـ المتضمن فى وثيقة مؤتمر برلين ـ على مطالب المرحلة الجديدة الطويلة المدى للنضال من أجل السلام .

وتسترشد المبادرات السلامية لبلدان الاسرة الاشتراكية بهذا البرنامج الطويل المدى وتسهم فى تحقيقه بصورة مطردة . وينطبق هذا بالكامل على المقترحات التى طرحها بيان بوخارست للبلدان الاعضاء فى معاهدة وارسو (نوفمبر ١٩٧٦) . ويتضمن هذا البرنامج ، ضمن أشياء اخرى ، الاقتراح البناء ، القائل بان البلدان الممثلة فى هيلسنكى عليها أن تتعهد ـ عن طريق

ابرام معاهدة ـ بالا تكون البادئة باستخدام الاســلحة النووية . ويكمن الغرض الاساسى فى ابرام مثل هذه المعاهدة فى منع خطر الحــرب النووية فى أوروبا وتقليل خطر نشوب النزاعات المســلحة ، حيث تتركز فى أوروبا اضخم ترسانات الاسلحة النووية . فالحرب النووية فى أوروبا لن ترحم احدا . ومن ثم فان المعاهدة المقترحة تتفق مع مصـــالح جميع البلدان كبيرها وصغيرها ، منحازة كانت أو غير منحازة ، نووية كانت أو غير نووية . وتحصل الدول الاخيرة ـ وفقا لهذه المعاهدة ـ دون تقــديم تعهدات فى المقابل على ضمان من الدول النووية بألا تستخدم الاسلحة النووية ضدها ، وهذا يعنى ضمانا مهما لأمنها . ث ث

ويتضمن أحد المقترحات الاخرى الواردة فى بيان بوخارست التعهد بعدم توسيع حلف الاطلنطى ومنظمة معاهدة وارسو وعدم اقامة تكتلات عسكرية جديدة . ومما له اهمية كبيرة فى هذا الصدد ، المذكرة الشـاملة حول نزع السلاح وبالتحديد المقترحات حول ابرام اتفاقية دولية لمنـع استخدام القوة ، وحول عقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح ، وكــذلك المقترحات التى قدمتها البلدان الاشتراكية فى مباحثات فيينا لتخفيض القوات المســلحة والاسلحة فى وسط أوروبا ، وكذلك المبادرات السلامية الاخرى التى شنتها بلدان الاسرة الاشتراكية وتنطلق جميع هذه المبــادرات فى النتيجة التى صاغها مؤتمر برلين والقائلة بأن « تدعيم وتعميق السلام يتطلب اتخــاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح » (أنظر مجلة السلم والاشتراكية ـ اغسطس ١٩٧٦) .

حقا ، ان وقف سباق التسلح واتخاذ تدابير فعــالة على مراحل لنزع السلاح ، هى شروط ضرورية وحاسمة لتكملة الانفراج السياسى بانفراج عسكرى ولتدعيم ولتطوير عملية تخفيف التوتر . ومن ثم فان عملية الحـد من سباق التسلح ونزع السلاح قد اصبحت الحلقة الاساسية فى النضال المطرد من اجل تحقيق مبادىء التعايش السلمى . قال الرفيق ليونيـد بريجنيف فى مؤتمر برلين : « ليس بالشىء السهل نزع فتيل البــارود او بكلمات اكثر دقة ، المخزن النووى الذى آلت اليه اوروبا اليوم . وعلينــا تحقيق تقدم حقيقى فى هذا الاتجاه » .

ومن الطبيعى لا مجال هناك للإيهام فى النضال الطويل والمعقد من اجل نزع السلاح لان هذه القضية تؤثر بصورة مباشرة على مصالح « النــواة الصلبة » لراس المال الاحتكارى الدولى ـ منتجو الاسلحة . فهذه القوى العسكرية والرجعية لحلف الاطلنطى والمنشآت العاملة فى انتــاج الاسلحة

ليست على استعداد مطلقا للتخلي عن الارباح الخيالية الناتجة عن الاستخدام الحربي لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية وصناعة أسلحة متفوقة في خطورتها والغالية التكلفة . وأكثر من هذا ، فان هذه القوى ما زالت تداعبها الاحلام غير الواقعة بانه ربما يصبح في امكانها عن طريق هذه الاســـلحة الجديدة ان تتفوق عســـــكريا يوما ما على البلدان الاشتراكيـــة ومن ثم ابتزازها . ثم هناك تقديرات تبنى حساباتها على اجبار البلدان الاشتراكية على زيادة الانفاق العسكري للدفاع ، ومن ثم سيكون من الممـــــكن وضع العراقيل امام الرفع المطرد للمستويات المادية والثقافية لشعوبها وبالتالي ايقاف تفوق الاشتراكية المطرد على الراسمالية .

والاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى بموقفها المحـــــدد من قضايا الامن ونزع السلاح ، وبالرغم من الافتـــــراءات التي ترددها الدعاية البورجوازية ، قد اكدت دورها كما قيمته الوثيقة الختــــامية لمؤتمر برلين التي تقول أنها « تلعب دورا بارزا في العمل من أجل منع نشوب حــرب عالمية جديدة وفي تدعيم الأمن الدولي والتطوير المطرد لعملية تخفيف التوتر » كما أنها تمارس « نفوذا متزايدا متعاظما على العلاقات الدولية » . (أنظر مجلة السلم والاشتراكية ـ أغسطس ١٩٧٦) .

وتتضح أيضا سياسة البلدان الاشتراكية في موقفها في اجتماع بلغراد النابع من اعتقادها بأن العلاقات بين البلدان الاوروبية لا يجب أن تقـــــوم على أساس المواجهة بل على التعاون . وينطبق الشيء نفسه على مقترحاتها حول التبادل البناء للآراء لتنفيذ البيان الختامي لهيلسنكي ولاقامة علاقات عملية وذات منفعة متبادلة تعزز عملية الانفراج ، وهو الهدف الذي يسعى اليه أيضا الاتحاد السوفييتي باقتراحه عقد مؤتمر أوروبي حـــول حماية البيئة في أوروبا ، ومشاكل التجارة والنقل والطاقة .

لقد كان البيان الختامي لهيلسنكي حلا وسطا تحقق من خلال الجهــــود المشتركة المتصلة . ولا يمكن ان يكون المرء مخلصا في سعيه لتعزيز عمليـــة الانفراج اذا عمد الى اثارة الشكوك في البيان الختامي لمؤتمر هيلسنكي عن طريق تقسيمه بصورة تعسفية الى اجزاء واقسام منفصلة . وتنظر البلدان الاشتراكية الى بيان هيلسنكي الختامي كوحدة متكاملة وتدعو الى التنفيذ الكامل لكل محتوياته . وبالطبع فانه من الجوهري أن يوضــــع في الاعتبار المنطق المنطقي للبيان الختامي الذي اشار اليه ايريك هونيكر في خطابه امام مؤتمر هيلسنكي وهو ان حماية الامن ظل وسيظل الاساس والشرط الضروري لـكافة أشكال التعاون .

واتخذت أيضا الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الرأسمالية الاوربية مبادرات هامة لتنفيذ وثيقة مؤتمر برلين . وحث الرفيق انريكو برلينجوير الحكومة الايطالية وجميع حكومات أوروبا الغربية على اتخاذ مواقف أكثر ايجابية «لتدعيم وتعزيز قضية الانفراج ونزع السلاح والتعاون» (انظر يونيتا — ١٨ أبريل ١٩٧٧) . وأقرت اللجان المركزية لجميع الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية برنامج العمل للسلام والامن الذى طرحته وثيقة مؤتمر برلين وحددت في ضوئها الخطوات المقبلة لنضال القوى المحبة للسلام في بلدانها .

ويلقى نضال الشيوعيين من أجل تنفيذ خطوات جديدة نحو الانفراج وبالتحديد نحو تدابير فعالة لنزع السلاح ، يلقى تأييدا متزايدا ونشطا من جانب أقسام عريضة من الرأى العام . ويبرهن انعقاد الندوة العالمية لقوى السلام التى عقدت في موسكو في يناير ١٩٧٧ وغيرها من الاعمال التى نظمتها حركة السلام العالمية والمنظمات الديموقراطية الدولية الكبرى والنقابات والنساء والشباب والطلبة والاتحاد العالمى لرجال المقاومة على أن الرأى العام الديموقراطى في أوروبا والعالم قد استجاب بطريقة ايجابية للمقترحات التى طرحها الشيوعيون في أوروبا في مؤتمر برلين في يونيو ١٩٧٦ .

تلاحم النضال من اجل السلام مع النضال من أجل التقدم الاجتماعي

تؤكد خبرة النضال المعادى للامبريالية الاستنتاج الذى توصل اليه مؤتمر برلين بأن هناك ارتباطا وثيقا بين النضال من اجل السلام والانفراج من ناحية والنضال من اجل الديموقراطية والتقدم الاجتماعى من الناحية الاخرى . وكلما استقر ودام انزاحت اكثر العقبات التى تعرقل ظهور المزايا الاجتماعية للنظام الاجتماعى الجديد للبلدان الاشتراكية. وعلى نفس المنوال كلما تدعمت مراكز الاشتراكية اصبح السلام اكثر استقرارا . ويقدم التقدم المطرد للاشتراكية ضمانات لشعوب البلدان الاشتراكية لممارسة الحقوق الاساسية للانسان : الحق في الحياة في عالم يسوده السلام ، الحق في العيش دون استغلال ، الحق في العمل ، والحق في أن ينمى المرء ملكاته ، ومواهبه الى اقصى مدى .

وفيما يتعلق بالبلدان الرأسمالية الصناعية فقد أوضحت الخبرة المكتسبة في الفترة الاخيرة أن الانفراج قد أفسح المجال أمام قوى التقدم في النضال ضد سيطرة رأس المال الاحتكارى ومصائبه . ويدافع الشعب البرتغالى عن مكتسبات الثورة الديموقراطية . وتسعى القوى اليسارية في اسبانيا

الى احداث نهضة ديموقراطية للمجتمع . وفى جميع البلدان الراسمالية وبالاخص فى ايطاليا وفرنسا شهد العام الماضى نضالا جماهيريا واسعا ضد الاحتكار . ومع تفاقم أزمة النظام الراسمالى الاحتكارى تشتد الحاجة اكثر الى ازالة الاسباب الحقيقية للتضخم ، والبطالة الجماعية ، والفوضى النقدية ، ولاحلال الديموقراطية والاشتراكية بالاسلوب الذى يتفق مع الاوضاع الوطنية .

ومن الناحية الاخرى يتجه النضال الحازم الذى يشنه العمال والفلاحون والطلبة وغيرهم من الجماعات فى البلدان الراسمالية ضد الاثار الوخيمة للازمة يتجه اكثر ضد القوى التى تستفيد وتجنى الارباح من سباق التسلح .

وقد برهن العام الماضى على أن الوضع الدولى قد اصبح اكثر ملاءمة للتحرر الوطنى والاجتماعى لشعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

وشرعت شعوب فيتنام ولاوس فى بناء نظام اجتماعى اشتراكى . ويتزايد عدد البلدان الافريقية التى تختار الطريق الاشتراكى . وتتدعم مراكز القوى التقدمية فى الحبشة . وهزم شعب انجولا الغزاة الامبرياليين ومن بعدهم قوى ــ الثورة المضادة الداخلية . واصبحت أيام المعاقل الاخيرة للعنصرية والاستعمار فى روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا معدودة . واظهر المؤتمر الدولى الذى عقد فى مابوتو فى مايو الماضى التغيرات الهائلة التى تجرى فى جنوب القارة الافريقية . ويمر النظام الاستعمارى الحديث للامبريالية بأزمة عميقة . وشرعت الدول الفتية بعد أن كسبت حريتها الوطنية فى كسر السيطرة المطلقة للامبريالية على الانتاج وأسعار المواد الخام الهامة . واذا كانت الامبريالية لم تعد قادرة الان على أن ترد على كل هذا بالاسلوب التقليدى ــ استخدام القوة ــ فان هذا يرجع بلا شك الى قوة الاشتراكية والتقدم الذى أحرزه الانفراج .

النضال المشترك للاحزاب الشيوعية والعمالية والقوى الاخرى المعادية للامبريالية

توضح الخبرة المكتسبة منذ انعقاد مؤتمر برلين ان أهداف النضال فى سبيل السلام والامن والتعاون والتقدم الاجتماعى التى طرحها المؤتمر يمكن انجازها فقط اذا قوت الاحزاب الشيوعية والقوى الديمقراطية تضامنها المعادى للامبريالية . وهكذا تتأكد مرة أخرى صحة أحد الدروس التاريخية القديمة . وهو يلقى الضوء على الحقيقة بانه طالما أن النضال فى سبيل السلام والانفراج يجرى على نطاق عالمى فلابد أن يتخذ النضال من أجل التقدم الاجتماعى طابعا أمميا رغم كونه فى الدرجة الاولى نضالا ذا طابع وطنى . ويرجع هذا فى المحل الاول الى الارتباط الذى لا ينفصم بين النضال

من أجل السلام والنضال من أجل التقدم الاجتماعي . ويرجع ثانيا الى ان ان النشاط الدولى للاحزاب الشيوعية المتصـــاعد ينبع منطقيا عن ازدياد الطابع الاممى للنضال الطبقى حيث أن القوى الامبريالية تحاول توحيـــد نضالها المشترك على الصعيد الدولى ضد قوى التحرر الوطنى والاجتماعى.

وقد شاهدنا فى العام الماضى أيضا تكثيفا لعمليات التخريب الايديولوجى التى يشنها رأس المال الاحتكارى الدولى ضد حركة الطبقة العاملة وحركة السلام . وفى هذا المجال تحاول الامبريالية صرف الانظـــار عن الشرور المتزايدة الفاضحة للرأسمالية وطمس مزايا الاشتراكية وتتركز كل هجماتها على النظام الاشتراكى الذى يقيم عراقيل لا يمكن للامبريالية تخطيها والذى أصبح يشكل النواة الاساسية التى تتجمع حولها جميع القـــوى الثورية .

ومما له مغزى كبير فى ان الأحزاب الشيوعية والعمالية الاوروبية أكـدت مجددا فى وثيقة برلين تصميمها على « تطوير تعـــاونها وتضامنها الرفاقى الاختيارى الاممى على أساس الافكار العظيمة لماركس ، وانجلز ولينين » (أنظر مجلة السلم والاشتراكية ـ اغسطس ١٩٧٦) . ولا شك أن هـــذا يعتبر عنصرا حيويا يستفيد منه النضال الذى يخوضه كل حزب من أجل التقدم الديموقراطى والتغيير الاجتماعى على الصعيد الوطنى أيضا . فقـد تلاحم النضال الوطنى والاممى أكثر فأكثر عن أى وقت مضى (*)

وتؤكد صحافة الحركة الشيوعية العالمية ـ ولها كل الحق فى ذلك ـ الى ان كل حزب شيوعى مسئول أولا واساسا عن طبقته العاملة . وتشـير الوثيقة الختامية لمؤتمر برلين الى ان كل حزب شيوعى أو عمالى فى ميـدان النضال الاممى من أجل السلام والاشتراكية مسئول أيضا امام الطبقة العاملة العالمية .

وقد قيمت عاليا اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد نتائج مؤتمر برلين وأوصت جميع منظمات الحزب بأن تدرس بعناية وثيقتـــه الختامية . ويرى الحزب الاشتراكى الالمانى الموحد أن مساهمته الاساسية فى تطبيق وتنفيذ النتائج والمهام المتضمنة فى الوثيقة تكمن فى تقوية وتدعيم الاشتراكية فى كافة النواحى فى جمهـــورية المانيا الديموقراطية . وجاء فى التقرير الذى القاه **ايريك هونيكر** السكرتير العام للجنة المركزية امام المؤتمر التاسع للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد أن « حزبنا يدرك تماما مسئوليته ازاء شعبه وازاء الطبقة العاملة العالمية . وأن كل ما نعمله من أجـل بنـاء مجتمع اشتراكى فى جمهورية المانيا الديموقراطية يقوى أيضا أسرة البلدان الاشتراكية والحركة الثورية العالمية » .

والى جانب هذا فان حزبنا وهو ينفذ المهام التى طرحها مؤتمر برلين يولى اهمية كبرى الى المهام التالية :

ـ تعزيز الاعمال المشتركة للاحزاب الشيوعية والعمالية ضد الامبريالية ، وخطر الحرب ، وفى سبيل السلام والامن والتعاون والتقدم الاجتماعى كما اشارت اليها وثيقة المؤتمر .

ـ التوسع فى تبادل الوفود والخبرات وتقوية علاقات التضامن الاخوى مع جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية ومع جميع الحركات والقوى المعادية للامبريالية .

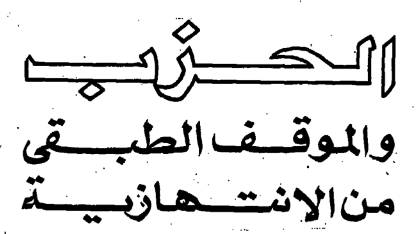
ـ من الضرورى فى هذا العام ـ الذى يشهد احتفال البشرية التقدمية بالذكرى الـ ٦٠ لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ـ ان تنشر على أوسع نطاق وباسلوب مقنع الحقائق حول مكاسب ومزايا الاشتراكية وان نوضح ـ فى هذا الصدد أن جميع منجزات جمهورية المانيا الديموقراطية على مدار السنوات الثلاثين لتطورها ترجع فى الاساس الى ان الحزب الاشتراكى الالمانى الموحد مخلصا للماركسية ـ اللينينية والاممية البروليتارية قد طبق بصورة خلاقة وواضعا فى اعتباره الظروف التاريخية والوطنية لبلادنا خبرة التطبيق الاشتراكى الناجح على مدار ستين عاما للاتحاد السوفييتى .

ـ المساعدة بالتعاون مع الاحزاب الشقيقة الاخرى فى حل القضايا النظرية الملحة للبناء الاشتراكى والشيوعى ، وللازمة العامة للراسمالية ، ولحركة التحرر الوطنى ، وللنضال المتواصل ضد الامبريالية ومن اجل الاشتراكية والسلام العالمى .

ـ محاربة جميع اشكال معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت والتخريب الايديولوجى الامبريالى .

تعلمنا الماركسية ـ اللينينية أن التطبيق هو المحك لصحة السياسات والنظريات . وتوضح خبرة السنوات الاخيرة صحة النتائج التى توصل اليها مؤتمر برلين والمتضمنة فى وثيقته وانها ستظل محتفظة بأهميتها الكبرى لفترة طويلة قادمة . وتعتبر هذه الوثيقة خطا جماعيا ومرشدا على المدى الطويل ويرتكز على الخبرة المشتركة والمهام المشتركة للاحزاب الشيوعية والعمالية فى قارتنا فى النضال فى سبيل السلام والامن والتعاون والتقدم الاجتماعى .

(●)



بقلم : جاس هال

ان المفهوم الطبقي ـ وجهة النظر الطبقية ـ تفرضه وقائع المجتمع الطبقي . فطالما انقسم المجتمع الى طبقات متناحرة، يكون المطلب الاولي تطبيق مفهوم طبقي على كافة المسائل الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والايديولوجية . وتجاهل او رفض المفهوم الطبقي يعني انكار حقيقة اساسية، انه يعني رفض موقف علمي من دراسة الواقع .

واذا ما رفض علم الطبيعة معالجة الذرات والجسيمات الدقيقة للمادة ، بشحناتها المتعارضة ، فلن يكون موقفا علميا . ولن يكون علما . والمفهوم الطبقي يعني معالجة الذرات التي يتشكل منها المجتمع الطبقي . وهو يتفق والحقيقة الموضوعية للراسمالية . ورفضه يعني رفض الطبيعة الطبقية الاساسية للراسمالية .

وبودي ان استعرض في هذا الاطار بعض الاستنتاجات التي توصل اليها حزبنا ، وبخاصة استنادا الى خبرته في مكافحة البراودرية ، والتي ينطلق منها في نشاطه .

ونحن مقتنعون أن التخلى عن المفهوم الطبقى يعنى التخلى عن التحزب للطبقة العاملة ، الطبقة الوحيدة ذات الثورية الثابتة فى عالم اليوم. ويعنى ذلك التغافل عن الصراع الطبقى . انه الراسمالية . انه التخلى عن الكفاح .

والتخلى عن المفهوم الطبقى يعنى التخلى عن موقف مبدئى ـ نقطة التوجيه فى البوصلة الرئيسية . والنتيجة النهائية هى الانتقال من موقف براجماتى ذاتى الى اخر . والتخلى عن المفهوم الطبقى يعنى فى الجوهر التخلى حتى عن الادعاء بكونك قوة ثورية قيادية طليعية . ان مفهوم القوة الثورية الطليعية يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالدور الخاص الذى أوكله التاريخ للطبقة العاملة . ولا يستطيع حزب أن يظل لوقت طويل فى موقع قيادى اذا ما تخلى عن المفهوم الطبقى فى عمله ، لأنه من المستحيل معالجة التغيير الثورى بجدية دون معالجة القوى الطبقية التى تشترك وتحرك قوى التغيير .

وتاريخ الراسمالية ليس تاريخ الصراع الطبقى فحسب . أنه كذلك تاريخ الانكار لحقيقة أن جوهر وجود الراسمالية ذاته هو الصراع الطبقى. وعمليات الانكار أتت على الدوام من كلا جانبى طرف الممر الطبقى . وعمليات الانكار تأتى من الطرفين . بيد أن أسبابها ومراماها مختلفة. فبالنسبة للراسمالية ، تكون عمليات الانكار شكلا من التغطية . انها وسيلة لتضليل الطبقة العاملة . وعمليات الانكار هذه أن تكون مرشدا لسلوكهم الخاص. فكل تحرك لهم هومن وجهة نظرهم الطبقية الخاصة. وراس المال الاحتكارى له مفهوم طبقى ثابت من كل المسائل . ومثل عمليات الانكار هزة داخل حركة الطبقة العاملة هى انعكاس للانتهازية ، واستجابة لضغوط الطبقة المعارضة . وهى تغطى اعمال الاستسلام والخيانة لمصالح الطبقة العاملة . والسكوت على المسائل الطبقية ليس سوى شكل اخر لنفس الانتهازية .

ومع تطور راسمالية الولايات المتحدة لمرحلتها الحالية الراسمالية الدولة الاحتكارية ، أصبحت عمليات انكار طابعها الطبقى والتنصل منه ، فى كل مرحلة ، أعلى واكثر دأبا . كانت القاعدة القديمة هى : «آن ما يعود بالخير على جنرال موتورز يعود بالخير على أمريكا » . والان أضافوا : « ان ما يعود بالخير على جنرال موتورز يعود بالخير على العالم » . وقاعدة ١٩٧٧ ، كما قال رئيس جنرال موتورز الجديد هى: «ان المؤسسة الحرة هى نظام تعاونى ، وليست صراعا طبقيا » . « ان ما يكسبه رجل ما ليس خسارة لرجل آخر . فكلاهما يكسبان » . وبالنسبة لرئيس جنرال موتورز فان « مكسبه » يبدأ بمرتب سنوى يبلغ مليون دولار ، وجنرال موتورز ليست على وشك التخلى عن مفهومها الطبقى .

وعمليات التنصل من المفهوم الطبقي انما هي سمة لمفهومهـا الطبقي . ولكنها لن تتخلى عن محاولة دفع العمال وحركة الطبقة العاملة الى التخلي عن مفهومهم الطبقي . وفي حركة الطبقة العاملة لا يبتعد احد عن المفهـوم الطبقي عن طريق قرار . ولا يحدث ذلك أبدا بشكل صريح . إنه عمليـة تآكل بطيئة ، تتم خطوة خطوة ، يعرفها حزبنا من تجربته الخاصة . ومنذ ثلاثين عاما مضت كانت العملية التي ظهرت أخيراً في عنفوانها « الانتهازية البراودرية » عملية غير مرئية في حزبنا لسنوات عديدة . وعملية الابتعاد عن المفهوم الطبقي تدريجية . بيد أنها انكشفت في النهاية كما يراهـا الجميع . ولم يكن من الصعب رفض «الانتهازية» البراودرية إلا عندما انفجرت الحبة أخيرا .

واصر براودر على : ((الاقسام الحاسمة من الراسماليين الامريكيين قد تخلوا عن السياسة القديمة للرجعية المتعفنة والامبرياليـــة ، ويحاول بشكل جاد أن يتلاءموا مع التيار الديمـوقراطي .)) ولذلك ، فقد استنتج ان الشيوعيين على استعداد ((.. لمساندة الراسماليـة في الولايات المتحدة بعد الحرب التي تتفق مع مصالح، وتاخـذ فـي الحسبان ، المشاكل الفردية للشعب .)) وكان هذا هو النتاج النهائي الانتهازية . لقد رفض براودر المفهوم الطبقي . ففي عالمه الخيالي تحول غيلان الاحتكارات الى قطط اليفة خيرة ، الى راسمالية ((تأخذ في حسابها المشاكل الضرورية للشعب)) .

لكن ، قبل ان يصل الى مستنقع الانتهازية ، كانت دلائل العمليـة موجودة . فبدون أية تصريحات رسمية ، قل شيئا فشيئا الحديث عن ارباح الاحتكارات الضخمة ، وعن الاستغلال الراسمالي ، وعن السياسة الامبريالية ، وعن العنصرية ، وتكثيف العمل ، الخ . وقل بالتدريج الدفاع عن الاعمال الجماهيرية للشعب وتاييدها . والقى بمفهـوم النضال الى الخلف . واشير بدرجة اقل الى الاشتراكية . واستبدلت كلمات ومفهوم الاشتراكية باشارات مجردة الى ((مجتمع جديد)) و ((تكوينات اجتماعية جديدة)) .

وتحولت الفكرة الصائبة للعمل من أجل المحافظة على طريق الانتقـال السلمي مفتوحا الى فكرة تقول بالانتقال التطوري ، دون تناحرات طبقية ودون صراع . وبالطبع لم يكن ذلك أكثر من مجرد غطاء للتخلي عـن النضال ، وحتى الدفاع عن الاشتراكية وقدمت فكرة ((الامة)) ومفهومات ((الوحدة القومية)) كما لو ان الطبقات قد اختفت . ولم يكن هنـاك ذكر للمصالح الطبقية المنفصلة او للعداوة الطبقية. وكانت العملية هي الانسحاب من المناطق التي تتصادم فيها المصالح الطبقية ـ والتكيف. وشطب المفهوم الطبقي . لقد كانت عملية حذف .ومن ثم ، لـم يكن

هناك ما يثير الدهشة حينما اعلن براودر ، « ان التقسيمات الطبقيـة والمجموعات السياسية لم يعدلها من مغزى الآن ».

واندفاع براودر المتهور فى الانتهازية لا يمكن تفسيره او تبريره نظريا ولذلك فقد انطلق ليراجع ، أو ليبنى نظريات جديدة تلائم « الظروف التاريخية الجديدة فى الولايات المتحدة » . ولتبرير ذلك اعلن « أننـا لأول مرة نواجه ونحل مشاكل لم يسبق لها مثيل فى التاريخ ، وليس لها قاعدة فى الكلاسيكيات تعطينا أجوبة عنها . ونحن ، الذين نفخر بان نعتبر انفسنا تلاميذ للينين ، نتعاون من الناحية العملية ، وندين بحزم هؤلاء الذين يدافعون عن حرب طبقية ضد راس المـــال فى الولايات المتحدة ». ان الخطوة من طمس المفهوم الطبقى الى ادانته لم تكن خطـوة كبيرة .

وهكذا ، فى النهاية ، تخلت انتهازية براودر تماما عن المفهوم الطبقى ، وبالطبع عن الكفاح من أجل مصالح الطبقة العاملة . واتخـذت انتهازية براودر الطريق التقليدى . وكانت البلد والمشاكل والخصائص وحدهـا هى التى تختلف .

والمفهوم الطبقى سمة لا تتجزأ من النظرية والمنهجية . أنه المقـــوم الرئيسى لموقف ماركس لينين من كافة الظواهر . والعلم لا يســـاعدنا فحسب على رؤية الأشياء ، ولكنه يساعدنا ، وهذا هو الأهم ، على كيفية النظر الى الاشياء التى نراها . والموقف الطبقى جوهرى لكيفية النظـــر للاشياء التى نراها لأن تلك هى الحالة التى توجد عليها الأشياء فى الواقع

وليس من الماركسية اللينينية أن « تغير المفهوم الطبقى » . ولا يتم تصحيح الضعف بتكرار كلمات « صراع الطبقات » أو « المفهـــوم الطبقى » فى كل مكان . أن معالجة الأمور من موقف طبقى يعنى تناول جوهر الظواهر الحقيقية . ولا يمكن أن تكون ضمادة او فكراً لا لزوم له . والمفهوم الطبقى لا يمكن تخفيها أو احتواؤها داخل المفهوم العام للمسائل . ولقد استخدم براودر المسرح العالمى كاطار للتخلى عـــن المفهوم الطبقى فى الشئون الداخلية . وقال ان النضال المعادى للفاشية على نطاق العالم قد غير لحد ما طبيعة الرأسمالية ذاتها . ولذلك « وجد وضع جديد » فى الولايات المتحدة ، ولهذا السبب أصبح المفهوم الطبقى مرا عفا عليه الزمن .

والمفهوم الطبقى ليس مقدمة لعنصر مصطنع . أنه بالاحرى انعكاس دقيق للواقع . والتخلى يعنى التخلى عن الواقع كما هو . وعدم اتخاذ موقف طبقى يعنى استخدام شىء غير واقعى وعنصر مصطنع . والمفهوم

الطبقى لا يعنى رؤية العنصر الطبقى فحسب ، وتجاهل والتغاضى عن كافة العوامل والقوى الاخرى . أنه لا يستخدم عاملا حلقيا .

واستغلال وقهر الراسمالية الاحتكارية يؤثر على غالبية الناس. فبطريقة أو اخرى نجد الناس ضحايا للقهر الاحتكارى . ولهذا السبب تستطيع الحركات والائتلافات المعادية للاحتكارات تستمد المساندة من مختلف أقسام السكان . ومن الضرورى المحافظة على قاعدة مثل هذه المساندة عريضة قدر المستطاع . ولكن هل يعنى ذلك انه يمكن التخلى عن المفهوم الطبقى فى النضال المعادى للاحتكار ؟ كلا .أن فعل ذلك سيكون خطأ قاتلا . ومن مصلحة النضال الشامل المعادى للأحتكار الا تغيب عن أعيننا حقيقة انه يكمن فى جوهر الامر الاستغلال الطبقى والصراع الطبقى ، وأن الضحايا الأول للاحتكارات هم العمال ، وأن الاحتكارات ليست نوعا من الانحراف أو الصدفة ،وانما هى تطور حتمى للرأسمالية . وهذا ما ينبغى أن يتعلمه المشاركون فى النضال . وأكثر الحركات المعادية للاحتكار فعالية هى تلك التى تشكل فيها الطبقة العاملة فصيلة منظمة .

والتكيف الانتهازى يؤدى الى تكيف مع العنصرية . وهكذا ،فخلال فترة براودر كيف الحزب نفسه للضغوط العنصرية لراس المال الاحتكارى . والعنصرية هى جريمة مستمرة ضد الاجناس والقوميات والمجموعات القومية ، ويرتبط القهرى العنصرى بسياسة طبقية .ونحن الشيوعيين نقف مع كل الذين يرون العنصرية غير انسانية وغيرعادلة وغير أخلاقية . وبالنسبة للشيوعيين فان الصراع ضد العنصرية مسالة مبدأ . وبسبب موقفنا الطبقى ، فاننا نراها فى المجال الدولى كسلاح أيديولوجى مركزى للامبريالية . وبسبب مفهومنا الطبقى ، فاننا نراها فى البلدان الرأسمالية كأداة لمزيد من الاستغلال ومزيد من الارباح. ولذلك ، يمكننا أن نربط النضال ضد العنصرية بالنضال ضدالامبريالية والاتحادات الاحتكارية . ومن المستحيل الحديث عن النضال ضد الامبريالية ، او وحدة الطبقة العاملة ، أو الأممية البروليتارية ، دون شن النضال ضد العنصرية .

ان الاصرار على مفهوم طبقى لنا لا يعنى اننا نضعه كشرط لكافة المشاركين فى الحركات الأعرض . انه اسهام خاص ينبغى ان يقوم به حزب الطبقة العاملة . فهل يتجه المفهوم الطبقى الى تضييق نطاق الحركات الأعرض ؟ فقط اذا ما قدمت الأمور بمفهوم ضيق .

والمفهوم الطبقى انتقادى فى النضال لانه لا توجد « منطقة محايدة» على الجبهة الأيديولوجية . ونقطة البدء فى اى نضال ليست قبول

القواعد التي تصنعها المعارضة . ان الحرب وفقا لقواعد العدو يعني قبول الهزيمة قبل بدء القتال . والراسمالية تختار بعناية الجبهات الايديولوجية التي تهاجمها . **كما تنتقي المناطق التي يمكنها ان تستخدم** فيها الديماجوجية ، أو التي يمكن ان تتصرف دون حاجة الى دليل أو شيء محدد ، والمناطق التي يمكنها أن تتحدث عن العموميات. وأحد المناطق المنتقاة هي « الديموقراطية » وتحتفظ بالدعاية على مستوى الشعارات لان الراسمالية تعمل دائما من اجل اعطاء الانطباع والمظهر على انها مجتمع ديموقراطي ، بينما لا تقدم للشعب اى سلطة حقيقية. والاشتراكية بالطبع ، هي على العكس تماما ، تعطي السلطة للشعب حيث يصبح لها معنى .

والنقاش حول الديموقراطية بطريقة مجردة يعني قبول القواعد التي وضعها الراسماليون . فالديموقراطية ليست عنصرا يسبح بحرية في الفراغ . وكل البيانات التي تدافع عن الديموقراطية بشكل مجرد ليست بشكل عام سوى تزييف من جانب من يصدرها . وهذا مثل اعلان مساندة المرء للقوة الفورية دون اهتمام بما اذا كانت على شكل فرن أو قنبلة . والديموقراطية عنصر لا يتجزأ من عناصر القتال . وفي المجتمع الطبقي ترتبط ارتباطا لا ينفصم بصراع الطبقات وتشكل احدى سماته

ان الموقف الطبقي هو موقف متحزب في صالح طبقة أو اخرى . والنضال من اجل مفهومات الديموقراطية لا يمكن أن ينفصل عن وجهة النظر . وفي ذلك تختلف نحن الشيوعيين ، بمعنى اننا نقول ذلك بامانة . وتحزبنا هو في صف الطبقة العاملة . وايديولوجيو الراسمالية لا يعترفون بذلك ، ولكنهم في الحقيقة يتخذون موقفا طبقيا متحزبا من كافة المسائل ، بما في ذلك مسالة الديموقراطية . ولا يمكنهم ان يعترفوا بذلك ، لان الطبقة التي يدافعون عنها طبقة رجعية . وطبقتهم في الجانب المخطيء من التاريخ .

ونحن المتحزبين للطبقة العاملة ، يمكننا ان نبرر علنا موقفنا الطبقي لأن طبقتنا هي طبقة التقدم الانساني . وحزبنا يخدم في نفس الوقت طبقتنا والمجتمع البشري باسره . ونحن نضع النضال من اجل الديموقراطية في هذا الاطار الشامل . ولذلك، فاننا نعارض شعار جنرال موتورز القديم « ان ما فيه خير لجنرال موتورز ، فيه خير لامريكا » ،ونقدم بدلا منه الحقيقة القائلة : « أن ما فيه خير الطبقة العاملة ، بما في ذلك مفهومنا للديموقراطية فيه خير للشعب بشكل عام .» وباقرار الحقيقة حول العلاقة بين الديموقراطية والصراع الطبقي فاننا نعبر عن مفهوم طبقي للنضال من أجل الديموقراطية . أننا مع الديموقرطية لأنها تخدم افضل مصالح الطبقة العاملة ، والشعب ، والتقدم الاجتماعي الشامل . وراس المال الاحتكاري اقلية وهو يريد أن يحد من حركات وحقوق الأغلبية

ويرفض ايديولوجيو الراسمالية ان يناقشوا الديموقراطية والمفهومات الديموقراطية كما ترتبط بالمشاكل الحقيقية ، والمعارك الحقيقية ، وعلاقة الافكار الديموقراطية بالتقدم الاجتماعى ، لانه فى هذا الاطار يمكن فضح ديماجوجيتهم . ومن الزيف ان يعلنوا :« انه من الحق الديموقراطى لكل فرد فى أن يفعل ما يشاء .» فليتحرك العمال للاستيلاء على مجمع جنرال موتورز ويروا السرعة التى ستقيد بها حقوقهم الديموقراطية !

وحقيقة أن الافراد يجب ان يتكيفوا مع الجماعة الاجتماعية ، بدرجة أو أخرى انما تكذب بالفعل زيف مثل هذه الفكرة . وجوهر أى نضال، بما فى ذلك النضال الطبقى ، هو الحد من ، وانكار ، وتقويض تحركات معارضيك . أن الوعد بمجتمع مقبل لن تكون فيه أية قيود على التعبير، هو زيف . فالعدو ـ راس المال الاحتكارى ـ لن يسمح بذلك . فالافكار الفاشية والعنصرية أفكار طبقية ، أسلحة طبقية . وتقييد هذه الافكار هو تقييد نشاط الطبقة . ومثل هذه القيود عادلة وضرورية. أنها سمة لا يمكن تجنبها للصراع الطبقى .

وبدون صراع لن يكون هناك تقدم . ولا يمكن أن يكون هناك صراع لا يكون له تاثير ما على ويتضمن مسالة الديموقراطية . ان عدم الاستجابة ، وعدم مواصلة الهجوم يعنى الاستسلام .

ومع استمرار عملية التغيير الثورى تقل الفرص امام السلبية اوالحياد فى الصراع بين الطبقات . والراسمالية لا تسمح بذلك . ولا تستسلم ابدا . وكما هى الحال فى اندفاعها من اجل مزيد من الارباح ، فانها لا تتوقف ابدا فى اندفاعها الايديولوجى . وتعمل هيئاتها الجماهيرية طوال ٢٤ ساعة . انها تكذب ، وتثير ، وتستفز ، وتنشر الاكاذيب.ولديها عدد واسع من العاملين المتفرغين يبحثون دائما عن نقطة ضعف ،سواء سياسية أو شخصية ، فى صفوف كوادر الطبقة العاملة . لقداصبحوا اساتذة الخداع واختيار أعوانهم . وعدم الاستجابة ، وعدم بدءالهجوم يعنى الاستسلام . ولا يستطيع المرء أن يكون سلبيا أو محايدا فى الصراع الايديولوجى المستعر ، مثلما لا يستطيع المرء ان يقف منتصبا فى نهر متدفق مندفع او فى عاصفة رملية ، ولا يتفاعل مع العناصر المحيطة به . وتصور أن ذلك ممكن هو مجرد وهم .

ان تطور الوعى الطبقى مهمة دقيقة على طريق الثورة . انها ليست عملية تلقائية . ودرس البراودرية هو أن حزبا عماليا يتخلى عن مفهومه الطبقى لا يمكن ان يكون عاملا فى تطوير الوعى الطبقى لانه قد تخلى هو نفسه عن أن يكون قوة طبقية داعية . والحركة الثورية يجب ان تتناول القوى الفعلية للواقع ، ولا شىء أكثر واقعية فى هذه الفترة من الزمن من الطبقات والصراع الطبقى . والمفهوم العلمى الوحيد والصادق من مثل هذا الواقع هو المفهوم الطبقى .

في
الثقافة
والفن

العدل الاجتماعي عند عمر بن الخطاب

بقلم: د. محمد عمارة

● والذي نفسي بيده ما من احد الا وله في هـذا المال حق .. وما احد احق به من احد ، وما انا فيهم الا كاحدهم هو مالهم ، ياخذونه ، وانا اسعد باداته اليهم منهم باخذه! فالرجل وبلاؤه .. والرجل وحاجته ..

● كيف يعنيني شان الرعية اذا لم يمسسني ما مسهم؟! وكيف ارضى لنفسي منزلة لا اكون فيها اسوة للناس ؟! ..

عمر بن الخطاب

لم يؤلف عمر بن الخطاب كتابا يتحدث فيه عن نظريته ومذهبه فى العدل الاجتماعى بين الناس .. ولكنه ترك لنا فى صفحات التراث كلمات متناثرة ، عبر بها عن آرائه فى المواقف المختلفة والمناسبات المتعددة ، نستطيع أن نستخلص منها ، اذا نحن تأملناها ، وربطناها بملابساتها ومناسباتها ، مذهب هذا الخليفة العظيم فى العدل بين الناس ..

فهو يكتب الى احد ولاته ــ أبو موسى الأشعرى ــ كتابا نعلم منه انه قد حدد لقيام العدل بين الناس وسيادته فى مجتمعهم حدا ادنى هو انصافهم فى أمرين :

الأول : الحكم .. أى القضاء وفصل المنازعات ..

والثانى : قسمة العطاء والمال ، وما يتعلق بهذا الجانب المادى من شئون المعاش والاقتصاد ..

يكتب عمر لأبى موسى الاشعرى ، محددا الحد الأدنى والضرورى ، الذى لا غنى للانسان والمواطن عنه ، من العدل ، فيقول : « وبحسب المسلم الضعيف من العدل أن ينصف فى : **الحكم ، والقسم (١)**»!

وهنا نعلم أن العدل عند عمر لا يقف عند الانصاف المعنوى والقضائى والادارى ، مما تسميه كثير من الدساتير المعاصرة بالمساواة أمام القانون، وتقف عنده لا تتجاوزه الى ما عداه من صنوف العدل والمساواة .. ذلك أن عمر يمتد بهذا العدل ــ بل ويراه نطاق الحد الأدنى منه ــ الى الانصاف فى قسمة الثروة والأموال ! ..

ولذلك فهو يوصى عماله على الأقاليم بأن يوفروا للناس ما يشبع حاجاتهم المعاشية ، كبارا كان هؤلاء الناس أم صغارا ، فيقول لهؤلاء العمال «الولاة » : « .. وأشبعوا الناس فى بيوتهم ، واطعموا عيالهم»، بل ويعتبر اشباع هذه الحاجيات المادية أساسا لا بد من توافره كى « تحسن اخلاق » هؤلاء الناس (٢) ..!.

ولقد كانت القدوة العادلة التى يقدمها الحاكم للمحكوم فى ميدان العدل والمساواة ، كانت ولا تزال ، واحدة من أروع القيم التى ورثها لنا وللانسانية عمر بن الخطاب .. فالعدل ليس نصوصا وقوانين وصياغات نظرية تصدر عن حاكم يحيا حياة تتميز وتمتاز عن حياة

---

(١) تاريخ الطبرى • ج ٤ ص ٢٠٣ • طبعة دار المعارف ، القاهرة •
(٢) طبقات ابن سعد • ج ٣ ق ١ ص ٢٠١ • طبعة دار التحرير ، القاهرة •

الوسائط الناس ، لأن تخلف القدوة الطيبة ، المتمثلة فى الحاكم ، ستفقد ولا شك كل هذه النصوص ما فيها من حرارة وما بهـا من قيمة ومالها من معنى مفيد وجميل ..

وأهمية هذه القيمة التى يقدمها لنا عدل عمر بن الخطاب تزداد أكثر فأكثر ، خصوصا اذا تأمل الانسان فى العديد من المجتمعات التى وان تمايزت فى النظم والصياغات الفكرية إلا أنها قد اتفقت على أمر جوهرى هو أن يمتاز حكامها ويتميزون عن جماهير المحكومين .. ولم يعد هذا الامتياز أمرا يستخفى به أصحابه ، بل أضحى شرعا مشروعا ، تقـدم لتبريره وتقريره الأسباب والأفكار التى تتحدث عن أهمية الحـاكم ، وتوقف شئون المحكومين على سلامته ، التى عدت تعنى أكثر مما تعنيه سلامة المواطن المحكوم ، ومن ثم فان مشروعية امتيازه وتميزه هى بعض الضرورات التى يقتضيها « الصالح العام » ! .. وهـى أشكال قـد قننت الواقع ، وبررت والاستئثار ، حتى لقد عدت تلـك المميزات التى تتمتع بها القلة الحاكمة فى هذه النظـم المختلفة سنة طبيعـة ومقررة من سنن الحياة ! ..

ولكن عدل عمر بن الخطاب ينقض هذا الواقع السـائد ، وينكر ذلك الفكر الذى يبرره ، عندما يؤكد على ضرورة تساوى الحاكم ، فى القانون والاقتصاد ، بجمهور المحكومين ..

فعنده نجد ان نقطة البدء فى قيام العدل او اختلاله انما هى الحـاكم .. ففى استقامته وعدله ، أى فى استقامة النظام أو عدالته ، استقامة المحكومين وسيادة العدل فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، والعكس صحيح! .. وبعبارة عمر : « فان الناس لم يزالوا مستقيمين ما استقامت لهم ائمتهم وهداتهم .. والرعية مؤدية الى الامام ما أدى الامام الى الله ، فاذا رتع الامام رتعوا .. ! » (1) .. فعلى الحاكم ، أى على نظام الحكم ،تتوقف قيمة العدل ، حضورا أو غيابا ، فى أى مجتمع من المجتمعات .. وما تلك « المشاجب » التى يعلق عليها البعض فساد المجتمـع ، من مثـل : تغير النفوس ، وفساد الاخلاق ، وحب الشهوات .. الخ .. الخ .. الا نتائج ومسببات وثمرات أفرزها فساد النظام الذى يسود المجتمع الذى انتشرت فيه هذه الأعراض .

وانطلاقا من هذا التحديد لمسئولية الحاكم والنظام فى فكر عمر بن الخطاب يمتد هذا الخليفة العظيم بهذه المسئولية لتشمل مختلف الانشطة والأماكن

---

(1) المصدر السابق . ج ٣ ق ١ ص ٢١٠ .

والميادين فى المجتمع .. فعمر يحكم فى « المدينة » ، ولكنه يتحدث عن ضميرة اليقظ بمسئوليته عن رعاة اليمن أو عن أرامل العراق اللاتى لابد وأن تتوفر لهن الاحتياجات ! .. بل وعن الجمل الذى يتعثر على شاطىء الفرات لأن الدولة لم تمهد وتعبد له الطريق .. ! .. ففى أى بقعة من الدولة يقف ضمير الحاكم الأعلى ويقف النظام مسئولا عن الظلم ، بل وعن القصور والتقصير ، **الواقع على الانسان ، بل وعلى الحيوان !..وبعبارة عمر « .. وإيما عامل لى ظلم أحدا ، فبلغتنى مظلمته فلم أغيرها ،فأنا ظلمته .. !.. »(١)**

والمساواة القانونية ، التى قررها عمر ، بين الحاكم والمحكوم ، تنبع فى فكره ، من طبيعة مهمة الحاكم فى المجتمع الذى يحكم فيه .. فهو ليس « سيدا » للمحكومين .. ولقد سن عمر سنة حسنة عندما جعل من موسم الحج الى بيت الله الحرام مؤتمرا سياسيا يحاسب فيه الناس ولاتهم و حكامهم بحضرة أمير المؤمنين .. فلقد كان يستدعى الولاة ، حتى اذا اجتمعوا أمام الناس قام خطيبا فقال : « أيها الناس، انى لم ابعث عمالى عليكم ليصيبوا من أبشاركم ولامن أموالكم ، وانما بعثتهم ليحجزوا بينكم ويقسموا فيئكم بينكم » — « أى أن مهمة الولاة هى توفير الحد الأدنى من العدل للمحكومين : العدل فى الحكم والقضاء والعدل فى قسمة الأموال) — .. ثم استطرد عمر قائلا للناس : « .. فمن فعل به غير ذلك فليقم ! .. » .. ولما استكثر عامل مصر ، عمرو بن العاص ، أن ينفذ القصاص على الوالى ! اذا هو « أدب رجلا من رعيته » ..استنكر عمر هذا المنطق ، وقال : « .. ومالى لا أقصه منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقص من نفسه ؟! » .. ثم كتب بيانا عاما وأمرا شاملا الى ولاته على الاقاليم يقول فيه: « . . لا تضربوا الناس فتذلوهم ولا تحرموهم فتكفروهم ! » (٢) .. فالحرمان ، فى رأى هذا الخليفة العظيم ، ، سبب شيوع الكفر — والعياذ بالله — بين الناس ! .. بل ويقرر عمر أن ظلم الحاكم يلغى عقد حكمه ، ويحل الناس من طاعته « فمن ظلمه عامله فلا أمرة عليه دونى ! » (٣)

وحتى يكون هناك عدل حقا ، وحتى تكون هناك مساواة حقيقيةبين الحاكم والمحكوم ، فلابد وأن تتعدى الفعالية نطاق النظريات والصياغات الى الواقع والتطبيق .. بل ولابد أن يحيا الحاكم حياة المحكوم ،حتى يعلم ، بالحق والصدق ، حقيقة هذه الحياة ، وحتى تصبح طموحاته فى العدل العام عميقة وصادقة وجادة لتعبيرها فى ذات الوقت عن

(١ ، ٢) المصدر السابق . ج ٣ ق ١ ص ٢٤٤ ، ٢٢٠ . وص ٢١١ ، ٢٠١ .
(٣) تاريخ الطبرى . ج ٤ ص ٢٠٣ .

طموحاته للعدل الخاص الذى يتوق اليه هو كفرد وانسان .. وعمر يتساءل ذلك التساؤل الذى لا يزال يدوى ، رغم القرون : ((**كيف يعنينى شأن الرعية اذا لم يمسسنى ما مسهم ؟!**)) .. ويستنكر أن تكون له منزلة خاصة يعجز عن بلوغها المحكومون ، ويأبى الا أن تكون حياته أسوة بحياة سائر الناس .. ((**اذا كنت فى منزلة تسعنى وتعجز عن الناس فوالله ما تلك لى بمنزلة حتى أكون أسوة للناس ! .. (١)**))

ولقد كان عمر بن الخطاب أمينا كل الأمانة فى تطبيق نهجه هذا على ذاته وأسرته وخاصته .. نهجه هذا فى المساواة بين الحاكم والمحكوم، وفى أن يحيا الحاكم حياة المحكومين .. وفى هذا الميدان حفلت كتب التراث والتاريخ بالعديد من القصص والوقائع والمأثورات :

● فعمر ينهى خادمه ((يسار بن نميل)) عن نخل دقيق خبزه ، حتى **يظل عيشه فى خشونته على نحو عيش الناس .. ويقسم يسار بالله: ((ما نخلت لعمر الدقيق قط الا وانا له عاص ! (٢)))**

● و ((**حفص بن ابى العاص**)) **يمتنع عن تناول طعام عمر معه ، لأنه طعام خشن ، ويدور بينه وبين عمر هذا الحوار الذى بدأه عمر بالسؤال:**

ـ ما يمنعك من طعامنا ؟! ..

ـ ان طعامك جشب غليظ ، وانى راجع الى طعام لين قد صنع لى فاصيب منه ! ..

ـ أترانى أعجز أن آمر بشاة فيلقى عنها شعرها ، وآمر بدقيق فينخل، ثم يخبز .. خبزا رقاقا ، وآمر بصاع من زبيب فيقذف فى سعن ـ قربة صغيرة يصنع فيها النبيذ ـ ثم يصب عليه من الماء فيصبح كأنه دم غزال؟! !)

ـ انى لأراك عالما بطيب العيش ! ..

ـ أجل ! .. والذى نفسى بيده لولا ان تنتقص حسناتى لشاركتكم فى لين العيش ! (٣))

---

(١) المصدر السابق . ج ٤ ص ٩٨ ، ٢٠١ .
(٢) طبقات ابن سعد . ج ٣ ق ١ ص ٢٣١ .
(٣) المصدر السابق . ج ٣ ق ١ ص ٢٠١ .

فعمر كان عالمابطيب العيش ، خبيرا بالأطعمة الرقيقة والأشربة التي تشبه دم الغزال ! . . ومعاشر أولئك الذين جعلتهم تطلعاتهم يعافون عيشه الخشن وطعامه الغليظ .. ولكنه الحاكم الذي حمل الأمانة :
« كيف يعنيني شأن الرعية اذا لم يمسسني ما مسهم ؟! »

● وعمر لا يأخذ بذلك نفسه فقط ، بل وأسرته أيضا .. بل لقد سن سنة تشريعية تجعل العقوبة مضاعفة اذا كان مرتكب الذنب من أسرة أمير المؤمنين ! .. وأعلن ذلك في أهله قائلا : « .. قد سمعتم مانهيت عنه ، وانى لا أعرف أن أحدا منكم يأتى شيئا مما نهيت عنه الا ضاعفت له العذاب ضعفين !(1) ».

لكن .. كيف يعرف عمر حياة الناس كى يحياها كواحد منهم وهو الحاكم الأعلى الذى يعيش في العاصمة ؟ بديهى أن **بساطة المجتمع** وسلوك عمر قد أعاناه على بلوغ ذلك المراد ، خصوصا وأنه قد سن سنة التجوال ليلا — «العسس» — واستطلاع أحوال الفقراء وعامة الناس .. وسن سنة استطلاع أحوال الآفاق في مؤتمر الحج الذى يعقده كل عام ..

لكن هذا الخليفة العظيم لم يقف عند هذه الحدود ، فعزم على النزول الى أقاليم الامبراطورية وولاتها ، لدراسة واقعها على الطبيعة ومعايشة عامة المسلمين في المواطن والظروف التى فيها يعيشون ، وقرر أن يخصص لمشروعه هذا عاما كاملا ، يعطى فيه لكل اقليم من الأقاليم الستة شهرين .. بل واعتبر هذا العام من أفضل أعوام حياته فخير أوقات الحاكم وأكثر الأيام بركة في عمر أمير المؤمنين تلك التى يقضيها في دراسة حال الرعية ومشاركة الناس ظروف هذه الحياة ! .. يقول عمر عن مشروعه هذا : « لئن عشت ، ان شاء الله ، لأسيرن فى الرعية حولا — «عاما» — فانى أعلم ان للناس حوائج تقطع دونى، أما **عمالهم فلا يرفعونها الى ، وأما هم فلا يصلون الى !** .. فأسير الى الشام ، فأقيم بها شهرين ، ثم أسير الى الجزيرة ، فأقيم بها شهرين ثم أسير الى مصر ، فأقيم بها شهرين ، ثم أسير الى البحرين ، فأقيم بها شهرين ، ثم أسير الى الكوفة ، فأقيم بها شهرين ، ثم أسير الى البصرة ، فأقيم بها شهرين . . **والله لنعم الحول هذا ؟! .. (2) »**

هكذا فكر .. وشرع .. ونفذ — في ميدان العدل — عمر بن الخطاب .

---

(1) المصدر السابق . جـ ٣ ق ١ ص ٢٠٧ .
(2) تاريخ الطبرى . جـ ٤ ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

فالعدل قيمة اجتماعية ، لا بد أن تتعدى حدود النظر والفكر كى توضع فى الممارسة والتطبيق ..

والعدل ، بالنسبة للناس ، يعنى حدا ادنى لا بد وان يتحقق ،متمثلا فى الانصاف القانونى والمالى ..

وفى هذا الانصاف وفى تلك المساواة لا بد وان يتساوى الحاكم بالمحكوم .

وأمر هذه المساواة ليس ما لصعب ولا هو بالمستحيل ، فقط يجب أن تصح عقيدة الحاكم فى العدل ، ويصدق عزمه فى التطبيق ، ويعايش المحكومين ، لأنه لن يعنيه شأنهم اذا لم يمسسه ما يمسهم .. كما قال عمر بن الخطاب ..

ان عمر لم يصعب طريق العدل على الحكام ، كما قال كثيرون .. ولكنه صعب على الكثيرين الصدق فى الحديث عن الاسلام وباسمه، طالما لم ينهجوا ، فى العدل ، نهج هذا الخليفة العظيم ، الذى كان عدله الصورة الأمينة لما دعا اليه الاسلام فى هذا الميدان ! ..

المال للأمة

وهذا العدل الذى يشترط عمر بن الخطاب لتحقق حده الأدنى أن يقوم الانصاف للناس جميعا فى قسمة الثروة وتوزيع الأموال ، لاينبع عند هذا الخليفة العظيم من دوافع الاحسان أو التفضل أو الشفقة على جمهور الأمة وفقرائها ، ولكنه مؤسس على عقيدة « اجتماعية ــ اقتصادية » ترى أن المال ــ الذى هو ملك الله مالك كل شىء ــ انما هو مال الناس جميعا، فجمهور الأمة تتمثل فيهم ذاتية الانسان وشخصيته العامة والجمعية ، ذلك الانسان الذى هو خليفة الله فى أرضه ، ومن ثم فان ملكية الله سبحانه للمال وحقه فيه انما تعنى فى الواقع والتطبيق أن يكون هذا المال ملكا لمجموع الأمة وحقا من حقوقها، يتم توزيعه وفق المعايير العادلة او الأقرب الى العدل ، حسب ما تقرر هذه الأمة وتختار من تلك المعايير .. فالحاكم الذى يعدل ــ فى رأى عمر ــ لا يتفضل على الناس ، وانما يقوم بواجبه ، كحامل للامانة الى رد الحق الى أصحابه الأصليين ..

وهذه العقيدة « الاجتماعية ــ الاقتصادية » يعبر عنها عمر عندما يقسم بالله ــ ثلاثا ــ فيقول : « **والذى نفسى بيده ما من احد الا لنفى**

هذا المال حق ، اعطيه (١) أو منعه (٢) ؛ وما أحد أحق به من أحد .. وما أنا فيهم إلا كأحدهم .. فالرجل وبلاؤه .. والرجل وقدمه.. والرجل وحاجته .. هو مالهم يأخذونه .. أنا فيؤهم الذى أفاء الله عليهم ، ليس هو لعمر ولا لآل عمر ! .. (٣)»

ولقد وضع عمر هذه العقيدة « الاجتماعية - الاقتصادية » فى التطبيق ، وامتلأت صفحات تاريخه بالنماذج والوقائع التى تؤكد التزامه التام والخلاق بهذا الفكر المالى الذى عبر عنه فى تلك الكلمات ..

● فهو يقرر أن يكون لكل مواطن فى الدولة حداً أدنى للمعيشة .. ويستشير المسلمين فى مقدار هذا الحد الأدنى ..

ويجرى التجارب المعاشية ليصل الى تحديد هذا المقدار ..ويروى « الحارثة بن مضرب » أن عمر طلب احضار مقدار من الطعـــام ـ « جريب» (٤)ـ فعجن وخبز ثم عمل « ثريدا » ، ثم دعا ثلاثين رجلا لأكله فى الغداء ، ثم أمر بتكرار ذلك فى وجبة العشاء ، فوجد هذا كافيا لهذا العدد ، ومن ثم تقرر لكل مواطن « جريبان » فى الشهـر حداً أدنى للطعام (٥) ! ..

● وحتى الأطفال الرضع كان لهم نصيب فى بيت مال المسلمين على عهد عمر ، أى نصيب فى مال الأمة .. وفى البداية كان استحقاقهم له يبدأ مع بداية « الفطام» .. ثم أدرك من تجواله بين أحياء المدينة ، ومراقبته مواطن مبيت الرجل والمسافرين أن الأمهات المرضعات يتعجلن وقت فطام الأطفال استعجالا لنصيبهم فى العطاء ، ففزع لما يسببه ذلك من بكاء الأطفال وضعف لبنيتهم قد يودى بحياتهم ، فخطب فى الناس ، يلوم نفسه ، وينتقد تشريعه ، ويعلن أن استحقاق الطفل فى المال يبدأ مع لحظة الميلاد .. قال : « يا بؤسا لعمر ! كم قتل مـن أولاد المسلمين ؟! .. ألا لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، فأنا نفرض لكل مولود فى الاسلام ! ..» وأمر المنادى فنادى بذلك فى العاصمة ، وكتب به كتابا الى الآفاق (٦) ! ..

---

(١) ، (٢) الفعلان مبنيان للمجهول .
(٣) طبقات ابن سعد . ج ٣ ق ١ ص ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ .
(٤) والجريب مكيال قديم مقداره أربعة أقفزة ، والقفيز مكيال مقداره ثمـانية مكاكيك . والجريب يطلق أيضا على مساحة الأرض التى تبذر بحب هذا المكيال .
(٥) طبقات ابن سعد . ج ٣ ق ١ ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .
(٦) المصدر السابق . ج ٣ ق ١ ص ٢١٧ .

وكان عطاء الطفولة هذا الذى قرره عمر ، وكفالة الدولة لهم يزداد مقداره مع تزايد عمرهم فى السنين .. فللطفل عند الميلاد مائة درهم « فاذا ترعرع بالغ مائتى درهم ، فاذا بلغ زاده ..! »

ولم يكن حق الطفولة هذا وقفا على من له أب أو أبوان ، بل كان أيضا حقا قرره عمر للأطفال اللقطاء !.. للقيط مائة درهم ، ثم يزداد عطاؤه الذى تعطيه الدولة لمن يتولى تربيته .. « وكان يوصى بهم خيرا ، ويجعل رضاعهم ونفقتهم من بيت المال !.. »

هكذا قرر عمر وطبق المبدأ الذى جعل المال للامة ، لكل مواطن فيه حق ونصيب ، يبدأ بالحد الأدنى للمعاش ، ثم يتدرج صعودا وفقا لبلاء الانسان وعمله وحاجته ودوره فى بناء المجتمع الجديد .. وعمر فى تطبيقه هذه العقيدة « الاجتماعية – الاقتصادية » ، أمر بتدوين أسماء القبائل ، وأسماء كل الافراد فى هذه القبائل ، فجعل لكل قبيلة « ديوانا » .. أى أنه لم يدون فقط ديوان الجيش والجند ، كما هو الشهير فى كتب التاريخ ، وانما دون دواوين للامة جمعاء ، كبارا وصغارا ، رجالا ونساء .. ونحن نقرأ مثلا : أنه أمر « فكتب له عيال أهل العوالى ، فكان يجرى عليهم القوت .. » وأنه « كان يحمل ديوان قبيلة خزاعة حتى ينزل « قديدا » ، فتأتيه القبيلة « بقديد » ، فلا يغيب عنه امرأة ، بكر ولا ثيب ، فيعطيهن فى أيديهن .. ثم يروح فينزل « عسفان » ، فيفعل مثل ذلك أيضا !.. »(1)

والانتاج

وكان عمر يعطى الناس عطاءهم ويقدم لهم نصيبهم من مال الأمة ، حتى ولو زاد هذا العطاء والمال عن احتياجاتهم الضرورية فى النفقات .. ولما تحدث اليه « خالد بن عرفطة » عن أن العطاء يشمل الأطفال وهم لا يأكلون ، وأن ذلك يؤدى الى توفر أموال قد لا تنفق فتتعطل ، وقد تنفق فيما لا ينبغى أن تنفق فيه .. سلم له عمر بحدوث مثل هذه النتيجة ولكنه أصر على بقاء هذا النظام واستمرار تطبيق هذه الفلسفة المالية .. فقط اقترح لمعالجة هذه الثمرة السلبية الجانبية أن يحث الولاة والعمال الناس على توجيه الفوائض المالية لاغراض الانتاج وميادينه ، بدلا من الاغراق فقط فى الاستهلاك ! .. فالزمن لن يضمن لهم – بعد عمر – عدلا يفيض عليهم به المال ، وليس سوى الانتاج والعمل فى تنمية المال سبيلا للأمن عندما تتغير الظروف

(1) المصدر السابق ، جـ ٣ ق ١ ص ٢١٤ .

وتتبدل الفلسفات ! .. قال عمر لخالد بن عرفطة ، عن المال والعطاء: « انما هو حقهم اعطوه ، وأنا اسعد بادائه اليهم منهم باخذه ! .. فلا تحمدنى عليه ، فانه لو كان من مال الخطاب ما أعطيتموه ! .. ولكنى قد علمت أن فيه فضلا — « زيادة عن حاجات النفقات » — ولا ينبغى أن أحبسه عنهم ، فلو إنه اذا خرج عطاء أحد هؤلاء الاعراب ابتاع غنما فجعلها بسوادهم ، ثم اذا خرج العطاء الثانية ابتاع الرأس فجعلها فيها ؟؟ .. فانى أخاف عليكم أن يليكم بعدى ولاة لا يعد العطاء فى زمانهم مالا ! .. فان بقى أحد منهم أو أحد من ولده كان لهم شيء قد اعتقدوه — «ادخروه» — فيتكئون عليه .. تلك نصيحتى لك ياخالد ابن عرفطة ، وهى نصيحتى لمن هو باقصى ثغر من ثغور المسلمين ، وذلك لما طوقنى الله من أمرهم .. ولقد قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : من مات غاشا لرعيته لم يرح رائحة الجنة ..(١)»

والعمل

ولقد كان « للعمل» فى فلسفة عمر الاجتماعية مكان بارز ووزن كبير .. فالعروبة لن يغنى الانتساب لها والافتخار بمجدها عن الانسان، ان لم يعمل ، شيئا .. بل ان الانتساب الى الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، لن يغنى عن غير العاملين شيئا .. ويقسم عمر فيقول : **« والله ، لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة ! .. فلا ينظر رجل الى القرابة .. فان من قصر به عمله لا يسرع به نسبه ! .. (٢)»**

وانطلاقا من هذا التقدير لقيمة العمل ودوره فى التنمية وفى اعطاء الأشياء قيمتها اعاد عمر النظر فى أوضاع كثيرة أدت الى أن يحوز نفر من المسلمين مصادر للثروة ثم يعجزون عن تنميتها وتطوير انتاجيتها ، فلا هم ينهضون باستثمارها ، ولا هم يدعونها للآخرين، وانما « يحجزونها » ويحتجزونها .. فهم بدعوى تملكهم لها واقطاع الرسول اياهم هذه المصادر — وخاصة الارض — زعموا لأنفسهم الحق والحرية فى ابقائها فى حوزاتهم واحتجازهم !.. أعاد عمر النظر فى هذه الأوضاع ، حتى ما كان منها اقطاعا قطعه الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، وحتى ما كان منها لصحابة أجلاء « كبلال بن الحارث » !.. فيروى مؤرخوا الأموال والخراج فى تراثنا أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد اقطع بلالا أرضا طويلة عريضة هى أرض العقيق .. ولم يستطع بلال أن يستثمرها ، فطلب اليه عمر أن يكتفى منها بما يطيقه عمله ، ويترك ما بقى للمسلمين .. فحدث بينهما خلاف جسده هذا الحوار الذى بدأه عمر بقوله :

---

(١) المصدر السابق . جـ ٣ ق ١ ص ٣١٥ .
(٢) المصدر السابق . جـ ٣ ق ١ ص ٢١٣ .

ـ انك استقطعت رسول الله ارضا طويلة عريضة ، فقطعها لك وان رسول الله لم يكن يمنع شيئا يسأله ، وانت لا تطيق ما فى يدك !.

ـ اجل ! ..

ـ فانظر ما قويت عليه فامسكه ، ومالم تقدر عليه فادفعه الينا نقسمه بين المسلمين ..

ـ لا .. ! لا افعل ! .. هذا شىء اقطعنيه رسول الله ..

ـ ان رسول الله لم يقطعك لتحتجزه عن الناس ، وانما اقطعك لتعمل فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقى !

ـ لا افعل ! ..

ـ والله لتفعلن ! ..

ثم أخذ عمر من بلال ما عجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين ... ثم خطب فى المسلمين فأعلن أن من حاز أرضا ليعمرها فأهمل أو عجز، وجب أن يتركها لمن يقدر على احيائها ، لأن الأرض لمن يعمرها ويفلحها ويحييها « فمن أحيا أرضا ميتة فهى له .. ومن عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهى له ! .. »(1)

فالأرض لمن يعمرها ويحييها ، لأن العمل هو الذى يعطى الاشياء قيمتها ، يضيف للمجتمع والناس جديدا ، وليست الحياة والاحتجاز والاحتجار ! ..

والمال العام

وفى نظام عمر الاقتصادى برز نصيب الدولة ـ « الأمة » ـ فى الثروة ، أى برز حجم المال العام ، لاتساع مجالات الانفاق على المصالح العامة ، تلك المجالات التى زاد العدل الاجتماعى من حجمها ، وأضاف اتساع الدولة وازدياد مهامها هذه المجالات اتساعا ..

(1) يحيى بن آدم (الخراج) ص ٩٣ ، ٩١ . طبعة القاهرة سنة ١٣٧٤ م .
و : ابو عبيد القاسم بن سلام (الاموال) ٤٠٨ ، ٤٠٩ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

● فكانت ملكية الرقبة في الأرض المفتوحة — وهي أودية الأنهار بمصر والشام والعراق — التي أصبحت الثروة الأساسية في المجتمع — كانت هذه الملكية للأمة ..

● وكانت « الصوافي » — أي الأموال والأرض المصادرة — من الأعداء وأجهزة الدولة والحرب في البلاد المفتوحة ملكية خالصة للأمة ..

● وكانت هناك من قبل : الملكية العامة لما كان بمثابة المصادر الأساسية الثروة في الدولة ، على عهد بساطتها وفقرها

قبل عمر ، وهي : الماء والنار والكلأ .. التي حددها حديث الرسول عليه الصلاة والسلام الذي قال فيه : « ثلاث لا ملكية فيها : الماء والنار والكلأ .. » .. وفي رواية أخرى : « المسلمون شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار » (١)

● كانت هناك مراع للدولة خصصت ، على عهد عمر ، للخيل والابل المخصصة للقتال ، أو لشئون الدولة أو لمساعدة الفقراء على اداء فريضة الحج .. ومن هذه المراعي : النقيع ، والربذة ، والشرف ..

ولكن عمر أصدر أوامره للمشرفين على مراعي الدولة هذه بأن يبيحوها للفقراء ، كي ترعى فيها أغنامهم وإبلهم ، ويمنعوها عن الأغنياء ، حتى ولو كان هؤلاء الأغنياء من كبار الصحابة الذين سبقوا الى الاسلام وهاجروا مع رسول الله ، مثل عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف ! .. انه مال عام ، فهو للدولة .. ولكنه أيضا للفقراء ، دون الأغنياء !.. ويروى « زيد بن أسلم ، عن أبيه » ، فيقول : « سمعت عمر ، وهو يقول « لهني » — حين استعمله على حمى الربذة — يا هن ، اضمم جناحك على الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وادخل رب — « صاحب » — الصريمة — « تصغير : صرمة (بكسر الصاد وسكون الراء) وهي القطيع الصغير من الابل » — والغنيمة — « تصغير : غنمه .. وهي القطيع الصغير من الغنم » — .. واياي — « دعني » — ونعم — « بفتح النون والعين : ماشية » — ابن عفان وابن عوف ، فانهما ان هلكت ماشيتهما رجعا الى نخل وزرع ، وأن هذا المسكين ان هلكت ماشيته جاء يصرخ : يا أمير المؤمنين ! .. فالكلأ أهون علي ؟ ! أم غرم الذهب والورق — « الفضة » — ؟ ! .. انها لأرضهم ، قاتلوا عليها في الجاهلية ، وأسلموا عليها في الاسلام .. والمال مال الله ، والبلاد بلاد الله ! ... » (٢)

---

(١) هذا الحديث رواه ابن ماجه في سننه ورواه الدرامي في سننه ورواه احمد بن حنبل في مسنده .

(٢) الاموال — ص ٤١٨ ، ٤١٩ .

فالمال مال الله ، والبلاد بلاد الله ، والدولة تختص بما تختص به للمصالح العامة ، ومن هذه المصالح رعاية شئون غير القادرين ، أما القادرون فلا حق لهم فى هذا المال العام ، لأن لديهم ما يكفيهم ، فلا عدل فى مشاركتهم الفقراء فيما يسدون به الحاجات ويلبون به الاحتياجات!.

تلك كانت نقطة الارتكاز والانطلاق فى فلسفة العدل والفكر الاجتماعى عند عمر بن الخطاب .

وضد التطلعات غير المشروعة

وعلى حين كان موقف عمر وعدله منحازا الانحياز كله لمجموع الأمة ، وبالذات لفقرائها ومحتاجيها ، كان عدله هذا بالمرصاد لذلك النفر من اشراف قريش وقدامى أثريائها وقادتها وملئها الذين وقفوا من الاسلام موقف المناهضة والعداء دفاعا عن المظالم الاجتماعية التى كانوا منهما يستفيدون ولامها يستثمرون ..

وبعد فتح مكة ، فى السنة الثامنة من الهجرة ، أسلم كل هؤلاء ، وسموا بمسلمة الفتح، وكان العطاء والمال وتأليف القلوب بهما من وسائل اجتذاب العديد منهم الى النظام الجديد.. وظل الكثير من المسلمين على حذر من الكثير من هؤلاء .. وفى عهد عمر ، وبعد الفتوحات وماجلبت للدولة من ثروة وثراء ظهرت تطلعات الكثيرين من هؤلاء الاشراف والسادة ورأوا الفرصة سانحة لحيازة الأرض فى البلاد المفتوحة ،بل والقفز الى جهاز الدولة وقيادتها تحت رايات الاسلام ، كما كان لهم جهازها وقيادتها بمكة قبل الاسلام ! . .

وسجل التاريخ أن عمر بن الخطاب كان شديد الوعى بهذه المخاطر الجديدة ، شديد الحذر من هؤلاء القوم ، شديدا عليهم الشدة كلها كى يحول بينهم وبين تحقيق ما يريدون .. ! .

فهو يحذر هذا النفر من سادة قريش عندما رآهم يجتمعون معا ويأتمرون من دون المسلمين .. حذرهم من أحياء عصبيتهم القديمة وتميزهم الذى قضى عليه ظهور الاسلام ، وقال لهم ــ كما يروى ابن‌عباس ــ : « بلغنى انكم تتخذون مجالس ، لا يجلس اثنان معا حتى يقال :من صحابة فلان ؟ من جلساء فلان ؟ حتى تحوميت المجالس ! .. فيضوا مجالسكم بينكم ، وتجالسوا معا ــ «أى اندمجوا فى عامة الناس»ــ فانه أدوم لألفتكم ، والهيب لكم فى الناس ! » .. ثم يتوجه عمر الى الله‌شاكيا هذا الملأ من قريش ، الذين كرههم وكرهوه ، فيقول : « اللهم ملونى ومللتهم ! وأحسست من نفسى وأحسوا منى، ولا أدرى بأينا يكون الكون، وقد أعلم أن لهم قبيلا منهم ، فاقبضنى اليك ! .. » (1)

وهذا واحد من أشراف قريش وأثريائها : عبد الله بن أبى ربيعة بن

(1) تاريخ الطبرى جـ ٤ ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

المغيرة المخزومي يسعى لأن تكون له بالعاصمة مرابط خيل كثيرة ، ويرى عمر أن فى ذلك ما يحدث أزمة فى أعلاف الخيل بالمدينة ، فيمنعه من ذلك! .. فلما كلم الناس عمر فى ذلك اشترط أن يجلب ابن أبى ربيعه لخيله أعلافها من املاكه خارج المدينة ، وقال : « لا آذن له أن يجىء بعلفها من غير المدينة » .. فنفـــذ أمر عمر « وارتبط عبد الله بن أبى ربيعة أفراسا ، وكان يحمل اليها علفا من أرض له باليمن ! » .

وهند بنت عتبة تقترض قرضا من بيت مال المسلمين لتتاجر فيـــه ، ولكن أبا سفيان ينصحها بأن تتلكا فى رد هذا القرض لبيت المال ويعلم بذلك عمر بن الخطاب فلا يتردد فى حبس ابى سفيان ، وهو من هو فى ملأ قريش ، وهو قائد حربها الطويلة ضد الاسلام ! .. ويستمر حبسه حتى ترد هند قرضها الى بيت مال المسلمين . .

ولقد بلغ موقف عمر بن الخطاب ضد ملأ قريش ذروته عندما حجر عليهم فى العاصمة ، ومنعهم من مغادرتها الا باذن منه ، ولمدة محددة وأجل معلوم ! .. فقرر عليهم ما نسميه بلغة عصرنا بالتوقيف أو تحديد مـحل الاقامة ، وذلك حتى يمنعهم من تحقيق مطامحهم المالية ومطامعهم فى الثراء بالبلاد الغنية المفتوحة .. ولقد كان بعض هؤلاء السادة يريد أن يتحايل على مغادرة العاصمة باسم الغزو فى سبيل الله ، فكان عمر يبتسم له ، ويقول : حسبك غزوك مع رسول الله ؟ ! .. والطبرى ـ يحدثنا عن هذا الموقف الذى اتخذه عمر من اشراف قريش هؤلاء ، ويضـع يدنا علـى اهميته الاجتماعية ، فيقول : وكان **عمر بن الخطاب « قد حجر على اعلام قريش من المهاجرين الخروج فى البلدان الا باذن وأجـــل .. » .. ثم يستطرد فيضع يدنا على الآثار السيئة التى ترتبت على اهمال حظر عمر بعد أن تولى الخلافة عثمان بن عفان ، فيقول : « فلمـــا ولى عثمان لم يأخذهم بالذى كان عمر يأخذهم به ، فخرجوا الى البلاد ، فلما نزلوها ورأوا الدنيا ، ورآهم الناس .. وتقربوا اليهم ، وقالوا : يملكون فيكون لنا فى ملكهم حظوة ؟! .. فكان أول وهن على الاسلام وأول فتنة كانت فى العامة ! ! .. ولذلك كان عثمان احب الى قريش من عمر ؟!** »

فعمر ... بوعيه الاجتماعى ، وعدله بين النـــاس .. رأى المال مال الأمة ، ومال جمهورها وعامتها بالدرجة الأولى .. ورأى الحجر والجبا ضد أشراف قريش ، حتى ولو كانوا مسلمين ومهاجرين أولين .. فكان فى ذلك صلاح الاسلام والمسلمين .. فلما أن تبدلت السلطة ، وتغيرت المواقف ، وأنطلق الخاصة ، فملكوا وملك بواسطتهم وفى حماهم الاتبـاع والاذناب ، حدث ـ كما يقول الطبرى ـ « **أول وهن على الاسلام ، وأول فتنة فى المسلمين !** » .. حدث ذلك عندما غاب عدل عمر بن الخطاب عن ساحة المجتمع والسلطة فى ديار الاسلام ! ..

العلاقات السوفيتية الأمريكية

•

الإنجازات والمصاعب

بقلم: جورجي أرباتوف

التباين بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كبير ، لكن الاكبر منه الاختلافات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي تفصل بينهما • ومع ذلك فان اعادة تشكيل علاقاتهما بروح السلام والفهم المتبادل والتعاون قد اصبحت في عصرنا احدى القضايا الرئيسية في الحياة الدولية ، ومشكلة تحتل على الدوام الاهتمام الاكبر للحزب الشيوعي السوفييتي والحكومة السوفييتية ، كما تؤكد الاحداث كل يوم •

وليس هناك مايجافي الحقيقة أكثر من الزعم القائل بان الاتحاد السوفييتي ، باعتباره أحد القوتين العظميين ، يدعي نوعا من الحقوق والامتيازات الخاصة في العالم ، لأن مثل هذا المفهوم أبعد مايكون عن نظرته ومثله العليا وأهدافه السياسية . وهناك بالطبع حقائق لا يستطيع أن ينكرها احد ، واحد هذه الحقائق هو أن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة هما أكبر وأقوى بلدين في عصرنا في المجالين الاقتصادي والعسكري مما يفرض عليهما مسئولية خاصة حيال المحافظة على السلام في العالم .

ان حل العديد من المشاكل ، وفي مقدمتها مشكلة الحرب « الحرب الذرية » والسلام ، يتوقف في ظل الوضع الراهن على سياسة هذين البلدين وعلى العلاقات بينهما . وحالة العلاقات السوفييتية الامريكية تحدد لدرجة كبيرة « درجة الحرارة » السياسية في مختلف أنحاء العالم ، بل والمناخ الدولي بأكمله . كما تحدد كذلك فرص الدولتين لاتخاذ خطوات مشتركة من أجل السلام . وغني عن القول أن التعاون بين هذين البلدين يمكن أن يلعب دورا هاما للغاية في حل العديد من المشاكل العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والبيئية الملحة التي تواجه البشرية .

وقد اكدت اللجنة المركزية في تقريرها الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي بارتياح وجود تغييرات ايجابية في العلاقات السوفييتية الامريكية . واشار ليونيد بريجنيف الى أن « التحول الى الأفضل في علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أكبر دولة في العالم الراسمالي ، كان حاسما بالطبع في التقليل من خطر حرب عالمية جديدة وفي تعزيز السلام » .

وقد اتفق الطرفان في عدد من اجتماعات القمة السوفييتية الامريكية

على الحاجة الى اقامة علاقات متكافئة وسلمية . وأرست الوثائق التى تمت صياغتها فى تلك الاجتماعات أساسا سياسيا وقانونيا راسخا لمثل هذه العلاقات . وخلال السنوات الخمس الماضية وقع الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة اتفاقيات أكثر مما وقعاه فى كل الفترة السابقة من تاريخ علاقاتهما . وأهم مافى تلك الوثائق هى « المبادىء الأساسية للعلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة » ، « والاتفاقية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة حول تجنب الحرب النووية » .

وتحقق قدر من التقدم كذلك فى الحل العملى لعدد من المشاكل ذات الأهمية المتبادلة التى تواجه الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة . فقد اتخذ البلدان خطوات أولية ، على سبيل المثال ، نحو الحد من الأسلحة الاستراتيجية . ورغم أن هذه الخطوات الاولية لا يمكنها أن تكبح سباق التسلح ، فلا يمكن التهوين من مغزى الاتفاقيات التى وقعت فى هذا المجال .

وحتى المتخصصون فى هذا المجال غالبا مايتساءلون : ما الذى كان يمكن أن يحدث لو لم تتخذ هذه الخطوات ؟ والجواب واضح : ربما كان الوضع الان أكثر تفجرا مما هو عليه اليوم . ان انظمة الدفاع المضادة للصواريخ والتى شملتها اتفاقيتا الحد من التسلح لعام ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ ، على سبيل المثال ، كانت ستوسع بدون شك ولم يكن ذلك ليتطلب بلايين الدولارات من النفقات العسكرية الاضافية فحسب ولكنه كان سيقوض كذلك من استقرار الوضع الاستراتيجى فى العالم . والشىء المهم كذلك هو أن هذه الاتفاقيات قد برهنت على أن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة عليهما أن يتفاوضا بنجاح حول أعقد المشاكل التى تؤثر على مصالحهما الحيوية .

وخلال السنوات العديدة الماضية طور البلدان التعاون فى عديد من المجالات تمتد من التجارة « رغم أن النتائج فى هذا المجال كان من الممكن أن تكون أكثر اثارة للاعجاب اذا لم تكن الولايات المتحدة قد اتبعت سياستها التجارية التمييزية حيال الاتحاد السوفييتى » الى الطب وهندسة القوى واستكشاف الفضاء . ويجرى العمل فى انجاز حوالى ١٥٠ مشروعا سوفييتيا أمريكيا مشتركا . وهذا هام للغاية من الناحية السياسية ، لأنه يعزز أسس التعايش السلمى . ومن الناحية العملية فان هذا التعاون هام لأنه يعنى مزايا اضافية لكلا البلدين . ومن وجهة نظر الآفاق بعيدة المدى ، فان التعاون بين البلدين اللذين يمتلكان اضخم امكانيات اقتصادية وعلمية وتكنيكية فى العالم ، سيعجل دون شك من حل عدد من المشاكل الهامة للغاية التى تؤثر على مصالح البشرية بأسرها ، وليس فقط مصالح الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة .

وأخيرا ، فان الجو السياسى العام فى العلاقات بين الاتحاد السوفييتى

والولايات المتحدة قد تغير نحو الأفضل . فهناك تفاهم أفضل بينهمـــا واستعداد لمناقشة المشاكل التى تنشأ ، ومواصلة للبحث عن طرق ووسائل لاتخاذ خطوات مشتركة ، لصالح السلام . وكان لذلك تأثير هام للغـاية على كل الوضع فى أوربا حيث طرات تغييرات ايجابية هامة خلال السنوات العديدة الماضية ، توجت بنجاح مؤتمر الأمن الأوربى . وساعد ذلك على تسوية عدد من الاوضاع الحرجة « اندلاع الحرب فى الشرق الاوســـط فى أكتوبر ١٩٧٣ ، مثلا » . وخلق هذا التحسن فى الجو الســـــياسى وضعا أفضل واكثر أستقرارا لمواجهة أو تجنب ، وهو الأمر الهام بنفس الدرجة ، أى وضع حرج قد ينشأ فى المستقبل .

وهكذا فان سياسة الانفراج فى مجال العلاقات السوفييتية الامريكية قد صمدت للاختبار الذى واجهته ، وبرهنت أنها عميقة الجذور فى واقع عصرنا . وبالاضافة الى ذلك ، فالانفراج لايستند الى اعتبارات براجمائية قصيرة المدى وانما الى أن هنـــاك مجالات تتلاقى فيها مصالح البلدين فى الحقيقة .

والمجال الرئيس للمصلحة المشتركة هو تجنب الحرب النووية .ولتحقيق هذه المهمة من الضرورى بذل جهود كبيرة من اجل تحسين العـــلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة واتخاذ اجراءات مشتركة لتحسين الوضع الدولى ، وازالة جيوب التوتر القائمة ، وكبح ســـباق التسلح . ولكل من الشعبين السوفييتى والأمريكى مصلحة فى توجيــه اكبر قدر ممكن من الموارد القومية التى تبدد الان فى سباق التسلح الى الاستخدامات السلمية لتلبية حاجاتهم الاجتماعية الحيوية كالتعليم والرعاية الصحية ، الخ . وكلا البلدين مهتمان بتطوير التعاون السلمى القائم على النفع المتبادل . وباختصار ، فان المصالح الموضوعية للاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تتطلب الا يحافظ فحسب على التغير فى علاقاتهما وانما تعزز وتطور بكافة الطرق الممكنة .

وهذا هو الهدف الذى وضعه الاتحاد السوفييتى نصب عينيه ، كمـــا اكد من جديد المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى . وكما قال ليونيد بريجنيف : « فان الاتحاد السوفيتى مصمم بشكل حاسم على أتباع خط مواصلة تحسين العلاقات السوفييتية الامريكية بما يتفق بدقة مع نص وروح الاتفاقيات التى تم التوصل اليها والتعهدات التى قطعت لمصلحة كلا الشعبين ولمصلحة السلام على الارض . وتحظى هذه السياسة بالمساندة الكاملة للحزب الشيوعى ، والشعب السوفييتى بأسره الـــذى يعرف ثمن الحرب ، وبالتالى ، ثمن السلام .

ويبدو أن تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتى يلقى تأييدا واسـعا فى الولايات المتحدة سواء من جانب أقسام عريضة من الشعب الامريكى أو من جانب العديدين ممن يشكلون السياسة الامريكية . وقـــد لايبدو

ذلك واضحا بدرجة كافية اذا ما حكمنا عليه بتصريحات بعض القـــادة السياسيين ، وبدرجة أقل بالنغمة العامة للصحافة الامريكية ، التى غالبا ما تكون بعيدة ، كما اوضحت التجربة ، عن أن تكون مؤشرا يعتمـــد به للمزاج السياسي السائد فى البلاد . ومما له دلاله أكبر فى هذا المجـال الاستفتاءات العامة التى اجريت أخيرا فى الولايات المتحدة .

ووفقا لاستفتاء هاريس الذى أجرى فى أواخر عام ١٩٧٥ ، أيد ٦٢٪ مقابل ١٥٪ من بين من استفتوا ، البحث عن مجالات جديدة وطـــرق جديدة للتعاون بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . كمـــا رحب معظم من شاركوا فى الاستفتاء بالاتفاقيات السوفييتية الامريكية حول الحد من التسلح وايدوا التعاون الأوسع بين البلدين فى مختلف المجـالات ، والشيء المهم بشكل خاص ، هو مطالبتهم بالغاء السياسة التجاريةالتمييزية التى تواصلها الولايات المتحدة .

اما فيما يتعلق بالدوائر التى تهتم مباشرة بتشكيل السياسة الأمريكية فان موقفها قد اتضح بجلاء فى النتائج التى تضمنها تقرير عن المـــوقف السياسى لاعضاء الكونجرس الأمريكى ، الذى اعده اتحاد الامم المتحـــدة الامريكى عام ١٩٧٥ . ويوضح هذا التقرير أن أكثر من ٨٠٪ من اعضـــاء الكونجرس يؤيدون لدرجة كبيرة الانفراج السوفييتى الأمريكى .

واجرت المجلة الامريكية فورتسن استفتاء آخر عام ١٩٧٤ ، حيث بعثت باسئلة الى رؤساء ٥٠٠ من أكبر الشركات فى الولايات المتحدة . وبعـــد تلخيص الاجابات التى تلقتها خلصت المجلة الى أن زعماء الاعمال الامريكيين اقل ميلا للنظر الى العلاقات الدولية بمقاييس الحرب الباردة ، وأن عددا أكبر فاكبر منهم يؤيدون خفض النفقات العسكرية والتعهدات العسكرية الاجنبية . والشيء المهم كذلك هو أن ٩٢٪ من الذين شاركوا فى الاستفتاء أعربوا عن الأمل فى توسيع الصلات الاقتصادية والتجارية مع الاتحـــاد السوفييتي والبلدان الأشتراكية الاخرى ، معتقدين أن ذلك سيكون له تأثير مؤات على الوضع السياسى فى العالم .

ومن وجهة نظر الشيوعيين السوفييت ، تبدو كل هذه الحقـائق هامة فى الحقيقة . وهى لا تتضمن بالطبع ، من أى زاوية واقعية ، تغييرا فى الطبيعة الطبقية للمجتمع الأمريكى ، أو فى سياسة الحكومة الأمريكية ، لان كليهما ظلا دون شك دون تغيير . لكن الذى تغير ، رغم ذلك ، هـــو العالم نفسه ، علاقات القوى فى المجال الدولى ، والوضع فى الولايات المتحدة كذلك . وفى هذه الظروف الجديدة تتطلب مصالح الدوائر الحاكمة الأمريكية تغييرا فى السياسة الخارجية لبلادهم .

ومن المعروف تماما اليوم أن السياسة السوفييتية قـد لعبت دورا

هاما في تحقيق تغييرات ايجابية طرات على الوضع الدولي بشكل عام وفي العلاقات السوفيتية الأمريكية بشكل خاص خلال السنوات العديدة الماضية ولكن في السياسة ، كما هي الحال في العلاقات الشخصية بين الناس ، يتوقف الأمر على جانب واحد فقط لاثارة نزاع ، بينما يصبح من الجوهري للمحافظة على السلام توفر الرغبة والتصميم من جانب الطرفين .

والناس في الاتحاد السوفييتي يعون جيدا ضرورة حدوث تغييرات معينة كذلك في السياسة الأمريكية لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ويعتقد الاتحاد السوفييتي انه قد طرات خلال السنوات العديدة الماضية ظروف موضوعية معينة تجعل مثل هذه التغييرات ممكنة .

واحد هذه الظروف ناجم عن حقيقة ان مثل هذا المبدأ القديم للحرب الباردة والقائل بأن « القوة تصنع الحق » والذى استخدمته الولايات المتحدة كأداة رئيسية لسياستها الخارجية ، قد اهتز لدرجة كبيرة . ان وقائع عصرنا الذرى الوقائع التى تحققت بفضل توزيع القوى الجديد تماما في العالم ، قد أوضحت بجلاء متزايد أن هذا المبدأ أصبح باليا تماما . كما ثبت كذلك أنه كلما زاد الجبروت العسكرى للولايات المتحدة ، تضاءلت الفرص أمامها لبلوغ أهداف سياسية رشيدة . وفى نفس الوقت فان فشل الحرب العدوانية فى فيتنام قد أوضح انه حتى الحروب المحدودة المحلية فى العالم الحديث يمكنها أن تكون خطرة للغاية بالنسبة لهؤلاء الذين اشعلوها .

ووجد كثير من الأمريكيين أنه من الصعب قبول هذه الحقائق . فخلال السنوات العشر أو الخمس عشرة السابقة كان تاريخ التفكير العسكرى والسياسى فى أمريكا لدرجة كبيرة هو تاريخ البحث الدائم عن مخرج من هذا « المأزق العسكرى » وفى الحقيقة ، لايزال البحث مستمرا الى اليوم

ومع ذلك فقد فرضت الوقائع الجديدة نفسها ، وبينت خطأ المحاولات لحل المشاكل غير العسكرية بطبيعتها بطريقة عسكرية . وقد قدم العالم فى النصف الثانى من القرن العشرين للسياسيين مثل هذه المشاكل : فما الذى يجب أن تكون عليه مبادىء العلاقات القائمة بين النظامين الاجتماعيين ؟ وماهو الموقف الذى يجب اتخاذه فى مواجهة حركة التحرر الوطنى المتصاعدة ؟ وفى اى اتجاه يجب توجيه الفرص والامكانيات الجديدة الواسعة التى أطلقتها الثورة العلمية والتكنولوجيه وما الذى يجب عمله لازالة آثارها السلبية ؟

ولفترة طويلة سيطر مبدأ آخر من مبادىء الحرب الباردة على الولايات المتحدة ، وهو المبدأ القائل بأن التهديد بالحرب ومشاكلها ومتاعبها التى تواجهها امريكا او التي قد تواجهها في المستقبل هى كلها من عمل

الشيوعيين ، وانها ، كما يزعمون ، تنشأ فى الاتحاد السوفييتى . ومع ذلك ، فان تطور الاحداث في العالم قد فضح هذا المبدأ السياسي وعراه تماما ، لأنه كشف أن كافة المشاكل التى واجهتها الولايات المتحدة لا يمكن أن تحل بالكفاح ضد البلدان الاشتراكية ، وضد الشيوعية . وما أشير اليه هنا لايتعلق فحسب بظهور حركات التحرر الوطنى ، ولا بحدوث تغييرات اجتماعية عميقة في العالم ، وانما كذلك بمشكلات مثل زيادة المنافسة الاقتصادية ، والاختلافات الاقتصادية والسياسية في العلاقات بين الولايات المتحدة من ناحية ، وشركائها في غرب أوربا واليابان ، من الناحية الأخرى . وادى كل ذلك الى زعزعة المفهوم القديم بالنظر الى العالم بمقاييس الأبيض والاسود فقط ، ذلك المفهوم الذى الهمته معاداة الشيوعية .

ان تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى الولايات المتحدة قد لعب دورا ليس بالصغير فى تحطيم المبادىء القديمة . ويمكننا القول بان الرأى القائل بان هذه المشاكل المتعاظمة تنشأ لدرجة كبيرة من الارهاق الكبير لموارد البلاد نتيجة للنفقات العسكرية الباهظة والمغامرات المكلفة فى الخارج كحرب فيتنام ، وتتزايد المطالبة بمراجعة نطاق الأولويات وبتخصيص اموال وموارد أكثر لحل المشاكل الداخلية .

وتبين هذه التغييرات بجلاء اكبر كذلك ان اهداف السياسة الخارجية القديمة غير واقعية بل وحتى ضارة بالمصالح القومية الحقة للولايات المتحدة . ومن ثم الحاجة الى التغيير ، والتلاؤم مع الوضع الجديد ، ومع الحقائق الجديدة للواقع الذى يواجه امريكا اليوم .

وعند الحديث عن المزاج السياسى المتغير فى الولايات المتحدة ، لا يستطيع المرء الا ان يرى ان هذه الاتجاهات الواقعية تزداد قوة من خلال صراع حاد ، وانه لايزال هناك كثير من المعارضين العنيدين ، ذوى النفوذ للاسف ، للانفراج السوفيتى الامريكى ولتخفيف حدة التوتر الدولى بشكل عام .

والمقاومة التى يبدونها تزداد حدة كلما حققت سياسة الانفراج تقدما ، وبخاصة فى أوقات الصراع السياسى الداخلى ، كما حدث خلال المعركة الانتخابية . والأمر الذى لايدعو الى الدهشة هو أن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى هى مشكلة هامة يحتدم حولها الصراع السياسى . والنقاش حول هذه المشكلة حاد للغاية لدرجة تستحق تحليلا أكثر تفصيلا .

مناورات اعداء الانفراج

جرت المعركة الانتخابية الأخيرة في الولايات المتحدة في ظروف غير عادية . فالبلاد تعيش في ظروف ازمة حادة ، أو بدقة أكبر ، في مجموعة كاملة من الأزمات : أزمة اقتصادية تتواصل رغم محاولات وضع حد لها ، وازمة سياسية داخلية ترتبط بقضية ووترجيت ، والفضائح المتعلقة بالفساد وسوء استخدام السلطة . وتفاقم العلاقات بين الحكومة والكونجرس ، وانعدام الثقة بشكل لم يسبق له مثيل في هيئات الدولة والمؤسسات السياسية القائمة . يضاف الى ذلك كله سلسلة من فشل السياسة الخارجية في أجزاء مختلفة من العالم .

وكل ذلك قد عقد الوضع السياسي بصورة خطيرة وزاد الصراع الداخلي حدة في البلاد . وكما كان متوقعا ، فقد استفاد من ذلك اعداء الانفراج يقودهم نفس فرسان الرجعية والحرب الباردة القدامى من أمثال والاس وميني وبكلي وريجان وجولدووتر ، ملوحين بنفس البعبع القديم عن « المؤامرة الشيوعية » و « التهديد السوفييتي » . وأطلقت التصريحات حول أن الانفراج قد عرض الولايات المتحدة لخطر قاتل وانه حتى في الحرب العالمية الثانية حاربت الولايات المتحدة في غير مكانها . ولم يكن اليمين المتطرف يتوقع ان تكسب هذه الديماجوجية اقساما عريضة من الرأى العام الذى يفضل الاستقرار عن التطرف .

ولكن من الواضح حتى الان أن النشاط المتزايد لقوى اليمين يمارس تأثيرا متناقضا على الدوائر السياسية .

فمن ناحية ، هناك مايشير الى أن كثيرا من السياسيين ذوى العقلية الواقعية قد أزعجتهم تلك الحملة ، التى ذكرتهم بأن الحرب الباردة لم تدفن بعد وأن المحافظة على الانفراج تتطلب مزيدا من الاعمال الضخمة . ومما هو جدير بالذكر في هذا الخصوص تصريحات أعضاء مجلس الشيوخ كينيدى وبرس وهمفرى وكرانستون وغيرهم من الشخصيات العامة والعلماء البارزين .

ومع ذلك ، فقد كان رد فعل صانعي السياسة الرسميين غامضا . ويمكن تفسير ذلك ، جزئيا ، بتقاليد الحياة السياسية الأمريكية ، التي يميل زعماؤها الى تقديم تنازلات في المسائل السياسية الكبيرة من أجل كسب مزايا عاجلة ، والفوز بالأصوات وضمان مساندة « مراكز القوة » المختلفة . ويعقد هذا بالتأكيد العلاقات مع أمريكا وغالبا مايؤثر تأثيرا سلبيا على الوضع الدولي بكامله كذلك .

وهذه حقيقة من حقائق الحياة ، ليس على الاتحاد السوفييتي وحده وانما على أى بلد آخر يتعامل مع الولايات المتحدة ، حتى حلفائها ، أن يجابهها ، وغالبا مالعقد لدرجة كبيرة من الوضع : وتصبح الانتخابات شيئا فى عداد الماضى ، لكن اثار الخطب الانتخابية ، والتنازلات للديماجوجيين غير المسئولين التى تقدم خلال المعركة الانتخابية تواصل تأثيرها على السياسة الأمريكية ، وتخلق فى بعض الأحيان مصاعب خطيرة للولايات المتحدة نفسها .

ويبدو مع ذلك أن كل شيء لايقتصر على المعركة الانتخابية ، مهما كانت اهمية الدور الذى تلعبه فى الصراع من أجل الانفراج . فالحملة المعادية للانفراج التى شنها اليمين اصبحت متمشية مع التذبذبات داخل الحكومة الأمريكية نفسها ، والتى نشأت من التقاليد الطويلة والأساس الطبقى للسياسة الامريكية .

وعلى وجه الخصوص ، فهناك اتجاه يرى فى القوة العسكرية الوسيلة لتسوية كافة المشاكل ، والمطالب الدولية المغالى فيها - اى كل ماازدهر فى سنوات الحرب الباردة ومايتم التغلب عليه بصعوبة كبيرة حتى فى فترة الانفراج . واستنادا الى كافة الشواهد ، فان الاتجاهات من هذا النوع قد شجعتها الهزائم الضخمة للسياسة الامريكية فى مختلف انحاء العالم ، من جنوب شرقى اسيا الى انجولا . وفى الوضع السائد الآن فى الولايات المتحدة دفعت هذه الهزائم بعض القادة الى الانتكاس الى مواقف الحرب الباردة . ومما يؤسف له أن بين هؤلاء القادة أناس يتصدرون السياسة الأمريكية .

ووجدت هذه الانتكاسات تعبيرا عنها ، على سبيل المثال ، فى محاولات تصوير الاتحاد السوفيتى كمراهق قليل الخبرة زادت قوته فجأة ، وبدأ يستخدم قوته دون تفكير ، والولايات المتحدة كدولة ناضجة مطالبة بأن تكبح مغرورا هائجا .

وليست هناك حاجة الى البرهنة على مدى خطأ القائلين ، ومن الصحيح أن الاتحاد السوفييتى اقوى اقتصاديا وعسكريا عن اى وقت مضى . ولكن من الصحيح أيضا أن الاتحاد السوفيتى لم يكن ابدا اكثر نشاطا فى اتباعه سياسة تهدف الى تعزيز السلام والأمن الدولى ، وكبح سباق التسلح وتطوير التعاون الدولى . واذا ماتحدثنا عن الحكمة والنضوج السياسى ، فانه لولا وضوح الاتحاد السوفييتى ورباطة جاشه لما حدث التحول فى العلاقات السوفيتية الأمريكية ، الذى جعل عالمنا مكانا اكثر امنا للحياة ، ولفترة طويلة . ولنتذكر بداية مايو ١٩٧٢ ، عندما بدأت الولايات المتحدة ، عشية أول اجتماع للقمة ، فى مواصلة تصعيد الحرب فى

فيتنام . كانت هناك حاجة الى قدر كبير من الشجاعة السياسية لاتخاذ القرار السليم والحكيم بعدم الغاء الاجتماع ، وبالتقدم اليه ببرنامج ايجابى لتطوير العلاقات السوفيتية الأمريكية .

وفي حدود مايتعلق الأمر بالولايات المتحدة ، فقد قدمت خلال العقود الماضية أمثلة عديدة لما وصفه أحد السياسيين الأمريكيين العقلاء بانه غطرسة القوة . وهذه الفطرسة ، كأى خطأ آخر ، كان لابد من دفع ثمنها . ولا يمكن للمرء الا أن يرحب بالحقيقة الماثلة في أن كثيرا من الأمريكيين قد خرجوا باستنتاجات مناسبة من دروس الماضى . وكان ذلك في المدى الطويل شرطا جوهريا للانفراج .

وهكذا ، فان العودة اليوم الى لغة سياسة « الاحتواء » التى بدأت بها الحرب الباردة كما هو معروف ، أمر لا يستحق العناء .

ان شعور الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة بالضيق ازاء الهزائم فى جنوب شرقى آسيا ، والتغيرات فى البرتغال ، والانتكاسات فى شرقى البحر المتوسط واحداث انجولا أمر مفهوم . ولكن لا تستطيع اية عواطف من اى نوع ان تتحاشى الحاجة الى تاكيد اسباب هزائم السياسة الأمريكية . انها لاتكمن فى مخصصات غير كافية للبنتاجون ، ولا فى ((تصميم قومى)) غير كاف ، ولا فى الفشل فى ترك ((التحدى السوفيتى)) دون جواب ، والأمر بدرجة اقل فى الانفراج . وتعود الهزائم فى المحل الأول الى ان الولايات المتحدة قد وقفت بشكل ثابت الى جانب قضايا وانظمة محكوم عليها تاريخيا بالاخفاق . ويقع اللوم على السياسة امريكية نفسها وليس على الاتحاد السوفييتى واود ان اؤكد على ان انتكاسات السياسة الخارجية الأمريكية لم يكن يعتبرها اى امرىء فى الاتحاد السوفييتى كاشارة لشن هجوم ضد المواقع والمصالح الأمريكية . ولم يستبعد احد الولايات المتحدة كقوة اقتصادية وعسكرية كبرى . ولايزال المنهج السوفييتى لتحسين العلاقات السوفييتية الامريكية وتعزيز وتعميق عملية الانفراج ، ثابتا لم يتغير .

اما فيما يتعلق باسباب هذه الانتكاسات ، فان احدهما دون شك هو انه خلال عقود الحرب الباردة بما تميزت به من عداء اعمى للشيوعية طرحت الى الخلف المشاكل الحقيقية ، ولم يكن هناك مايثير الدهشة فى انفجارها ان عاجلا او آجلا . وهكذا حدث فى جنوب فيتنام . وهذا ماحدث فى البرتغال حيث ساندت الولايات المتحدة دون تحفظ الدكتاتورية الفاشية وجعلت منها حليفها الوثيق . وساندت الولايات المتحدة كذلك نظام فرانكو الدموى فى اسبانيا . ولم يمنع ذلك بأى حال القادة الأمريكيين من الدفاع عن تمسكهم بالمثل العليا للحرية والديموقراطية .

واليوم يمكن ملاحظة نفس الصورة في شيلي واورجواي وعديد من البلدان الأخرى . ومن الواضح أن مثل تلك الحالة لايمكن أن تدوم الى مالا نهاية والعجز عن ادراك ذلك ، والقاء اللوم من الهزائم الناجمة عن سياسة فاسدة حمقاء على « مؤامرات » الاتحاد السوفييتي أو البلدان الاشتراكية الأخرى ، وعلى « المؤامرة الشيوعية » ، يعني الحكم على المرء بمصاعب وانتكاسات جديدة .

ومع ذلك ، فاذا ماحكمنا برد فعل الولايات المتحدة على أحداث انجولا ، فان السياسة الأمريكية لم تتمكن من تخليص نفسها من نزوة معاداة الشيوعية القديمة . والحجج التي تقدم حجج سخيفة ببساطة . فكيف يمكن للمرء أن يأخذ على محمل الجد القول بأن المجموعات المنشقة المتحالفة مع عنصريي جنوب أفريقيا والمرتزقة الاستعماريين يدافعون حقا عن ارادة الشعب الانجولي ؟ وكيف يمكن للمرء ان يأخذ على محمل الجد محاولات تفسير هزيمة عملاء الامبريالية في انجولا بالمساعدة السوفيتية والكوبية للجبهة الشعبية لتحرير انجولا ؟ وقد يدور التساؤل ، لماذا اذن فشلت الولايات المتحدة في كسب الحرب في جنوب فيتنام رغم انفاق ١٥٠ر٠٠٠ مليون دولار لمساعدة النظام العميل الذي كان يحظى كذلك بمساندة جيش أمريكي قوامه نصف مليون رجل ؟

وفي هذا الخصوص ، يجب أن نشير الى نقطة أخرى . ففي الوقت الذي يخوض فيه الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى نضالا ثابتا ونشطا من أجل الانفراج والتعايش السلمي ، فانهم لم يتعهدوا ، ولا يستطيعوا أن يتعهدوا بضمان المحافظة على الوضع الاجتماعي القائم في العالم ، أو بوقف عمليات الصراع الطبقي والتحريري الوطني التي تتواصل وفقا للقوانين الموضوعية للتطور التاريخي . كما انهم لا يعتبرون سياسة الانفراج كوسيلة « لحث » هذه العمليات .

ان مانعنيه هو المجالات المختلفة للحياة السياسية في عالم اليوم ، رغم انها يمكن أن تؤثر على بعضها البعض بطرق مختلفة . وأحد هذه المجالات هو مجال التقدم الاجتماعي الذي يشق طريقه الى الامام بثبات في كل أنواع الظروف الدولية ، سواء كانت انفراجا أم حربا باردة أو حتى ساخنة . « ويكفي أن نتذكر أن الانتصارات الهامة الأولى للاشتراكية ـ ثورة أكتوبر في روسيا وتشكيل النظام الاشتراكي العالمي ـ كانت تتويجا لفترات من التفاقم الحاد للوضع الدولي ـ الحربين العالميتين الاولى والثانية » . والمجال الاخر هو مجال العلاقات بين الدول . وفي هذا المجال كذلك تحسم مسائل على جانب كبير من الاهمية ـ مسائل الحرب والسلام ، ووسائل حل مشاكل السياسة الخارجية المتنازع عليها ، والمسائل المتعلقة بامكانيات التعاون الدولي المتبادل النفع .

ورسم خط واضح بين هذين المجالين يعتبر احد البدايات المنطقيـــة الأساسية للسياسة الخارجية السوفيتية للتعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ــ تلك السياسة المبدئية والواقعية ، والتى تتفق والمثل العليا للشيوعيين السوفيت ، ولفهمهم لمشاكل عصرنا وتعرض بأمانة فى نفس الوقت السلام والتعاون على البلدان الأخرى .

وقد قال ليونيد بريجنيف فى المؤتمر الخامس والعشرين ((انه لاينبغى أن يتوقع أحد أن الشيوعيين بسبب الانفراج سيتهاونون مع الاســتغلال الراسمالى أو أن الاحتكاريين سيصبحون أنصاراً للثورة . ومن ناحيــة اخرى ، فان المراعاة الصارمة لمبدأ عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى واحترام استقلالها وسيادتها ، هى احد الشروط الجوهرية للانفراج))

ونحن نرفض الادعاءات بان مساندة الشعوب التى تكافح ضد القهــر الاستعمارى تنتهك هذا المبدأ . ان ماهو مطروح هنا هو وضع خاص ((ولناخذ مرة اخرى مثال فيتنام او انجولا)) يتدخل فيه الاستعماريون والمعتدون الأجانب بالفعل فى شئون البلدان والشعوب الاخرى . ولذلك فان التضامن مع القضية العادلة لتحرير الشعوب من النير الاستعمارى ، ومساندتها ، لا يشكل تدخلا فى الشئون الداخلية للبلدان الأخــرى . ولقد حثت كافة الدول على ذلك مرارا على وجه التحديد ، منذ ١٩٦٠ ، فى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة .

أو لناخذ شيئا آخر . فنحن نعيش فى عالم معقد تتطور فيـــه الأحداث بسرعة وتتوالى التغيرات واحدة بعد الأخرى . وبعضها يمكن أن يؤدى الى رد فعل سلبى فى الولايات المتحدة ، وأخرى ، فى الاتحاد السوفييتى . وبالمثل ، فليس كل شخص فى الولايات المتحـــدة يحب الطريقة التى تدار بها الأمور فى الاتحاد السوفييتى ، كمـا أن الشـعب السوفييتى لا تجذبه الحياة فى الولايات المتحدة . والانفراج لا يلغى ولا يمكنه أن يلغى هذه الحقائق المحتومة . وهو لايتطلب أن يحب الاتحـــاد السوفييتى والولايات المتحدة كلا منهما الآخر . ولكنه يتطلب أن يتعلمـــا العيش جنبا الى جنب ، العيش بطريقة لا تعـــرض للخطـــر شـعوبهما والبشرية بأسرها ، والا يبددا وسائل هائلة فى سباق تسلح خطر ، والا يتخليا عن المزايا المتبادلة حيثما يمكن تحقيقها بالتعاون المتكافىء . بيـد أن هذا ما تحول دونه تقاليد الحرب الباردة وآثارها .

ولاتزال تلك الاثار باقية فى سياسة الولايات المتحـــدة . وتتواصـــل المحاولات على وجه خاص للتدخل فى الشئون الداخلية للاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى ، كما يتضح ذلك ، مثلا ، من المحافظة على القيود والاجراءات التمييزية فى التجارة . والفكرة التى تقول بان الانفراج

« شارع في اتجاه واحد » ، وبأن الاتحاد السوفييتي يكسب منه أكثر من الولايات المتحدة ، تترتب كذلك على تفكير الحرب الباردة .

وإني لأعتبر أن مثل هذه النظرة الى الانفراج خاطئة . فالانفراج عملية انتقال من علاقات التوتر المحملة بخطر المواجهة النـــــووية الى علاقات التعايش السلمي والتعاون . وكلا الطرفين يستفيدان على قدم المســـاواة منه . والشيء المهدد بالخطر هو البقاء العضوى للشعبين ، حياة أبنائنـــا وحياتنا ، حياة الروس والأمريكيين .

ومن الخطأ كذلك أن نقول ان الاتحاد السوفييتي يخرج بمزايا احادية الجانب من تطور الانفراج والتجارة والتعاون العلمي والتكنيكي . لقــد عاش كلا البلدين لفترة طويلة ، وفي مقدورهما بالتأكيد أن يستمرا في الحياة ، دون أن يتعاونا مع احدهما الاخر . وفي نهاية الأمر ، فهمـــا أقوى بلدان العالم في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنيكية . غير أن التعاون المتبادل يمكنه أن يقدم لهما نفعا اضافيا ، ومن عدم الحكمة رفض هذا النفع . وانه لنفع متبادل . فالاتحاد السوفييتي عنـــدما يشـــترى حبوبا من امريكا في عام ضعيف المحصول فانه يرعى مصلحته الخاصة . بيد أن عملية التبادل تلك مفيدة للمزارعين الأمريكيين ، وللاقتصــــاد الأمريكي بأسره ، اذ تساعد على حل مشكلة الميزان التجارى وميـــزان المدفوعات . وعندما تبيع الولايات المتحدة لنا ماقيمته مئات الملايين من الدولارات من المعدات اللازمة لمصنع للسيارات فان ذلك لايعود بالنفـــع على الاتحاد السوفيتي وحده ، وانما على الولايات المتحدة كذلك ، لأنه يخلق آلاف الوظـــائف الاضـــافية . واذا مابعنا المنجنيز او التيتانيوم الى الأمريكيين فاننا لا نفعل ذلك لأسباب خيرية . فالذين يشترون هــــذه السلع السوفيتية وغيرها يفعلون ذلك لأنه مفيد لهم .

وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا ، يمكن في بعض مجالات التعـــاون « وعلى سبيل المثال ، الأبحاث التي تهدف الى تسخير الطاقة الحـــرارية الذرية » أن يحصل الأمريكيون على نفع أكبر ، بينما في مجالات أخـــرى « ولنقل انتاج آلات بناء الطرق والالات الزراعية » يحصل الروس ، لكن كلا الطرفين يكسب في النهاية . وعلى سبيل المثال فحينما كان أرثر هارتمان مساعد وزير الخارجية للشئون الاوربية ، يتحدث في جامعة رايس ، قال ان الولايات المتحدة يمكنها أن تتعلم الكثير من الاتحاد السوفييتي في مجالات حيوية لانتاج الطاقة مثل بناء محطات القوى الحرارية ، ونقـــل الطـــاقة العالية الجهد عبر مسافات بعيدة ، والتركيب الحرارى الكهربى المتحكم فيه . ووفقا لهارتمان يتفوق الاتحاد السوفييتي على الولايات المتحـــدة في صياغة نظرية التنبؤ بالزلازل ، وساعد التعاون مع العلماء السوفيت المتخصصين الأمريكيين على التنبؤ بالزلازل في ولايات نيويورك وكاليفورنيا

عام ١٩٧٤ . ويمكننا ان نعدد المزيد من الأمثلة ، ولكن الشيء الذي يهمنا في الوقت الحاضر هو مبدأ المصلحة المتبادلة المتكافئة . وفي حالة عديد من المجالات - تلك المجالات المرتبطة بالطب ، مثلا - سيكون من الانحطاط محاولة حساب من الذي سيكون المستفيد الأكبر . واذا أمكننا بتعبئة الجهود أن نقرب الانتصار على مرض ما حتى ولو عاما أو عامين ، فان ذلك سيعني انقاذ آلاف عديدة من الأرواح - وليست أرواح الناس السوفيت أو الأمريكيين فحسب .

ولا يمكنني الا ان اشير في هذا الخصوص الى محاولات التشكيك في التصريحات السوفيتية حول موقفنا من الانفراج . وحول مصلحتنا فيه ، وتهدف تلك المحاولات الى البرهنة على فكرة « الطريق ذي الاتجاه الواحد » .

واليكم مثالا أخيرا . فقد قال ليونيد بريجنيف في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي : « اننا لا نخفي حقيقة اننا نرى في الانفراج الطريق لخلق ظروف أكثر مواتاة للبناء الاشتراكي والشيوعي السلمي » .

وهذه العبارة تشبث بها معارضو الانفراج من بين الصحفيين والسياسيين الأمريكيين ، وادعوا انهم يرون فيها دليلا على نوايا الاتحاد السوفييتي الخبيثة للخروج من الانفراج بمزايا احادية الجانب .

وكبداية ، فان احدا منهم لم يجرؤ على الاستشهاد بالفقرة حتى نهايتها فقد واصل ليونيد بريجنيف كلامه قائلا : « وهذا يؤكد فقط ان الاشتراكية والسلام لاينفصلان . وعندما نلام على ذلك لا نستطيع ان نتصور ان الذين يلوموننا غير متأكدين ان الرأسمالية يمكنها ان تبقى دون اللجوء الى العدوان والتهديد باستخدام القوة ، ودون العدوان على استقلال ومصالح الشعوب الأخرى » . وهذا الجزء من كلام السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي لم يحذف مصادفة بالطبع ، لأنه يفضح هؤلاء الذين يريدون ان يشوهوا سمعة الانفراج .

وثانيا ، ماهو الضرر الذي سيعود على اي امرىء ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، اذا ماعتبر الاتحاد السوفيتي السلام والانفراج مفيدا لتطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ولرفاهية شعبه ؟ « لأن هذا هو مايعنيه البناء الاشتراكي السلمي والشيوعي » . ويستطيع المرء ان يتخيل الضجة التي سيثيرها نقاد السياسة السوفيتية اذا ما اعلن الاتحاد السوفييتي ان السلام والانفراج يتعارضان مع مصالح الشعب السوفييتي . عندئذ سيكون لديهم حقا أسباب لعدم الثقة والشك . لان

سياسة دولة تتعارض مع مصالحها لا يمكن أن تكون سياسة مخلصة أو يكتب لها البقاء . وفى رأينا فان حيوية سياسة التعايش السلمى والانفراج تكمن على وجه التحديد فى انها تتفق بنفس الدرجة مع مصالح كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، ومع مصالح جميع الشعوب .

وقد سمحت لنفسى بأن أتناول فكرة « الطريق ذى الاتجاه الواحد » بهذه الاستفاضة لا لأن الاتحاد السوفييتى متعجل ليجنى ثمار الصلات الاقتصادية والعلمية والتكنيكية مع أمريكا . فبالنسبة لهذه الأمور ، يمكننا أن نستغنى عنها . بيد أن هذه الفكرة ضارة كذلك من زاوية أخرى أنها خداع للنفس يمكن أن يؤدى الى حسابات خاطئة خطيرة فى مسائل السياسة ، فبين الحين والآخر يسمع الاتحاد السوفييتى مطالب حاسمة من دوائر أمريكية مختلفة : افعل هذا أو ذاك والا فلن تسير الأمور فى مجراها وسيوضع حد للانفراج . وبالامس كانت تلك المطالب خاصة بالشئون الداخلية للاتحاد السوفييتى ، ثم للبرتغال وانجولا ، وغدا سيكون هناك شىء آخر بالتأكيد .

واذا كان غرض هذا الأسلوب لتوجيه السياسة ابطاء أو تقويض عملية الانفراج ، فان له منطقه دون شك . وحتى أكثر المبادرات السياسية المبشرة يمكن القضاء عليها بتصعيد مثل هذه المطالب . بيد أن لدى انطباعا بأنه فى كثير من الحالات لا نواجه نوايا سيئة ، وانما نواجه على وجه التحديد خداعا للنفس .

ولدى المرء انطباع بأن الأمريكيين مازالوا يعيشون بالفكرة الخاطئة القائلة بأن الولايات المتحدة تحظى ببعض الحقوق الخاصة ، مثل الحق فى أن تقول للبلدان الاخرى ماهو طيب وماهو سيىء . ويؤدى ذلك الى مقياسين الى معيارين فى تقييم المرء والجانب الاخر .

والتخلى عن مثل هذين المقياسين ، هو فى الظروف الحاضرة شرط لا غنى عنه للحفاظ على السلام والتعايش السلمى . فالسلام ، وتخفيف حدة التوتر ، وتطوير الصلات الاقتصادية وغيرها ، مزاياتهم كلا من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وكافة البلدان الأخرى بنفس القدر لكن لايزال هناك عديد من الناس فى أمريكا يعتبرونها ، « كتنازلات » للاتحاد السوفييتى يحق للولايات المتحدة أن تطالب مقابلها « بثمن » خاص . وهذا أيضا نتيجة للعادة التى استمرت طويلا لاستخدام مقياسين والتى يرجع أصلها الى الأفكار المتعلقة بقدرة أمريكا المطلقة ورسالتها وحقوقها الخاصة فى العالم ، والتى عمرت بوضوح أكثر من هذه الأفكار

ومن بين بقايا الحرب الباردة الرأى الذى كثيرا مايتردد ، والقائل بأن

المحافظة على قوة امريكا وزيادة تدعيمها ، على قوتها العسكرية يجب أن يكون شرطا لا غنى عنه للانفراج ، وللمحادثات مع الاتحاد السوفييتي . وأقوال من هذا النوع تخلق انطباعا شاذا ، فقد يبدو حتى الان كان القوة لم تكن أداة للسياسة الخارجية الأمريكية ، وكأنه بفضلها استطاعت الولايات المتحدة أن تتجنب الانتكاسات والهزائم ، والحجج المتعلقة « بالسلام من خلال القوة » والتى ترددت خلال عقود ولم تؤدى الا الى مجرد سباق تسلح باهظ التكاليف والى زيادة خطر الحرب ، لا تصبح أكثر اقناعا عندما يرددها اليوم مسئولون امريكيون كبار .

ويجب أن يقال انه فى خضم المناقشة حول الانفراج لا يستطيع البعض أن يمتنع عن اصدار تصريحات اخرى غريبة ، كما يمكن أن نقول . فقد أعلن الرئيس فورد فى مقابلة صحفية ، مثلا ، أنه من الآن فصاعدا سيكف عن استخدام كلمة « الانفراج » . لقد اشار بصراحة حقا الى أن سياسة الولايات المتحدة ظلت دون تغيير وانها ستعمل من أجل تخفيف التوتر . وأدى هذا التصريح الى سيل من التعليقات ، بما فيها كثير من التعليقات المحيرة ، لأن الكلمة الفرنسية **Detente** لاتعنى فى نهاية الأمر سوى « تخفيف حدة » . واعقب ذلك تفسيرات رسمية عديدة حول أن ماكان يعنيه هو مجرد الكلمة وليس جوهر السياسة . وربما خدم كل ذلك فى نهاية الأمر غرضا مفيدا ، مجبرا الحكومة الأمريكية على الدفاع عن الانفراج ضد هجمات اليمين ، كما أدى الى عدم ارتياح بعض أنصار الحرب الباردة المتهوسين فى البلدان المتحالفة مع الولايات المتحدة « مثل ستراوس فى المانيا الغربية » الذين اخذوا تصريح الرئيس فورد للوهلة الأولى على أنه اشارة الى تحول حاد فى السياسة . وكل تطورات أحداث الصراع السياسى هذه فى الولايات المتحدة لا يمكنها الا أن تترك انطباعا بالغموض . فالمناقشة حول الانفراج هناك تطرح عديدا من التساؤلات . والاجابة النهائية عليها ستقدمها بالطبع الحياة نفسها ، والممارسة السياسية . ولكنه سيكون من الأفضل كثيرا اذا لم تكن تلك التساؤلات قد طرحت على الاطلاق : فالمشاكل التى تتضمنها خطيرة بدرجة لاتحتمل الغموض أو التنازلات للعناصر غير المسئولة من معسكر اليمين المتطرف .

والقادة الأمريكيون غالبا مايقولون انه لمواصلة تقدم قضية الانفراج ينبغى أن تكون لديهم ثقة فى سياسة الاتحاد السوفيتى ونواياه . حسنا ، لقد قدم لهم المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتىفرصة اخرى لاثبات نوايانا السلمية . بيد أن هؤلاء القادة ينسون ان الاتحاد السوفييتى كذلك ينبغى أن تكون لديه ثقة فى سياسة أمريكا ونواياها . وبخاصة أن سمعتها حتى الان لاتزال سيئة .

وباختصار ، فان كثيرا مما تفعله الولايات المتحدة اليوم يخلق عقبات

اضافية امام حل مشاكل ملحة في العلاقات السوفييتية الامريكية ، مشاكل معقدة بالفعل . واحد هذه المشاكل هى مشكلة الحد من التسلح .

كبح سباق التسلح ، مهمة رئيسية

اشار الرئيس فورد في احدى خطبه الى نصيحة جورج وشنطن ، القائلة بان ((الاستعداد للحرب من اكثر الوسائل فعالية للحفاظ على السلام)) ، ووصفها بانها ((حكيمة)) . والحكمة الكائنة في هذه النصيحة امر مشكوك فيه للغاية ، وهي مجرد ترديد لمثل لاتيني مشهور اصبح جزءا من لغة السياسة منذ القدم . وعبر العصور استخدم هذا القول المأثور المرة بعد الأخرى كتغطية للاعداد للعدوان ومواصلة سباق تسلح جامح . وكما اشار ليونيد بريجنيف بحق في احدى خطبه ، فان الشعار القديم القائل بان ((على من يرغب في السلام ، أن يعد للحرب)) محفوف اليوم بخطر معين . فالاعدادات المحمومة للحرب يمكنها أن تجعل من الحرب امرا حتميا فحسب . ولهذا السبب على وجه التحديد اصبح وقف سباق التسلح والتوصل الى نزع السلاح من أبرز المهام . وقد اقر بذلك رسميا عديد من القادة الامريكيين كذلك . ومع ذلك ، فان الجهود من أجل حل تلك المشكلة لاتزال تواجه صعوبات بالغة .

والوضع الذى تشكل غريب في الحقيقة . فالعلاقات الدولية ، العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة قد تحولت من ((الحرب الباردة)) نحو الانفراج والتعايش السلمي . ومع ذلك فان عملية تطوير وتكديس انواع جديدة من الأسلحة ، وأسلحة الدمار الشامل في المحل الأول ، تستمر عبرة بالغة . وليست هناك دوافع سياسية رشيدة لذلك ويبدو أن كل امرىء يدرك سخف اعتبار الحرب النووية وسيلة لحل المشاكل السياسية العالمية . ويخرج المرء بانطباع ان سباق التسلح يكتسب منطقه السياسى الخاص غير الرشيد للتطور ، ومصادره وآلياته الخاصة ((للحركة الذاتية)) .

ومع مضي الزمن يصبح من الواضح اكثر فأكثر أن العامل الرئيسى فى ذلك هو المقاومة العنيفة لتخفيف حدة التوتر العسكرى ، والتى تبديها تلك القوى فى الولايات المتحدة التى لها مصلحة ثابتة فى مواصلة وتشديد سباق التسلح ، القوى التى أصبحت تعرف بالتجمع العسكرى الصناعى منذ أن أطلق عليها الرئيس ايزنهاور ذلك .

والآن ، كيف يخططون لشق طريقهم فى الظروف السياسية المتغيرة ؟ ان أساليبهم الرئيسية هى نفس الأساليب التى استخدمت منذ عشرة أو عشرين عاما مضت ، ونعنى ، ارهاب الرأى العام ، والسياسيين ورجال

الكونجرس ، الذين يمسكون بخيوط ثروة البلاد ، « بالتهديد السوفيتي» الوهمي . ولاتزال هذه الحيلة تستخدم ، رغم ماقد يعتقده المرء من انه قد تم التنازل عنها بدرجة كافية في سنوات مابعد الحرب . ولنسترجع بعض الأحداث .

في ١٩٥٦ ، أثيرت ضجة هائلة في الولايات المتحدة حول « تخلفها » عن الاتحاد السوفييتي في عدد قاذفات القنابل . وصاحب هذه الضجة تخصيص اعتمادات ضخمة للاغراض العسكرية . ثم اعترف رسميا على الفور أن الولايات المتحدة كانت تمتلك في هذا الوقت عددا من قاذفات القنابل الاستراتيجية يزيد من اربعة الى خمسة اضعاف عما يمتلكه الاتحاد السوفييتي . وفي عام ١٩٦٠ ، كانت هناك ضجة مماثلة في الولايات المتحدة حول « التخلف في الصواريخ » . وللتغلب على ذلك ، خصصت اعتمادات ضخمة واقرت برامج عسكرية هائلة . ثم اعقب ذلك الاعتراف بأن البنتاجون قد بالغ في « التهديد الصاروخي السوفيتي » ثلاثين ضعفا .

وحدث ذلك مرارا . وما دارت الماكينة أبدا في الاتجاه المعاكس . وزادت إعتمادات التسلح وظلت كما هي حتى بعد التسليم بأن « خطأ » ما قد حدث . وبالاضافة الى ذلك ، فان الاجراءات المضادة التى اضطر الاتحاد السوفييتي الى اتخاذها ارتكز عليها لشن حملات جديدة ضد « التهديد السوفييتي المتزايد » .

واصبحت القصص المتعلقة « بالتهديد السوفييتي » جزءا لايتجزأ من السياسة الامريكية . وتطلق على وجه التحديد في وقت محدد . وكما قال أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ، فعندما تكون الميزانية العسكرية في طريقها الى لجنة الاعتمادات تنتشر القصص حول القدرة السوفيتية التى تشكل تهديدا كما تنتشر الزهور في الربيع . وقد وصلنا الى مثل هذه اللحظة الآن . وخرجت علينا المخابرات المركزية مباشرة بتقديراتها الخيالية للنفقات العسكرية السوفيتية . وليس هناك مايثير الدهشة حول استخدام الكذبة الكبرى عندما يتذكر المرء أن البنتاجون قد طلب اعتمادات قياسية تزيد على ١١٢ر٠٠٠ مليون دولار للسنة المالية القادمة .

وتتصاعد حملة « التهديد السوفيتي » كذلك لأن التجمع العسكرى الصناعى عليه أن يعمل الان في ظروف اكثر صعوبة . فمنذ عشر سنوات مضت فحسب كان من الممكن للكونجرس أن يقر الميزانية العسكرية دون ضجة في ساعات قليلة . لكن الوضع بدأ يتغير الآن . فالصراع حول بنود مفردة في الميزانية العسكرية يستمر لشهور وقد يخفض بعض منها قليلا . وبالاضافة الى ذلك ، تقدم رجال كونجرس مشهورون أخيرا بمبادرات أكبر حول الحد من التسلح ، وحول التوقيع المبكر على اتفاقيات

مع الاتحاد السوفييتى والتخلى عن الانظمة الجديدة للاسلحة الاستراتيجية

وهذه التغييرات ، التى تعكس تحولات هامة فى الراى العام الأمريكى ، ترتبط من ناحية ، بالتغييرات الموضوعية البعيدة المدى التى حدثت فى العالم وفى الولايات المتحدة ، والتى سهلت التحول من ((الحرب الباردة)) الى الانفراج وتحسين العلاقات السوفيتية الامريكية ، ومن ناحية أخرى، بالتاثير الذى مارسه الانفراج نفسه والذى يضعف من مواقع التجمع العسكرى الصناعى ويقوض الثقة فى القصص المتعلقة ((بالتهديد السوفيتى)) .

وكل هذه تغييرات هامة . وهى تدخل سمات جديدة على المسرح السياسى الأمريكى ، وتوفر على وجه الخصوص فرصا أكثر مواتاة للنضال من أجل الحد من التسلح ومن أجل توقيع اتفاقيات سوفيتية امريكية جديدة ، بما فيها الاتفاقية التى سترتكز على التفاهم الذى تم التوصل اليه فى فلاديفوستوك عام ١٩٧٤ . وسوف يكون مثل هذا الاتفاق خطوة هامة الى الامام سواء فى حد ذاته او كخطوة تفتح الطريق الى اتفاقيات اخرى اكثر اهمية .

وفى نفس الوقت يجب الا يغيب عن بالنا الأخطار التى تحف بالوضع القائم ، لأن الهستيريا التى صعدت خلال عام الانتخابات من جانب الدوائر اليمينية لم تؤد فحسب الى أن تصبح الحكومة أكثر غموضا فيما يتعلق بموقفها ، وانما كان لها كذلك تاثير محدد على الكونجرس . وقد كشف ذلك بقوة خاصة المشاكل الجوهرية التى كان على المرء أن يواجهها فى هذا المجال .

واحد ، هذه المشاكل يرتبط بمسالة قد تبدو بسيطة للوهلة الاولى ، ولكنها معقدة للغاية فى الحقيقة . فمن الذى يحاول بالفعل اللحاق بالاخر فى سباق التسلح بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، وفى اى مجال ؟

منذ نهاية الحرب والاتحاد السوفييتى يحاول اللحاق بما يمكن ان يوصف بانه حقائق الحياة الصلدة ، الحقائق المجسدة فى المعدن والرابضة على منصات الاطلاق وفى المطارات . والولايات المتحدة فى نفس الوقت تحاول أن « تلحق » بالصور التى رسمها الجنرالات الأمريكيون واساتذة الاستراتيجية بخيالهم المريض ، الصور المتعلقة « بالقدرة السوفييتية فى المستقبل » ، وبما يعتقدون أن الاتحاد السوفييتى سيحققه فى غضون عشرة أو خمسة عشر عاما ، ناهيك عن التخيلات البحتة التى اعطينا لها امثلة من قبل .

وإذا ماكانت الأمور قد تطورت على هذا النحو ، لكان من الصعب أن نتصور كيف يمكننا وقف سباق التسلح ، رغم أنه يصبح أكثر خطـــورة وتكلفة مع كل عام يمر (١)

وتنبع مشكلة جوهرية أخرى من حقيقة أنه ، رغم تغير العـــلاقات السوفيتية الأمريكية الى الأفضل ، فان تطور التكنولوجيا العسكرية ، الذى شجعه التجمع العسكرى الصناعى ، لايزال متقـــدما على العملية السياسية للمحادثات حول الحد من التسلح .

وكنتيجة لذلك ، فلا يكاد البلدان يتفقان حول بعض المشاكل ، حتى تظهر مشاكل أخرى أكثر تعقيدا ، كما تبدو أنظمة التسلح الجديدة .

وخلق ذلك عقبات حتى فى المراحل الأولى للمحادثات الســـــوفيتية الأمريكية . ويخلق ذلك عقبات كذلك أمام تنفيذ الاتفاقية التى تم التوصل اليها فى فلاديفوستوك . وإذا مااستمرت الامور فى هذا الطريق فسوف تتعرض للخطر كافة الجهود لوقف سباق التسلح أو على الأقل للحد منه .

لقد نشأ نوع من الدائرة المغلقة من الضرورى كسرها . وهذا عـلى وجه الدقة هو معنى المقترحات السوفيتية حول ضرورة التوصل الى اتفاق حول حظر تطوير أنظمة أسلحة جديدة وأكثر تدميرا . وللاسف فان هذه المقترحات لم تلق استجابة ذات شأن من الجانب الأمريكى . وبعـــد أن ذكر ليونيد بريجنيف هذه المقترحات فى تقريره الى المؤتمر الخـــامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى (٢) ، حاول المتحدثون الرسميون

---

(١) اليكم بعض الارقام التي توضح كيف زادت تكاليف بعض انظمة الاسلحة بين ١٩٤٥ و ١٩٧٣ . ففى هذه الفترة زادت تكاليف حاملة الطائرات الامريكية من ٥٥ الى ٩٥١ مليون دولار . والغواصة التى كانت تتكلف ٤٧ مليون دولار زادت تكلفتها ٣٢ ضعفا . وقاذفة القنابل الاستراتيجية التى كانت تتكلف عام ١٩٤٥ (٢٠٠ر٠٠٠) دولار ، تتكلف اليوم حوالى ٣٥ مليونا (وهذا هو ثمن قاذفة القنابل ب ـ ١ على وجه الدقة) . ومن الطبيعي انه مع تقدم التكنولوجيا العسكرية زاد عبء التسلح ليس فقط بالنســبة للولايات المتحدة وانما بالنسبة للاتحاد السوفييتي والبلدان الاخرى كذلك . ومن ثم المصلحة المشتركة فى الحد من التسلح وخفضه .

(٢) ولنسترجع هذه الفقرة فى التقرير . لقد قال ليونيد بريجنيف : « حيث اننـا نولى أكبر اهمية لكل هذه المشكلة ، فقد اقترحنا مرارا وبثبات على الولايات المتحدة بالا يقف الجانبان عند مجرد الحد من الانماط القائمة للاسلحة الاستراتيجية . لقد اعتقدنا أنه فى الامكان ان نسير الى مدى ابعد . واقترحنا على وجه الخصوص التوصل الى اتفاق حول حظر تطوير انظمة اسلحة جديدة أكثر تدميرا ، وخاصة غواصات ترايدنت الجديدة التي تحمل صواريخ عابرة للقارات وقاذفات القنابل الجديدة الاستراتيجية ب ـ ١ فى الولايات المتحدة ، والانظمة المماثلة فى الاتحاد السوفييتى » .

باسم الحكومة الأمريكية تجاهل المشكلة بقولهم ان الاتحاد السوفيتي لم يحدد بوضوح كان أى أنظمة للاسلحة هو على استعداد للتخلص منها مقابل الأنظمة الامريكية الواردة في التقرير .

وهذا القول لايمكنه أن يصمد للنقد . فلم يبد السياسيون الامريكيون اى رغبة كانت لبدء المحادثات حول المقترحات السوفيتية . غير أن أحد أهداف اجراء المحادثات هو تلقى كافة التفسيرات التي يحتاجها الأمر . وهكذا اختلط الأمر على الامريكيين وعليهم تقع المسئولية تماما .

ان مشكلة وقف سباق التسليح ، كما أكد ليونيد بريجنيف فى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى اكثر حدة اليوم عما كانت فى اى وقت مضى . وايجاد حل لتلك المشكلة كان ولايزال احد الخطوط الأساسية للنشاط الذى تبديه فى المجال الدولى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى والحكومة السوفيتية .

بيد ان النجاح فى هذا الأمر لا يمكن بلوغه بجهود جانب واحد فحسب انه يتوقف على سياسة الجانب الاخر بالمثل . ولا يتوقع احد ان تقدم الولايات المتحدة تنازلات من جانب واحد ، او ، وهذا اقل احتمالا ، ان تكون مستعدة لتعريض امنها للخطر . ان مانحتاج اليه امر مختلف تماما . ان مانحتاج اليه هو الواقعية .

وتوضح التجربة ان الولايات المتحدة ، وقد انفقت منذ نهاية الحرب مايزيد على الف بليون دولار على الاحتياجات العسكرية ، وقد اطلقت سباق التسلح النووى ، اصبحت عرضة لخطر التدمير الكامل كاى بلد آخر ولم يؤد التكديس الضخم للاسلحة الى جعل السياسة الامريكية اكثر فعالية . والأكثر من ذلك ، فان سباق التسلح ، بامتصاصه لموارد واعتمادات ضخمة ، قد اخر بشكل خطير المصالح القومية الحقة للولايات المتحدة .

ولا شيء يمكنه ان يلغى هذه الحقائق فى المستقبل كذلك . وليس فى مقدور امرىء أن يكسب سباق التسلح بالقدر الذى لايستطيع به المرء ان ينتصر فى حرب نووية عالمية . لكن يستطيع المرء ان يخسر الكثير .

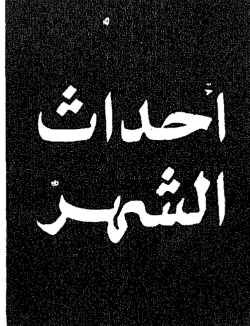
وانه لامر متوقع بالنسبة للحزب الشيوعى والحكومة السوفييتية أن يكون التحسن فى العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحـدة عملية ليست بالبسيطة ، وان كل خطوة الى الامام تتم من خلال صراع حاد ضد أعداء الانفراج ، الذى يواجه عديدا من المشاكل والصعوبات عـلى الطريق . ويدرك الاتحاد السوفيتى تماما التعقد الموضوعى للمهام التى تتضمنها اقامة علاقات سوية بين أكبر دولتين فى العـالمين الرأسمالى والاشتراكى . وهو يعرف أن آثار سنوات « الحرب الباردة » لن تختفى بين عشية وضحاها ويعى قوة الدوائر العدوانية المستعدة لبذل كل جهدا من أجل وقف الانفراج .

لكن ذلك يعطى الحزب كل مبرر لاعتبار التحولات الايجابية التى طرأت على العلاقات السوفيتية الأمريكية فى السنوات القليلة الماضية رغم كـل الصعوبات ، تحولات على جانب كبير من الأهمية .

اما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات السوفيتية الأمريكية ، فقد اشـار ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحـزب الشـيوعى السوفيتى الى ذلك فى تقرير اللجنة المركزية للحـزب الشـيوعى السوفييتى الى المؤتمر الخامس والعشرين حيث قال : ((هناك آفاق طيبة لعلاقاتنا مع الولايات المتحدة فى المستقبل كذلك ــ الى الدرجـة التى تستمر فيها فى التطور على هذا الأساس الواقعى الذى خلقناه معـا ، وعندما توحد نية راسخة لتسوية الخلافات والنزاعات لا عن طـريق القوة ، ولا عن طريق التهديدات أو قعقعة السلاح ، وانمـا بالوسـائل السياسية السلمية واضعين فى الاعتبار الخلافات الواضحة بين الطبيعة الطبقية للدولتين وبين أيديولوجيتهما .

وكل تقدم فى هذا الاتجاه سنصل اليه بالتأكيد عبر صراع ، وسيستغرق جهدا كبيرا . بيد أن ماتم تحقيقه بالفعل يوفر دون شك اساسا راسخا للتحرك نحو الأمام . وهذا ماتتطلبه المصالح الاساسية للشعبين السوفييتى والامريكى ، ومصالح السلام العالمى .

●



في الفن والثقافة

- تجارب جديدة لمسرح الاطفال . . . .
- من عواصم العالم :
- موقفان من الانفراج . . . .
- قنبلة النيوترون وحلف الاطلنطى . . . .
- نتائج الانتخابات اليابانية . . . .
- الدولار وأزمته الجديدة . . . .

تجارب جديدة لمسرح الأطفال

على احد الملصقات الملونة نقرا :

« صديقنا يا من بدات تعليمك هـــذا العام · اليوم تحضر الى مسرحنـــا لاول مرة · انها لمناسبة عظيمة لنـــا ولك · ونامل ان تكون اصدقاء من الآن لسنوات طويلة مقبلة » ·

جمهور من الصـــبية المرحين يملأون ردهة مسرح الاطفال المركزى · الموسيقى والاغاني تنساب في الهـــواء · الممثلون يحيون المتفرجين عند باب المسرح · وتقدم لكل طفل شارة تذكارية · ثم يدخل الزوار الى قاعة المسرح التي تمثـل بالنسبة لهم مملكة جديدة تتحول فيها القصص الخيالية الى حقيقة حية · انظر ، واستمع ، ومارس انفعالاتك ، ولكن لا تفقد السيطرة عـلى نفسك ـ ففي قصة خيالية ينتصر الخيـــر دائما على الشر !

سوف يحتفظ هؤلاء الصغار الذين بداوا الدراسة لفترة طويلة وربما لمدى حياتهم بذكريات « الزيارة الاولى للمسرح » تلك ، التي تجرى كتقليد في الاسبوع الاول من اكتوبر كل عام بالنسبة لاطفـــال الصف الاول · ومن الان فصاعدا سيكون المسرح صديقهم حتى نهـــاية ايام الدراسة · انه اشبه ما يكون بمدرسة مسرحية يشهدون في صفوفها الاولى القصص الخيالية التي تثير الخيال وتساعدهم على رؤية مايجرى في العالم غير المالوف ، وفي صفوفهـــا العليا يشـــهدون اوستروفسكى وشكسبير وغيـــرها من الكلاسيكيات ، بمشاكلهـــا المشتركة بين كل البشر ·

ولهذا السبب ينقسم مسرح الاطفـــال المركـــزى من زاوية معينـــة ، الى ثلاثة مسارح ، تعمل تحت سقف واحـــد · وكل منها موجه لاحدى مجموعات الاعمـــار الصغار (٧ ـ ١٠ سنوات) واليـــافعين (١١ ـ ١٥ عاما) والتلاميذ الكبار (١٦ ـ ١٨ عاما) وله برنامجه الخاص ·

كانت هناك حاجة الى ترابط بين فناني المسرح القادرين على التفـــكير كمربين ، والمربين القـــادرين على ممارسة شعور الفنان · ولقد حدث بعـــد ثورة اكتوبر مباشرة ، ان اقيمت في الاتحاد السوفييتي



أول مسارح للاطفال فى تاريخ الثقافة الانسانية ٠

وفى مسرح الاطفال المركزى يتخذ هذا الترابط شكل مساعدة شاملة يعتد بها بين مجموعة من المدرسين يؤلفون القسم التربوى للمسرح ، ومؤلفى المسرحيات ، والمخرجين والممثلين ٠ ويمتد من المشورة فى اختيار البرامج الى دراسة رد فعل المتفرجين اثناء العرض ٠ وهم يدعون

مدرسي المدارس وعلماء النفس والاخصائيين القانونيين للتحدث الى طاقم المسرح عن الجوانب المختلفة لتربية الطفل • وهم يزورون المدارس بأنفسهم كي يقرأوا ويناقشوا المسرحيات التي لم ينتجوها بعد على المسرح ، وبذلك يوجهون جهود كبار الطلبة الذين يرتبطون بالمسرح ارتباطا وثيقا •

وعمل هؤلاء المتحمسين الشباب يمثل جانبا هاما آخر لنشاط مسرح الاطفال • فهؤلاء الكبار يحضرون البروفات ويقدمون النقد في المناقشات التي تعقب ذلك • ويحضر أكثر من ١٠٠ منهم الاستديوهات المسرحية التي يديرها المسرح • ولما كانت لا تتسع لكل من يرغب في الحضور فقد أسسوا في مدارسهم فروعا لها تنظم لاجتماعات بين تلاميذ المدارس وبين افراد الفرقة والفنانين •

ويقول فلاديمير كوزمين مدير المسرح : « ان عملنا لا يمكن تصوره دون مثل هذه الاجتماعات • فالصلة المباشرة مع المتفرجين تساعدنا على فهم ومعرفة المشاكل التي تثير الاطفال • ونحن نحاول في عروضنا أن ندرس هذه المشاكل •

ان الكوميديا والدراما والتراجيديا كلها ليست غريبة على مسرح الاطفال • واهم الحقائق للطفل — ما هو خير وما هو شر ، ومن الذي يمكن ان يصبح بطلا حقيقيا ، وأي مثال يستحق ان يحتذى — يجب ان تترتب على قصة عن الحياة ، بدلا من اعلانها ببساطة من فوق المسرح • ولا يجب ان تتضمن القصة اى قدر من الزيف • واذا وجد المتفرج الصغير ان محتوى العرض اكثر بدائية مما يكتشفه كل دقيقة في العالم المحيط ، فسوف يفقد ببساطة الثقة في المسرح ، وغالبا ، لفترة طويلة ... » •

ويوجد في برنامج المسرح اكثر من ٢٠ مسرحية لمختلف اعمال الصبية وهى تضم قصصا خيالية بقلم بوشكين ، وترجمة مسرحية للملحمة الهندية القديمة رامايانا ، ومسرحية علمية خيالية عن مسافري الفضاء الشبان اسمها « اول ثلاثة او العام ٢٠٠١ » لمؤلفها سيرجي ميخالكوف ، وهو احد كتاب الاطفال الكبار ويتعاون مع المسرح منذ اكثر من ٣٠ عاما ، والمسرحيات الكلاسيكية مثل الاعداد لجوركي ، والليلة الثانية عشرة لشكسبير •

ولا يهمل المسرح المتفرجين الكبار من الاباء والمدرسين • ولهم يقدم مسرحيات خاصة ذات دروس مفيدة • ولا توجد خشبة مسرح ومتفرجون كما هو متبع تقليديا وانما توضع المقاعد بجوار الجدران ويعرض الممثلون مسرحياتهم في وسط الحلقة •

والمستوى الرفيع للكفاءة المهنية للممثلين والمخرجين تدهش الاجانب حينما تقوم الفرقة بجولاتها في الخارج — بلغاريا — والمانيا الديمراطية — والمانيا الاتحادية — وهولندا — والولايات المتحدة — وكندا — والهند • وقد كتبت الصحيفة الهولندية « هيث بارول » تقول : « أن الفرقة تصل الى تاثيرها القوى على المتفرجين الشبان بدرجة عالية من الفن والبساطة •• وانه لما يثير الشفقة اننا لا نملك مثل هذه التقاليد المسرحية في بلادنا » •

وفي الوقت الحاضر يبلغ عدد افراد المسرح اكثر من ٣٠٠ ، بمن فيهم اكثر من ٧٠ ممثلا ، واوركسترا ، واستوديو لتدريب الممثلين • ويقول فلاديمير بولويارنيف مدير المسرح :

« ان مسرحنا اقدم المسارح الـ ٤٧ المماثلة في البلاد • ويوجد بالاتحاد السوفييتي كذلك ١١٠ مسارح عرائس للاطفال • وتقدم الدولة اعانات ضخمة لهذه المسارح لانها لا تغطى مصروفاتها • وفي حالة مسرحنا تصل هذه المعونة الى ٣٣٦ر٠٠٠ روبل • وفي كلمات اخرى نجد ان اسعار التذاكر منخفضة للغاية للاطفال، وتتراوح بين ٣٠ الى ٨٠ كوبيك بينما التكلفة الفعلية تصل الى الضعف » •

وفي كل يوم يسرع مئات التلاميذ الى هذه « الدار » التي تقع في قلب العاصمة السوفييتية ، بميدان سفردلوف ، بجوار مسرحي البولشوى ومالى • ومسرح الاطفال المركزي مرب حكيم ، وناصح مرهف ، وصديق حميم للاطفال ، وانه لضروري لهم •



موقفنا من الانفراج



تتواصل في العاصمة اليوغوسلافية اجتماعات ممثلى البلدان التى اشتركت فى مؤتمر هلسنكي · وليس هذا هو مؤتمر بلجراد الذى نصت عليه الوثية الختامية لمؤتمر هلسنكي والذى حدد الخريف الحالي موعدا لانعقاده، وانما هذه الاجتماعات تحضير له · ومهمتها هي الاتفاق على موعد المؤتمر ، ومدة انعقاده ، وجدول اعماله ، وشروط انعقاده ·

ولا يجب المبالغة في تقدير دور هذه المشاورات ، ولكن ينبغى القول بأنها على جانب كبير من الاهمية ، فنجاح أو فشل مؤتمر بلجراد يتوقف لدرجة كبيرة على طريقة الاعداد له ·

ويبدى الاتحاد السوفييتي موقفا مسئولا من مؤتمر بلجراد ، معتقدا بأنه يمكن أن يكون على جانب كبير من الاهمية فى مواصلة وتعميق عملية تخفيف حدة التوتر · فقد جاء على لسان ليونيد بريجنيف في حديثه الى التليفزيون الفرنسى منذ شهور : « فيما يتعلق باجتماع بلجراد ، الذى سيعقد فى القريب ، تتوافر فرصة امام كافة الدول التى شاركت فى المؤتمر الاوربى العام ، لتبدى مرة اخرى حسن نواياها بشكل عملي · ونحن نامل أن يكون الاجتماع ، كما كان متصورا ، استمرارا وتطورا لروح هلسنكي وحلقة اخرى في عملية الانفراج المستمرة · فهل يمكن التوصل الى ذلك ؟ من الممكن اذا ما اعد للمؤتمر وعقد كمنتدى للتعاون وليس لبذر بذور الشقاق » ·

ولسوء الحظ فان بعض الدوائر فى الغرب تحاول حتى الان أن تستخدم اجتماع بلغراد لاغراض لا تتفق مع نص وروح قرارات هلسنكي · ويغذى التوترالسياسى حول بلجراد ، مما قد يكيد فحسب أسوأ أعداء الانفراج ·

واذا حكمنا من مجريات الامور فان الحكومة الامريكية على وجه الخصوص تود أن تحول اجتماع بلجراد ليس الى طريق حوار بناء بين الغرب والشرق ،

وانما الى مكان للدعاية الصاخبة ضد البلدان الاشتراكية

وتعطش الولايات المتحدة لاعطاء طابع مشروع للتدخل فى الشئون الداخلية للاتحاد السوفييتى ، تحت ستار الدفاع عن حقوق الانسان ، انما يتناقض تماما مع الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكى ٠

ومشروع الاتحاد السوفييتى المقترح لجدول اعمال اجتماع بلجراد يوصى باقراره بالشكل الذى صيغ عليه فى الوثيقة الختامية والذى يستهدف ان يواصل المشاركون فى الاجتماع تبادلا واسعا للاراء « حول تنفيذ نصوص الوثيقة الختامية والمهام التى حددها المؤتمر ، وكذلك ، فى اطار المسائل التى عالجتها تلك المهام ، حول تعميق علاقاتها المتبادلة وتحسين الامن وتطوير التعاون فى اوربا وتطوير عملية الانفراج فى المستقبل » ٠

ومثل جدول الاعمال هذا الذى يتفق تماما مع نص وروح الوثيقة الختامية سيجعل فى الامكان ليس فقط تلخيص ما تم تنفيذه فى العامين اللذين مضيا على هلسنكى ، وانما مناقشة توصيات ومقترحات جديدة هامة تهدف الى تدعيم الامن والتعاون فى اوربا ، والموافقة عليها كذلك ٠

اما فيما يتعلق بمشروع جدول الاعمال الامريكى الانجليزى المطروح للمناقشة ، فانه ينص ، بما يتعارض والوثيقة الختامية ، على تبادل غير شامل وانما منفصل للاراء حول نتائج تنفيذ قرارات هلسنكى ٠ ومثل هذا المفهوم يهدف الى تجزئة الوثيقة الختامية بغرض ابعاد مؤتمر بلجراد عن المشاكل العامة للامن والتعاون ، والتركيز على المسائل الخاصة والفردية ٠

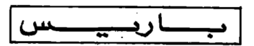
وليس من الصعب ان نخمن اى المسائل تريد الولايات المتحدة والدول التى تساندها ان تثيرها فى بلجراد ٠ ووفقا للنيويورك تايمز فقد وصل الوفد الامريكى الى بلجراد ومعه وثيقة تضم ٩٣ صفحة مكرسة لما يسمى « انتهاك حقوق الانسان » فى البلدان الاشتراكية ٠ وهكذا تبذل المحاولات لان يطرح للمناقشة فى اجتماع بلغراد ، لا المسائل الرئيسية للامن والتعاون ، وانما « حالات خاصة » لمرتدين منفصلين من البلدان الاشتراكية الذين يعتبرون الان الطفل المدلل للدعاية الامريكية ٠

ورغم ان الولايات المتحدة تحاول ان تتحدث فى بلجراد باسم كافة البلدان الغربية ، فان حملة النفاق التى شنتها بخصوص ما يسمى « بانتهاك حقوق الانسان » فى البلدان الاشتراكية ، لا تجد مساندة واسعة فى اوربا ٠ وبالاضافة الى ذلك ، فهناك قلق كبير حول محاولات واشنطن استخدام اجتماع بلجراد لزرع بذور العداوة والتوتر الدولى ٠

والان اذا ما حكمنا على ضوء التقارير الواردة من بلجراد ، فانه نتيجة لجهود ممثلى البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز ، هناك ما يشير الى بعض التقدم بخصوص الاتفاق على جدول الاعمال ، هناك دلائل تبعث على الامل فى ان المأزق الذى خلقه الموقف غير البناء للولايات المتحدة وغيرها من بلدان الغرب ، سوف يمكن التغلب عليه ٠ واذا لم يحدث ذلك فان اجتماع بلجراد مهدد بان يتحول الى عكس الغرض منه ـ مؤديا الى زيادة التوتر فى اوربا بدلا من تعزيز الانفراج ٠

●

قنبلة النيوترون وحلف الأطلنطي



قرر مجلس الشيوخ الامريكي اعتماد المبالغ التي طلبها الرئيس كارتر لانتاج القنبلة النيوترونية ، ذلك السلاح الواسع التدمير . وكما يتضح من تقارير الصحافة الامريكية ، يخطط البنتاجون لتجهيز قوات حلف الاطلنطي في غرب اوربا بهذه الاسلحة . فكيف سيؤثر هذا القرار على الوضع في اوربا ؟

عند مناقشة هذه المسالة ، يعرب معظم المراقبين في غرب اوربا عن قلقهم من ان مخططات واشنطن لانتاج القنابل النيوترونية وتوزيع هذه القنابل في غرب اوربا سيكون له اثر معاكس على الانفراج الذي يناقش الطرفان في ظله طرق مواصلة تحسين المناخ السياسي في ضوء قرارات المؤتمر الاوربي في هلسنكي .

ويبدو ان هناك من الاسباب ما يبرر هذا القلق ، ومن الواضح ان مخططات انتاج الاسلحة النيوترونية لا يمكن اعتبارها مجرد مخططات لمواصلة تحديث قوات الاطلنطي في غرب اوربا . وما يريدونه هو توزيع نظم جديد من اسلحة الابادة الشاملة النووية ، المعقدة للغاية ، في غرب اوربا بالقرب من الحدود السوفييتية والبلدان الاشتراكية الاخرى . وكان هيلموت شميدت مستشار المانيا الغربية على حق عندما قال في حديثه الاخير ان مخططات توزيع الرءوس الحربية النيوترونية تطرح « مشاكل استراتيجية ونفسية هامة » فيما يختص بمعاهدة وارسو .

وكل امرىء يعرف ان حل مشكلة الخفض المتبادل للقوات والاسلحة في وسط اوربا مسألة ذات اهمية كبيرة متزايدة بالنسبة لمستقبل القارة الاوربية . كما يعرف الجميع المبادىء التي يمكن على اساسها حل هذه المشكلة . وما نعنيه هنا هو الخفض المتبادل للقوات المسلحة والاسلحة باستثناء القوات البحرية وبالاضافة الى ذلك ، فكافة اجراءات الخفض المحددة يجب ان تصاغ بعناية سواء فيما يتعلق بالحجم او الزمن حتى تتفق في كافة الظروف مع مبدأ عدم الاضرار بأمن اى من الجانبين . وفي هذا الاطار عادة ما يطرح السؤال : هل سيكون لتوزيع سلاح جديد ، القنبلة النيوترونية ، في اراضي غرب اوربا ، اثر معاكس على حل هذه المشكلة الهامة ؟ وكيف سيؤثر توزيع هذا السلاح على حدود البلدان الاشتراكية على تقدم محادثات فيينا ؟ هذا السؤال يطرحه كثير من المراقبين ، ولديهم كل الحق في ذلك .

ومن المؤكد انتجهيز قوات حلف الاطلنطي في غرب اوربا بالقنبلة النيوترونية ــ اذا ما حدث ــ سيكون خطوة تتعارض مع اتفاقيات هلسنكي ، ناهيك عن تصريحات البلدان الاعضاء في حلف الاطلنطي والتي اعربوا فيها عن « رغبتهم » في خفض المواجهة العسكرية في وسط اوربا .

ومن هذه المواقع ، مواقع القلق على السلام في اوربا ، ودفاعا عن الانفراج تعلق الصحافة والشخصيات السياسية العامة والبارزة على مخططات البنتاجون توزيع القنبلة النيوترونية على غرب اوربا . ان الضوء الاخضر الذى اعطته الولايات المتحدة لانتاج صواريخ كروز والقنبلة النيوترونية ، هذا السلاح الرهيب القادر على ابادة الحياة بأسرها ، قد يقضي نهائيا على التقدم الذى تحقق نحو الحد من التسلح . وقد كتب ا. باهر السكرتير الفيدرالي للحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني في مجلة « فورواتس » ان مسالة انتاج واستخدام القنبلة النيوترونية تقلق البشرية بأسرها لانه لم يحدث ابدا ان بقي اى سلاح جديد احتكارا لبلد واحد » .. وهذا صحيح ، بالطبع .

وتدعي النيويورك تايمز بان حلفاء امريكا الاوربيين ، الذين ستوزع على اراضيهم القنبلة النيوترونية في حالة الحرب ، هم الذين يرغبون في توزيعها .

وهذا التصريح تتحمل مسئوليته النيويورك تايمز وحدها ، الا اذا كانت تعلى بكلمة « حلفاء » حفنة من الصقور الذين يسعدون بالحرب من قادة حلف الاطلنطى ، والذين يتلقون الاوامر من البنتاجون فيدافعون عن تكثيف سباق التسلح • وصقور الاطلنطى هؤلاء (كما اكد الجنرال هيج قائد القوات المتحالفة لحلف الاطلنطى فى اوربا) يعتبرون القنبلة النيوترونية بحق هدية طيبة من البنتاجون • اما فيما يختص بالسياسيين المتعقلين فى غرب أوربا ، وبدوائر الرأى العام العريضة ، الذين يسعون للانفراج وينوون التقدم الى الامام على طريق ما انجز فى هلسنكى ، فانهم يقفون بشدة ضد مخططات واشنطن تجهيز قوات حلف الاطلنطى فى غرب اوربا بهذا السلاح الفتاك الجديد غير الانسانى • ومثل هذه الخطوة ينظرون اليها على انها لغم يزرع تحت صرح الانفراج الاوربى •

حول نتائج الانتخابات اليابانية

طوكيو

اوضحت الانتخابات الاخيرة أن مساندة الناخبين للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم تزداد ضعفا •ويبين الاتجاه الثابت نحو تضاؤل نفوذ الحزب الحاكم ، أن سياسته الداخلية والخارجية ، التى تتناقض مع مصالح غالبية السكان لاتلقى قبولا لدى الشعب • وعلى عكس التنبؤات العديدة عن زيادة تعزيز مواقع « النادى الليبرالي الجديد » ، وهو تنظيم محافظ انقسم أخيرا من الديموقراطيين الليبراليين ، فشلت هذه المجموعة فى تحقيق أى نجاح ملحوظ كذلك •

ونتائج الانتخابات لا يمكن دراستها بمعزل عن الوضع السائد فى معسكر الاحزاب المعارضة • وتقول الصحافة اليابانية أن الديموقراطيين الليبراليين كان من الممكن أن يصابوا بخسائر أكبر بكثير لو وحدت أحزاب المعارضة جهودها قبل الانتخابات • أن تفكك المعارضة على وجه التحديد هو الذى ساعد الديموقراطيين الليبراليين على ارسال مرشحيهم الى البرلمان رغم انعدام المساندة من جانب غالبية الشعبلهم (فقدصوت للديموقراطيين الليبراليين ٨ر٣٥٪ من الناخبين مقابل ٣ر٤٤٪ فى انتخابات ١٩٧٤) • ولم يقبل الحزب الاشتراكى الا فى اضيق الحدود مبادرات الشيوعيين ، الذين ارادوا اقامة نظام من المساندة المتبادلة الشاملة للمرشحين مع الاشتراكيين • ويرجع ذلك الى عدم الاتفاق حول هذه المسالة الهامة داخل الحزب الاشتراكي وكذلك الى الضغط الذى تعرض له من الخارج ـ فقد هددحزب كوميتو المعارض بوقف التعاون مع الاشتراكيين اذا ما توصلوا الى اتفاق مع الشيوعيين حول العمل الموحد خلال الانتخابات •

وبرهنت الانتخابات الاخيرة انها لم تمثل نجاحا لكل من الشيوعيين والاشتراكيين ، المعارضين الثابتين والحازمين للسياسة المعادية للشعب للديموقراطيين الليبراليين •

لقد فقد الاشتراكيون خمسة مقاعد فى البرلمان • ومع ذلك مازال الاشتراكيون هم حزب المعارضة الاساسى • ويقول الاشتراكيون أن هزيمة حزبهم ترجع الى ضعفه التنظيمى والى الخلافات السياسية والايديولوجية الكبيرة داخل الحزب • واصيب الاشتراكيون بضرر كبير كذلك نتيجة للنشاط الانقسامى لـ س • ايدا ، الزعيم السابق فى الحزب ، وزملاؤه الذين كانوا يريدون من الحزب أن يكف عن النضال من أجل مصالح الطبقة العاملة وان يتخذ « طريقا وسطا » ، طريق الانتهازية والتعاون الطبقى • وفى هذا الربيع ترك الانقساميون الحزب الاشتراكى واسسوا تنظيمهم الخاص ، التحالف الاشتراكى للمواطنين ، الذى وضع نفسه فى تعارض مع الحزب الاشتراكى •

وحصل الشيوعيون على ٢ر٤ مليون صوت مقابل ٩ر٤ مليون عام ١٩٧٤ • ولهم

الان اربعة نواب اقل عن البرلمان السابق.

والبيان الذى اصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى اليابانى حول نتائج الانتخابات يعرب عن الامل فى ان يضعها الحزب فى اعتباره لصالح مواصلة التقدم .. وخرجت اللجنة فى بيانها باستنتاج له ما يبرره يقول أن عدم تقدم الحزبين الاشتراكي والشيوعي انما يرجع الى « أن بناء جبهة موحدة للقوى التقدمية لم يتم بشكل كامل » .

واحد الاسباب الاخرى التى تدخلت فى نتائج الانتخابات بالنسبة للشيوعيين هو الحملة الواسعة المعادية للشيوعيين وللسوفييت ، والتى بدات قبل الانتخابات بفترة طويلة ، والتى شوشت عقول الناخبين وجعلتهم يقفون ضد الشيوعيين الذين يدافعون عن التحولات الديمقراطية والاشتراكية . وينبغي أن تشير الى أن الحزب الشيوعي اليابانى قد ساهم بدرجة كبيرة فى تغذية هذه الحملة نتيجة لموقفه حول « المسالة الاقليمية » . فلقد ركز دعايته قبل الانتخابات على مطلب « اعادة جزر كوريل » ، ورغم ذلك لم يتمكن من تحقيق نتائج مواتية . ومع ذلك فانمتحدثا رسميا باسم الحزب عند تقييمه لنتائج الانتخابات ، اشار الى انه يعتبر « اعادة جزر كوريل » شعارا رئيسيا « للخط السياسى الصائب للحزب » .

ويرهنت نتائج الانتخابات على النجاح الكبير لحزب كوميتو الذى انتقد سياسة الديموقراطيين الليبراليين وقدم للناخبين « الطريق الوسط » الموهوم . ومازال نفوذ حزب الاشتراكية الديموقراطية الذى يؤيد كذلك « الطريق الوسط » ضعيفا ، كما كان من قبل ، رغم حصوله على مقعد اضافى . ومن الخطأ الاعتقاد ، كما يقول كثير من المعلقين اليابانيين ، بأن الناخبين يؤيدون فكرة « الطريق الوسط » . والتقدم الذى حققه حزب كوميتو وحزب الاشتراكية الديموقراطية يفسره انفصال عدد كبير من الناخبين عن الحزب الحاكم ، واقتناعهم بفشل سياسته ، ولكنهم لم يدركوا بعد الحاجة الى تحولات اجتماعية جذرية .

ولسوف يعتمد تطور الاحداث فى اليابان بدرجة كبيرة على نهج القوى التقدمية ومدى اتفاقه مع المصالح الحيوية للشعب اليابانى الذى يطالب بمزيد من الحزم بسياسة السلام والديموقراطية والتقدم الاجتماعى . والتنفيذ الثابت لهذا النهج من جانب القوى التقدمية فى البلاد ، وحشد صفوفها وتكوين جبهة موحدة سوف يساعدها على التغلب على المصاعب المؤقتة التى واجهتها فى الانتخابات الاخيرة .

●

الدولار وأزمته الجديدة

واشنطن

يعانى النظام النقدى للراسمالية من جديد هذه الايام مصاعب خطيرة . ويبرهن على ذلك زيادة تفاقم الوضع فى مجال التجارة والمحاولات عديمة الجدوى للمحافظة على استقرار اسعار تبادل العملات فى البلدان الراسمالية الاساسية . ومما له دلالة فى هذا الخصوص التدهور الحالى للدولار الامريكي . فخلال اسبوعين فحسب ، من ٢٠ يونيو الى ٤ يوليو ، انخفض سعره حوالى ٢ر٣ ٪ بالنسبة للين ، ٧ر١ ٪ بالنسبة للمارك الالمانى الغربى . وانخفض سعر الدولار الامريكي كذلك ، ولو لدرجة محدودة للغاية ، بالنسبة للفرنك الفرنسى والجنيه الانجليزى .

ويسود وضع غير مستقر لدرجة كبيرة

في اطار « ثعبان » غرب اوربا ، نظـــام التقلبات المشتركة في اسعار تبادل عملات بلدان السوق المشتركة الخمسة ـ المانيـا الغربية ، وبلجيكا ، والدنمرك ، وهولندا ، ولوكسومبرج ـ وكذلك النرويج والسويد · أن تخفيض قيمة العملات الســـويدية والنرويجية والدنمركية الذى تم منـذ ثلاثة اشهر مضت ، رفعت سعر تبادل المارك في المانيا الغربية ، ولكنه عجز عن ان يضمن استقرار التبادلالتجارى بين المشاركين في « الثعبان » · ويستمر سعر تبادل المارك الالماني الغربي في الارتفـــاع ، مجبرا « الزاحف » النقدى على القيام بانحناءات خطيرة ·

ويزداد سعر الين كذلك · فبين فبراير ويوليو زاد سعره التبادلي بالنســـبة للدولار الامريكي حوالى ٨ ٪ · ومع ذلك ، فان ثلاث عملات اوربيـة غربية ، الليرة الايطالية والجنيه الانجليـزى والفـرنك الفرنسي التي انخفضت قيمتها في العـــام الماضي ٥ر٢٠ ٪ ، ٦ر١٦ ٪ ، ٧ر٧ ٪ على التوالي ، لا تزال تعتبر غير مضمونة ·

والهوة المتزايدة بين اسعار التبادلتزيد من حدة المنافسة التجـــارية في الغرب ، وتلهب التضخم الذى يقع عبؤه على كاهل الجماهير العاملة · والجماهير العاملة هي أول من يعاني من انخفاض قيمـة العملات التي تلجأ الحكومة لانقاذها الى نظـــام اقتصادى صارم ، وتخفض الاعتمـــادات المخصصة للاغراض الاجتماعية ·

واليوم يعلن حتى الاقتصـــــاديون البرجوازيون أن « تعويم » العملات ، الذى حل محل نظام بريتون وودز المفلس لتثبيت اسعار التبادل منذ اربع سنوات ، قد فشل في تحقيق غرضه · وكانوا يعتقـــدون ان اسعار تبادل « التعويم » ، التي تتقلب تبعا للطلب والعرض في اسواق العملة ، قـــد تؤدى الى استقرار الوضع ·

ومع ذلك ، فقد برهنت النتائج انهــــا عكس ذلك على خط مستقيم · « فالتعويم » ادى الى زيادة عدم الاستقرار في النظـــام النقدى الغربي بشكل عام وصعد من النمو الاقتصادى المتفاوت للـدول الراسـمالية ·

واليوم تنقسم الدول الست الراسماليـــة الكبرى الى « الدول الاقوى » وهى الولايات المتحدة والمانيا الغربيـــــة واليابان ، و «الدول الاضعف» وهى بريطانيا وايطاليا وفرنسا · ولكي تتغـلب عـلى مصاعبهـا النقدية والاقتصادية فان بلدان المجمـــوعة الاخيرة مجبرة على قبـول شروط « الدول الاقوى » وشروط صندوق النقـــد الدولي والاحتكارات المصرفية فوق القومية ·

ومع ذلك ، فان حتى بلدا قويا مثـــل الولايات المتحدة لا يســـتطيع القول بان عملته راسخة · فالدولار الامريكي مصاب بكل شرور العملة الغربي والتســـويات المالية · ووفقا لاكثر التقديرات اعتدالا ، ٠٠٠ر٣٠٠ مليون دولار · وهـذا الالتزام يوجد في الخـــارج من ٠٠٠ر٢٨٠ الى الامريكي الخارجي في الواقع اكبـر ١٥ ضعفا من احتياطياتها النقدية والذهبيـة وثلاثة اضعاف قيمة صادرات الســـلع والخدمات الامريكية السنوية · وكما نرى، فالدولار الامريكي يفتقر الى المســـاندة الكاملة ، سواء بالذهب او السلع ·

وليس من قبيل الصدفة ان اى تغييـــر لامريكا يؤدى على الفور الى اثارة موجة معاكس في الوضع الاقتصـــادى الخارجي من عدم الثقة في الدولار الامريكي · ووفقا لوزارة الخزانة الامريكية ، يمكن أن يصل العجز فيالميزان التجارىالامريكي الى رقم قياسي يصل الى ٠٠٠ر٢٣ ــ ٠٠٠ر٢٥مليون دولار ·

والولاياتالمتحدة اذ تملك قوة اقتصادية جبارة ، قد بذلت خلال السنوات الاخيـرة جهودا ضخمة لتدعيم الدولار واحيـــاء نفوذه ، الذى قوضـــته ازمة الدولار عام ١٩٧١ ــ ١٩٧٣ ، كالعملة الاحتياطيـــة الرئيسية التي تستخدم للتسويات الدولية· ومن وجهة النظر تلك على وجه التحـــديد من الضرورى تقييم رغبة امريكا في « ابعاد الذهب عن النقد » ، اى ، اخراجـــه من نظام التسويات النقدية · ومزادات الذهب التي نظمها صندوق النقد الدولي بناء على مبادرة امريكا في تخفيض سـعر المعـدن الاصفر الى ١٠٣ دولارات امريكية للاوقيـة زنة ١ر٣١ جرام · ومع ذلك ثبت انه من

المستحيل المحافظة على اسعار الذهب في هذا المستوى المنخفض • ومنذ نهاية ١٩٧٦ ارتفعت باطراد سواء في اسواق الذهب الرئيسية في زيوريخ ولندن او في مزادات صندوق النقد الدولي • ويقول الخبراء الغربيون أن سعر الذهب لن ينخفض هذا العام عن ١٤٠ دولارا للاوقية •

وسياسة امريكا « المعادية للذهب » تتعارض ليس فقط مع الطلب الصناعي المتزايد على المعدن الاصفر ، وهو السبب الرئيسي وراء زيادة أسعار الذهب • ورغم الاتفاق الذى تم التوصل اليه في اطار صندوق النقد الدولي « لابعاد الذهب عن النقد » ، لا يزال عدد من بلدان الغرب يعتبره العلاج الاكثر ضمانا لمتاعبهم المالية • وهكذا تقيم فرنسا وايطاليا احتياطياتها النقدية لا على اساس الاسعار الرسمية للذهب كما اقرها صندوق النقد الدولي (٢ر٤٢دولار للاوقية) ، وانما على أساس متوسط سعره في السوق • ويزيد ذلك من احتياطياتها النقدية بالتالي • وتشترى بعض البلدان الذهب في مزادات صندوق النقد الدولي لتبني احتياطياتها الحكومية •

وكل ذلك لا يثير أمريكا فحسب وانما يفسر كذلك رغبتها في اخضاع البلدان التي لا تريد ان تتبع الخط الامريكي • وفي الصيف الماضي ، عندما بدأ سعر تبادل الفرنك الفرنسي في التدهور الخطير مع انخفاض سعر الذهب في نفس الوقت في سوق النقد ، وصفت الصحافة الفرنسية ذلك « كمؤامرة سياسية » ضد السياسة النقدية لفرنسا • وقالت « لافي فرانسيز » « لقد اتضح بجلاء في أسواق النقد ان اللعبة بين الولايات المتحدة وبنك فرنسا لا تتم على اسس متكافئة • »

وما زالت حرب النقد السرية مستمرة • وقالت بيزنس ويك في هذا الربيع بصراحة مدهشة أن الاحتكارات الامريكية فوق القومية تجمع الثروات مستغلة مصاعب فرنسا النقدية • ولتخطى الرقابة النقدية المطبقة في فرنسا ، تنقل تلك الاحتكارات سرا الفرنكات من حسابات فروعها في فرنسا الى مؤسساتهم في المانيا الغربية ، وبريطانيا ، وسويسرا ، ثم استغلالها في أوراق ذات فائدة مرتفعة •

وحيث ان هذه العمليات تجرى خارج البلاد ، لا تستطيع السلطات النقدية الفرنسية ان تمنع تحويل هذه الفرنكات الى دولارات او ماركات • وبهذهالطريقة، تتلقى الاحتكارات الامريكية فوق القومية ارباحا ضخمة في كل مرة بعد هبوط أسعار تبادل الفرنك الفرنسي بالنسبة للدولار الامريكي أو المارك الالماني الغربي •

ويتميز النظام النقدى الغربي بفرض التسويات الدولية ، وزيادة عبء المديونية النقدية ورغبة المنافسين الامبرياليين « الاقوى » في فرض شروطهم على شركائهم « الاضعف » وكذلك بالمضاربات المالية الواسعة النطاق • لقد أصبح عدمالاستقرار مرضا مزمنا لهذا النظام •

دائـرة المعارف

● اليهود السوفييت :

وفقا لاحصاء ١٩٧٠ كان هناك ٠٠٠ر١٥١ر٢ يهودى فى الاتحاد السوفييتى يشكلون ما يقل عن ١ ٪ من السكان • ولولا الحرب العالمية الثانية لكان عدد السكان اليهود أكبر بكثير • فقد قتل وعذب كثير من اليهود حتى الموت فى الاراضى التى احتلها النازيون •

لقد قتل النازيون حوالى ٠٠٠ر٢٠٠ شخص فى كييف ، من بينهم ٠٠٠ر٧٠ يهودى ، ٠٠٠ر١٠٠ روسى وأوكرانى • ودفن الاف اليهود فى مقابر مشتركة فى أوكرانيا وبيلوروسيا ومولدافيا ولاتفيا وليتوانيا واستونيا •• وكان من الممكن للخسائر أن تتضاعف لولا جهود السلطات السوفييتية فى اجلاء أعداد واسعة من السكان ومن اليهود من مناطق القتال •

ويشغل اليهود السوفييت الان مراكز بارزة فى كافة مجالات الحياةالسياسية والاقتصادية والعلوموالتعليم والادب والفن • فهم يحتلون مراكز هامة فى حكومة الاتحاد السوفييتى وحكومات الجمهوريات الاتحادية والسوفييتات وهيئات الحزب ، حيث يوجد ٨٠٠٠ يهودى •

وتصل نسبة اليهود الى ١ر٦٪ من مجموع العاملين فى مجال العلم من بينهم ١٤٪ من الحاصلين على لقب دكتور فى العلوم ٢ر٨٪من الحاصلين على لقب مرشح فى

العلوم ، ٢ر٥٪ فى مجال الفن ، ٦ر٥٪ فى مجال الادب والصحافة ، ٤ر٣٪ فى الطب، ٧ر٦٪ بين المحلفين • وفى عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ كان هناك اكثر من ٣٥٠ طالبا بين كل ١٠ آلاف من السكان اليهود •

وهذا الرقم اعلى كثيـــرا عنـه بين القوميات الاخرى فى الاتحـاد السوفييتى ففى العام الدراسى ٧١ ـ ١٩٧٢ ، مثلا ، كان ٠٠٠ر١٠٦ من اليهـود يدرسون فى مؤسسات التعليم العالى السوفييتية • ومن المهم ان نشـير الى انه فى اسرائيل حيث يوجد عـدد اكبر من اليهود كان هنـاك ٤٠٠ر٥٠ طالب فى المعاهد العليا خـلال نفس العام الدراسى •

ويضم الدستور السوفييتى حرية العقيدة ومراعاة العـادات والطقوس الدينيـة التقليدية • ويوجد فى الاتحـاد السوفييتى عشرات المعـابد اليهودية • واشـهرها واكبرها فى موسـكو ولينتجراد وكييف وريجا وكيشنيف • ولمـا كانت الكنيسة منفصلة عن الدولة فى الاتحاد السوفييتى فان عدد اماكن العبـادة يتوقف على احتياجات الجماعات المتدينة وامكانياتها المادية •

وفى السنوات الاولى للسلطة السوفييتية اقيمت فى كافة المناطق التى توجد بهـا جماعات من السكان اليهود شبكة مدارس للتعليم العام والتدريب المهنى جرى فيهـا التعليم بلغة اليديش • وفى ظل القيصرية كانت جماهير اليهود تجبر على الحيـاة فى احياء اليهود وتكدس هناك كالسردين • وهؤلاء اليهود لم تكن لديهم اى معـرفة باللغة الروسية أو غيرها من لغات السكان المحليين •

وفيما بين ١٩٢٠ ، ١٩٤٠ ترك مئـات الالاف من اليهود الاحياء اليهودية • وادى هذا الى تفكك التجمعات السكانية اليهودية واغلاق المدارس التى تعلم السكان اليهود بلغة اليديش بالتدريج • وساعد ايضا فى اغلاق تلك المدارس أن كثيرا من اليهـود ارسلوا ابناءهم الى مدارس التعليم العام لانهم رأوا فى ذلك تحقيقـا لمسـاواتهم بالقوميات الاخرى • وقـد اتاح لهم ذلك فرصـا اكبر فى المشاركة فى الحيـاة الاجتماعية على قدم المساواة مع غيرهم من السكان • ولم يؤد اغـلاق المدارس اليهودية الى تدهور عدد المتعلمين اليهـود بل على العكس زاد عددهم عنه فى أى بلد آخر فى العالم •

فمن بين ٠٠٠ر٦٨ يهـودى سوفييتى يعملون فى مجال العلم يوجـد ٢٠٠ر٤ دكتور فى العـلوم و ٨٠٠ر٢٣ مرشح فى على درجة علمية •

وتصل نسبة اليهود الحـاصلين على جوائز الدولة التقديرية فى مجال العـلم الى ٨ر١٠٪ ، والى ٥ر١٢٪ فى مجـال الهندسة (١٩٤١ ـ ١٩٧٤) • ومن ذلك يتضح انه لا يوجد ظل من الحقيقة فيمـا يقال حول اضطهاد اليهود السوفييت فى مجالات التعليم والعلوم •

لقد وضعت الجماهير العاملة اليهودية بعد ثورة اكتوبر أمام خيـارين : فاما أن يعيشوا فى مختلف المدن والقرى ويقبلوا الانصهار مع بقية السكان وأما أن يستقروا فى مجتمعـات متماسـكة على الارض ويتطوروا الى امـة من خلال « المحافظة القومية على ذاتهم » • لكنهم اختاروا بملء حريتهم الطريق الاول واندمجوا بالفعـل مع الشعب السوفييتى فى كل مكان •

وفى نفس الوقت ، وتسهيلا على السكان اليهود ان يختاروا طريق تقرير المصـير القومى شكلت الحكومة السوفييتية عـام ١٩٣٤ وحدة اقليمية ادارية قومية لليهود ـ المنطقة اليهودية ذات الحـكم الذاتى ـ داخل اقليم خاباروفسك •

ان عوامل مثل نمو الصلات بين الامم •• والاندماج الاختيـارى والطبيعى ، والتغيرات السكانية الجذرية التى حدثت فى الخمسين سنة الاخيرة للسكان اليهود فى الاتحاد السوفييتى ، قد حددت لدرجة كبيرة الخط الرئيسى فى التطور الثقـافى لليهود ••

واحد السمات المميزة لهـذا الخط هو المشاركة الواسعة لليهود فى تقدم الثقافة السوفييتية الاممية • فقد اكتسبت اعمـال كثير من الكتـاب والشعراء اليهود ، مـن

امثال صمويل مارشاك وليليا اهرنبورج اعترافا عاما من الشعب السوفييتي • وفي مختلف مجالات الفن والثقافة تجد بين اليهود اسماء معروفة ومحترمة ليس في الاتحاد السوفييتي فحسب وانما في بلدان اخرى كذلك •

ومنذ ١٩٦١ صدرت في الاتحاد السوفييتي مجلة ادبية شهرية يهوديةباسم « سوفيتيش هيملاند » يصل توزيعها الى ٢٥٫٠٠٠ نسخة • وتقوم المجلة بتعريف قرائها بآخر اعمال اكثر من مائة كاتب يهودي يعيشون في مختلف انحاء الاتحاد السوفييتي •

وفيبيروبيجان ، عاصمة المنطقةاليهودية ذات الحكم الذاتي تصدر لخمس ايام في الاسبوع صحيفة « بيروبيجانر ستيرن » بلغة اليديش • ويوجد في الاتحاد السوفييتي عدد منالمسارح اليهوديةوالفرق الموسيقية اليهودية • ومن بينها فرقة الدراما اليهودية بموسكو •

والمنطقة اليهودية ذات الحكم الذاتي ، التي تعتبر اول تشكيل لدولة يهودية منذ ٢٠٠٠ عام ، انشئت بمرسوم من الحكومة السوفييتية في ٧ مايو ١٩٣٤ • وتقع في الشرق الاقصى فياقليم خاباروفسك ، وتمتد على نهر امور عند التقاء رافديه بيراوبيجان • وتبلغ مساحتها ٣٦ الف كيلو متر مربع ، ويصل عدد سكانها الى ١٨٧٫٠٠٠ وتسميها بيروبيجان •

ومثل الشعوب الاخرى في الدولة السوفييتية ، حصل اليهود لاول مرة على فرصة تقرير المصير القومي • وكان لتكوين وقيام هذه المنطقة ذات الحكمالذاتي مغزى سياسي هام • ويوجد بالمنطقة اليهودية ذات الحكم الذاتي اليوم ٥٠ مشروعا صناعيا كبيرا تنتج حاصدات دراسة ، ومحولات للطاقة ، والخصب ، والاسمنت والاثاث والاحذية وغيرها من السلع الاستهلاكية •

اما بخصوص هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي فلا توجد اسباب اجتماعية لمثل تلك الهجرة • ووفقاللبيانات الرسمية، فطوال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى يناير ١٩٧٦ ، هاجر من الاتحاد السوفييتي ١٢٢٫٠٠٠ يهودي الى اسرائيل • ويعادل ذلك حوالي ٥٪ من العدد الكلي لليهود الذين يعيشون في الاتحاد السوفييتي • وعلى ذلك فليست هناك رغبة جماهيرية بين اليهود السوفييت للهجرة من الاتحاد السوفييتي•

وبالمقارنة مع ١٫٥ مليون يهوديهاجروا الى اسرائيل من البلدان الاخرى ، يبدو عدد اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتي ضئيلا للغاية •

ومن بين كافةالطلبات التي قدمتللهجرة الى اسرائيل طوال الثلاثين عاما الماضية لم يرفض منها سوى ١٫٦٪ • وفي الفترة الاخيرة حدث هبوط ملحوظ في عدد الراغبين في الهجرة الى اسرائيل • ففي عام ١٩٧٥ وحده انخفض عدد الراغبين في الهجرة الى ثلث ١٩٧٣ ، ونصف ١٩٧٤ • ويرجع السبب الرئيسي الى الانخفاض الملحوظ في عدد الراغبين في الهجرة الى اكتشاف كثير من المهاجرين السابقين لحقيقة الاوضاع في اسرائيل وتحذيرهم لمواطنيهم منالهجرة ومحاولاتهم العودة الى بلادهم •

● تعاونيات المنتجين :

ظهرت تعاونيات المنتجين في البلدان الصناعية المتقدمة عندما اصبح واضحا ان المصانع الكبيرة تتفوق في الانتاج على المؤسسات الحرفية الصغيرة • فالمصنع الكبير ، يوجد به تقسيم عمل اكفا وميكنة اكبر ، ولذلك فانه ينتج سلعا اكثر بتكلفة اقل •

ويتحد صغار المنتجين ومتوسطوهم في

تعاونيات لتنظيم عمل الاعضاء من اجـل الانتاج ، والتزويد بالمواد ، والتسـويق المشترك • غير أن مكانة التعاونيـة يتوقف كلية على طريقة الانتاج السائدة في مجتمع معين • وفي ظل الراسمالية تعتبر الحركة التعاونية جزءا من النظام الاقتصـادى وتقع تماما تحت رحمة العناصر التي تحكم تطورها • وهي عاجزة تماما عن تحسين ظروف اعضائها وهو ما اشار اليـه لينين في تطويره لنظريات ماركس عن قصـور التعاونيات في المجتمع الراسمالي •

وفي ظروف الراسمالية الاحتـكارية ، وخاصة في الظروف الحالية يعرقل تطـور التعاونيات ويحد منه المنافسـة الضارية ، وضغط الاحتكارات والجماعات الاحتكارية التي تضمن السيطرة على التعاونيـات وتستخدمها لاعتصار اقصى الارباح •

اما صغار المنتجين في المسـتعمرات والبلدان التابعة فقد كانوا في وضع سيء للغاية بسبب سيطرة رأس المـال الاجنبي الذى تحكم في وجودهم لصـالح البلدان الامبريالية •

وادى انتصار الاشتراكية في الاتحـاد السوفييتي الى خلق الاساس الاقتصـادى والسياسي الذى مكن صـغار المنتجين ومتوسطيهم على تشكيل التعاونيـات على نطاق واسع • واعطيت الجماهير العـاملة الحق في تكوين تعاونياتللانتاج ، والامداد والتسويق المشترك •

واكد لينين اهمية التعاونيات الصناعية في تحويل الاقتصاد السوفييتي الى اقتصاد اشتراكي • وشملت خطته النظام التعاوني بكامله وتضمنت تعاونيات المنتجـين التي كانت تمثل في الاتحاد السوفييتي الطـريق الوحيد الذى يمكن من خلاله جذب الغالبية الساحقة من الحرفيين الافراد الى البنـاء الاشتراكي •

وقد اولى لينين اهتمـاما كبيرا لنمو الصـناعة الكبيرة ولكنه ادرك انه من الضرورى التوسع في نظام تعاونيـات المنتجين كمصدر ضخم لسلع الاسـتهلاك المختلفة للسكان العاملين • وتسـاعد تعاونيات الانتاج في تطوير الصـناعة الصغيرة التي ستزود الفلاحين بكميـات اكبر من السـلع الضرورية • ولذلك كان لا بد من بذل كل الجهود من اجـل دعم وتطوير تعاونيات المنتجين •

وتكمن قوة التعاونيات ودورها الجـديد في انها توحد بشكل ناجح مصالح صغار الفلاحين والحرفيين مع مصالح الدولة • ومنذ الايام الاولى قدمت الحكومة السوفييتية مساعدة ضخمة للتعاونيات ، مادية ومالية وفعلت ذلك لتشجيع تكوين التعاونيـات ، بتوفير افضل المزايا الاقتصـادية ، وذلك لتحييد ومواجهة اشكال الانتاج التي عفـا عليها الزمن الى صناعات كبيرة مميكنـة اكثر فعالية •

واتخذت الخطوات لتطـوير كافة انواع الاتحادات التعاونية لمساعدة صـغار التجار والحرفيين على التحرر من براثن المرابين ورأس المال التجارى والخروج من التخلف الاقتصادى والفقر •

وينظم الانتاج في تعاونيات الانتاج كما توزع السلع وفقا لخطة مدروسة • وتدفع الاجور وفقا لكمية ونوع العمل • وهنـاك حد ادنى للاجر مضمون ، يضاف اليـه نصيب من الارباح للعمـال حسب اداء التعاونية •

وكافة وسائل الانتاج والسـلع المنتجـة هي ملك عام لتعاونية المنتجين • ويجـرى التسويق وفقا لخطة تدخل فيهـا الدولة والمؤسسات التعاونية •

ويضمن القطاع العام لتعاونيات المنتجين المواد الخام والآلات والادوات والتجهيزات الاخرى باسعار معقولة ، كما يوفر القـوى العاملة المدربة والاجهـزة الادارية • ومع تطور النظـام الاشتراكي الى مراحـله المتقدمة تفقد تعاونيات المنتجين بالتـدريج طابعها المتميز وتصبح مماثلة في طابعهـا لمؤسسات الدولة ، وتدمج بعد أن يعـاد تنظيمها في صناعة الدولة المحلية •



● جورجى أرباتوف :

أكاديمى سوفييتى ، مدير معهـــــد الولايات المتحدة وكندا بموسكو

● جاس هال :

السكرتير العام للحزب الشيوعى فى الولايات المتحدة

● توماس ترافيدنسك :

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى

● اميل توما :

عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى الاسرائيلى

● مانيول كانتيرو

العضو الاحتياطى للمكتب الســياسى للجنة المركزية للحزب الشـــيوعى الشيلى

● ديف بريسكوت :

عضو اللجنة التنفيذيةللحزب الشيوعى البريطانى

SOCIALIST STUDIES

SEPTEMBER 1977

MAIN SUBJECTS

- For peace, security, cooperation, and Social Progress.
- Left perspective for the British Labour movement.
- The class position of the party and opportunism.
- The role and character of external Factors.
- The Ultra-right in power : causes and consequences.
- The Social and political significance of nationalisation in the newly free countries.
- A weapon in the struggle for democracy and Socialism
- Special Part :
  Soviet - American reation - prospects and difficulties.

● هيرمان اكسين :

عضو المكتبالسياسى للحزبالاشتراكى الالمانى الموحد

●●●



مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع مجلة
السلم والاشتراكية

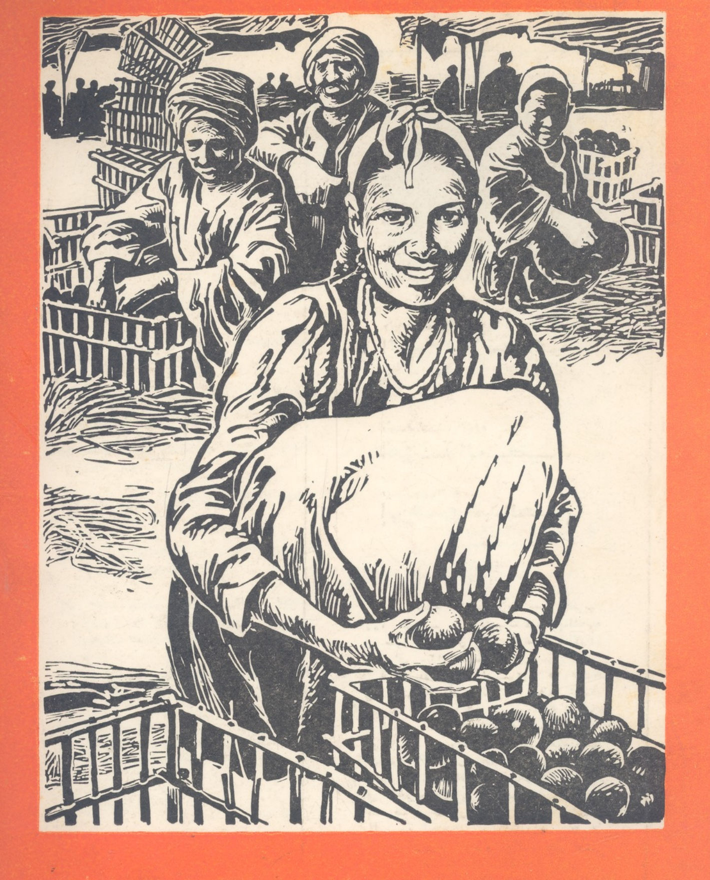
رئيسة مجلس الإدارة
أمينة السعيد

رئيس التحرير
إبراهيم عبد الحليم

ثمن العدد : جمهورية مصر العربية ١٠٠ مليم — عن الكميات المرسلة بالطائرة فى سوريا ولبنان ١٢٥ قرشا، فى الاردن والعراق ١٣٠ فلسا .

قيمة الاشتراك السنوى: «١٢ عددا» فى جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد البريد العربى والافريقى ١٠٠ قرش صاغ فى سائر انحاء العالم، ٥ ونصف دولار أو ٢ جـ ك والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال : فى جمهورية مصر العربية والسودان بحوالة بريدية. فى الخارج بتحويل او شيك مصرفى قابل للصرف فى جمهورية مصر العربية والاسعار الموضحة اعلاه بالبريد العادى — وتضاف رسوم البريد الجوى والمسجل على الاسعار المحددة عند الطلب .

الادارة: دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب ، القاهرة .
تليفون : ٢٠٦١٠ « عشرة خطوط »



« فرحة المحصول الجديد » للفنان هبة عنايت